

الْمَجْلَدُ الْعَوَّلِي

عَنْ عِلْمِ الْكَلَامِ

تَأليف

الإمام المجدد، حجة الإسلام والمسلمين

زين الدين، أبي حنيفة

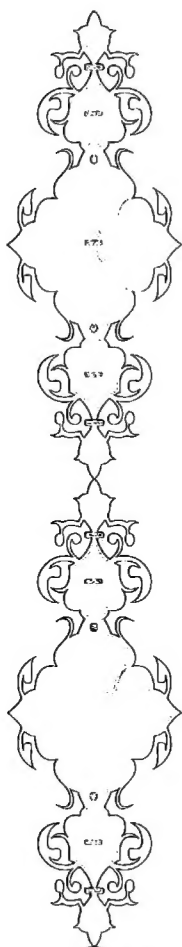
محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الغزالي

الطوسي الطبراني الشافعي

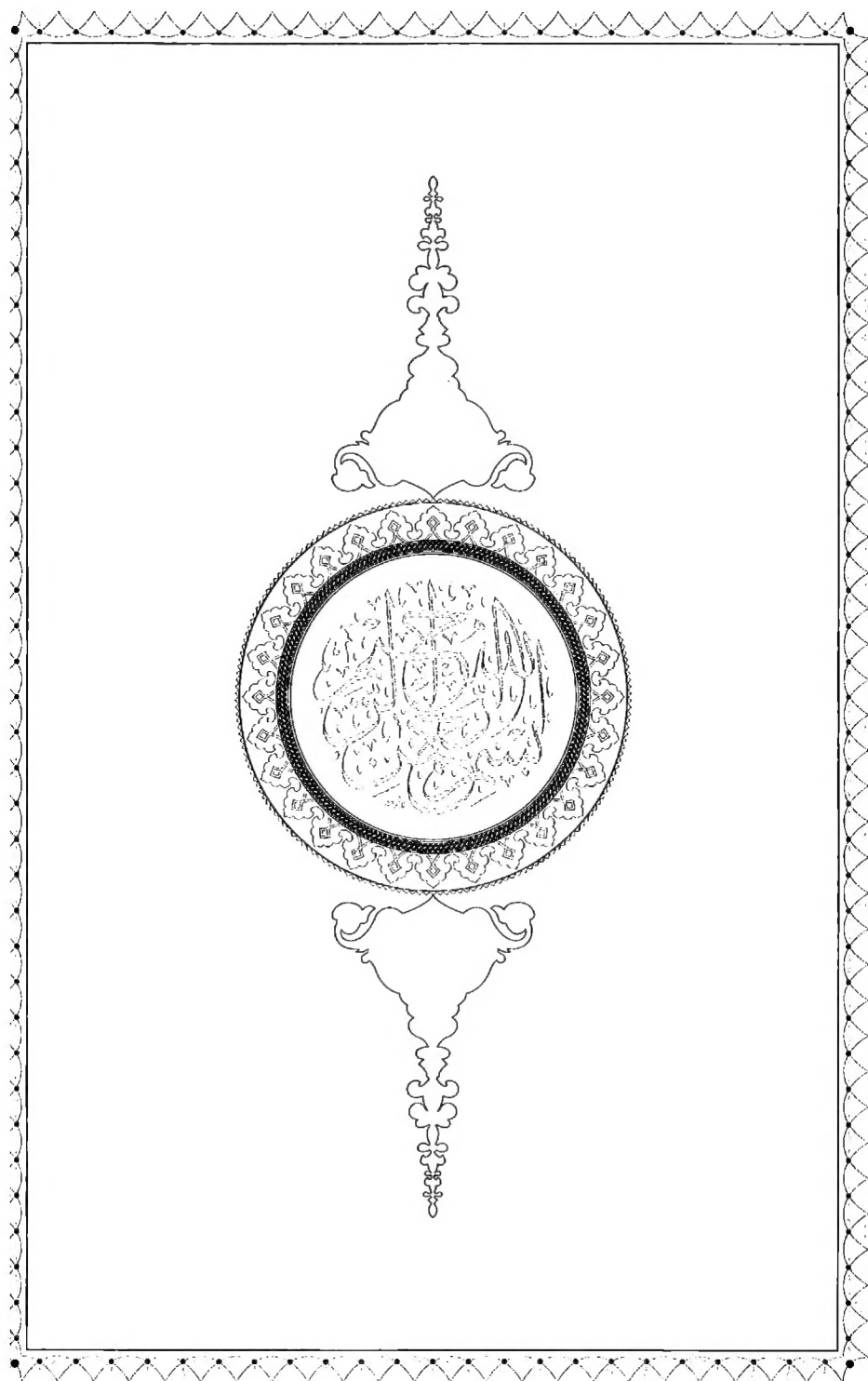
رضي الله عنه

(٤٥٠-٥٠٥ هـ)





الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَظِيمِ
عَنْ عَلِيمِ الْكَلَامِ



الجمال العوام

عَنْ عِلْمِ الْكَلَامِ

تَأليف

الإمام المجدد، حجة الإسلام والمسلمين
زَيَّ الدِّينِ، أَيْوَحَامِد
مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْغَزَالِيِّ
الطُّوسِيِّ الطَّابِرَانِيِّ الشَّافِعِيِّ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
(٤٥٠-٥٥٠ هـ)

تُشْرِفُ بِحُرْمَتِهِ وَالْعَنَاءِ بِهِ

اللمعة العلمية مركز دار المنهج للدراسات والتحقيق العلمي



الطبعة الأولى
١٤٣٩ هـ - ٢٠١٧ م
جميع الحقوق محفوظة للنَّاشِر

اسم الكتاب : إجماع العوام	عدد الأجزاء : (١)
المؤلف : الإمام الغزالي (ت ٥٠٥ هـ)	عدد المجلدات : (١)
الإعداد : مركز دار المنهاج للدراسات	نوع الورق : شاموا فاخر
موضوع الكتاب : العقيدة الإسلامية	نوع التجليد : مجلد كرتوناچ
مقاس الكتاب : (٢٢ سم)	عدد الصفحات : (١٩٢ صفحة)
تصنيف ديوي الموضوعي : (١٨٩٠١٢)	عدد ألوان الطباعة : لوان

التصميم والإخراج : مركز المنهاج للصف والإخراج الفني

لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال ، أو نسخه ، أو حفظه في أي نظام إلكتروني أو ميكانيكي يمكن من استرجاع الكتاب أو أي جزء منه ، وكذلك لا يسمح بترجمته إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي مسبقاً من الناشر .



9 789953 154157 0

الرقم المعياري الدولي

ISBN: 978 - 9953 - 541 - 57 - 0



دَارُ الْمِنْهَاجِ

لبنان - بيروت

هاتف: 05 806906 - فاكس: 05 813906

دَارُ الْمِنْهَاجِ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْجِيعِ

لِصَاحِبِهَا عُمَرُ سَائِلَمَ بَاجْ حَيْفَ
وَقَفَّهُ اللَّهُ تَعَالَى

المملكة العربية السعودية - جدة

حي الكندرة - شارع أبها تقاطع شارع ابن زيدون

هاتف رئيسي 6326666 - الإدارة 6300655

المكتبة 6322471 - فاكس 6320392

ص . ب 22943 - جدة 21416

عضو في الاتحاد العام للناشرين العرب

عضو في إدارة جمعية الناشرين السعوديين

عضو في نقابة الناشرين في لبنان

www.alminhaj.com

E-mail: info@alminhaj.com

الموزعون المقعدون داخل المملكة العربية السعودية

جدة

مكتبة دار كنوز المعرفة

هاتف 6510421.6570628

مكة المكرمة

مكتبة نزار الباز

هاتف 5473838. فاكس 5473939

مكة المكرمة

مكتبة الأسدي

هاتف 5273037.5570506

المدينة المنورة

مكتبة الزمان

هاتف 8366666. فاكس 8383226

المدينة المنورة

دار البدوي

هاتف 0503000240

الرياض

مكتبة العبيكان

وجميع فروعها داخل المملكة

هاتف 4654424. فاكس 2011913

الرياض

مكتبة جرير

وجميع فروعها داخل المملكة وخارجها

هاتف 4626000. فاكس 4656363

الدمام

مكتبة المتنبي

هاتف 8344946. فاكس 8432794

الرياض

دار التدمرية

هاتف 4924706. فاكس 4937130

عرعر

مكتبة المتنبي العلمية

هاتف 6628586

الطائف

مكتبة أم هاني

هاتف 7320809

جمهورية تشاد

مكتبة الشيخ التيجاني - أنجامينا
هاتف 0023599978036

جمهورية الصومال

مكتبة دار الزاهر - مقديشو
هاتف 002525911310

ماليزيا

مكتبة توء كنالي - كوالا لمبور
هاتف 00601115726830

جمهورية أندونيسيا

دار العلوم الإسلامية - سوروبايا
هاتف 0062313522971
جوال 00623160222020

الهند

دار الكتاب العربي - كيرلا
هاتف 0091483274003
جوال 00919946476748
مكتبة الشباب العلمية - لكنهو
هاتف 00919198621671

جمهورية داغستان

مكتبة دار الرسالة - محج قلعة
هاتف 0079285708188
مكتبة نور الإسلام - محج قلعة
هاتف 0079882124001

الجمهورية التركية

مكتبة الإرشاد - إستانبول
هاتف 02126381700 فاكس 02126381633

جمهورية جنوب أفريقيا

دار الإمام البخاري
هاتف 0027114210824

إنكلترا

دار مكة العالمية - برمنجهام
هاتف 07533177345 جوال 01217739309
فاكس 01217723600

جمهورية فرنسا

مكتبة سنا - باريس
هاتف 0148052997 فاكس 0148052928

أستراليا

المكتبة الإسلامية
هاتف 0061297584040

الولايات المتحدة الأمريكية

مكتبة الإمام الشافعي - جورجيا
هاتف 0017036723653



فيرجن وفروعها في العالم العربي
جميع إصداراتنا متوافرة على

 Furat.com

موقع رائد لتجارة الكتب والبرمجيات العربية
www.furat.com

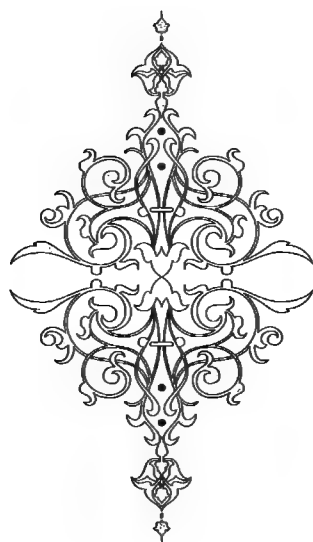

موقع مكتبة نيل وفرات . كوم لتجارة الكتب
www.nwf.com

تقريظ^(١)

الحمد لله ، يقول كاتبه فقير عفو الله تعالى : أحمد بن ناصر
 الباعوني الشافعي يمدح الشيخ الإمام ، علم الأئمة الأعلام ، حجة
 الإسلام محمد بن محمد الغزالي :

<p>لله دُرُّك حُجَّةُ الْإِسْلَامِ قُطْبُ الشَّرِيعَةِ بَحْرُ عِلْمٍ زَاخِرٍ قَدَسَتْ لَهُ الْعَظِيمُ مَنْزِلُهَا غَادَرَتْ نَهْجَ الدِّينِ أَبْيَضَ وَاضِحاً وَعَدَلَتْ بِالْمَغْرُورِ عَنْ طُرُقِ الرَّدَى وَدَحَضَتْ حُجَّةَ ذِي الْعِنَادِ مُمَهِّدَاً أَوْضَحَتْ بُزْهَاناً عَلَى بُطْلَانِهَا وَلَجَمَّتْ عَنْ عِلْمِ الْكَلَامِ نَصِيحَةً عَالَجَتْهُ حَتَّى غَدَوَتْ تَقْوُدُهُ يَا قَوْمُ حَيَّ عَلَى تَعْلَمِ عِلْمِهِ مَنْ كَانَ أَعْجَزَهُ الدَّوَاءُ لِدَائِهِ فَجَزَاهُ رَبُّ الْخَلْقِ أَفْضَلَ مَا جَزَى</p>	<p>مِنْ سَيِّدِ عَلَامَةِ الْأَعْلَامِ حَبْرُ الْأَئِمَّةِ فَخْرُ كُلِّ إِمَامٍ عَمَّا يَجُولُ بِفَاسِدِ الْأَوْهَامِ إِذْ كَانَ يَغْلُوهُ سَوَادُ ظَلَامٍ نَحْوُ الْهُدَى فَعَدَا بِدَارِ سَلَامٍ لِقَوَاعِدِ التَّوْحِيدِ وَالْإِسْلَامِ سَهْلَ التَّنَاوُلِ سَائِغِ الْإِنْفِهَامِ مَنْ لَيْسَ يَعْرِفُهُ بِحُسْنِ لِحَامٍ نَحْوُ الْهُدَى لُطْفاً بِخَيْرِ زِمَامٍ فَهُوَ الشِّفَاءُ لِمُغْضِلِ الْأَلَامِ فَلْيَقْصِدْنَهُ يَا ذَوِي الْأَنْسَامِ وَحَبَاهُ بِالْإِنْعَامِ وَالْإِكْرَامِ</p>
---	---

(١) أثبتنا هذا التقريظ من خاتمة النسخة (ب) .



بین یدِ یسے الکتاب

الحمدُ لله الذي كَلَّتِ الألسُنُ عن بلوغِ حمده ، وتقاصرتْ خُطَا
العارفينَ في فسيحِ ميدانِ معرفته ، وصلواتُهُ وسلاماتُهُ على سيدنا
محمد وآلِهِ وصحبِهِ إلى يومِ الدِّينِ .

وبعد :

ففضيلةُ التنزيهِ والتقديسِ للخالقِ جلَّ وعلا مِنْ أعظمِ المسائلِ
الإلهيةِ التي تُعنى بها كتبُ الاعتقاداتِ عندَ المسلمينَ وغيرِهِمْ ؛
لكونها الفارقُ الأهمُّ في التمييزِ بينَ الحُدُوثِ والقِدَمِ ، وبينَ الخالقِ
والمخلوقِ ، أو قلَّ : بينَ الله جلَّ وعزَّ وما سواه .

وقد تنوَّعتْ آراءُ المُتألِّهينَ فيها بينَ :

تفريطٍ سارَ بِأتباعِهِ إلى عبادةِ إلهٍ شاركَ خلقُهُ في صفاتِ
الحدُوثِ .

وإفراطٍ كادَ يُصيِّرُ ذاتَ الإلهِ مِنَ المُجَرَّداتِ .

واقْتِصادٍ أثبتَ ما جاءَ بصريحِ النقلِ ، ونَزَّهَ المولىَ عَمَّا لا
يليقُ بِهِ سبحانه كما تُقرِّره أدلَّةُ الشرعِ ومقتضياتُ العقلِ ، وهذا
هو الصراطُ المستقيمُ ، والنهجُ السليمُ ، الذي تناقلَهُ الخَلْفُ عنِ
السلفِ .

ولا يخفى الدور الكبير في تاريخ الإسلام لعلماء الكلام الذين استضاءوا بهدى الله وبنور رسوله صلى الله عليه وسلم في الذب عن عقائد المسلمين ؛ إذ لم يُوفروا طريقة أو خطّة أو مسلكاً ؛ برهانياً كان أو إقناعياً ، في إحقاق الحق وإبطال الباطل ، وما زال هذا دأبهم حتى جاءت مسالكهم القديمة طافحة بالحُجج والبراهين التي قطعت أعناق المبتدعين .

ومثار الخلاف بين أهل الكلام وغيرهم : هو تلك الآيات الكريمة في كتاب الله تعالى - ومثلها الأحاديث الشريفة الثابتة في السنة النبوية - التي يفهم العامي من ظاهرها معنى غير المقصود ؛ لأنها موهمة للتشبيه كما قال صاحب « الجوهرة » :

وَكُلُّ نَصٍّ أَوْهَمَ التَّشْبِيهَ أَوَّلُهُ أَوْ فَوْضُ وَرْمُ تَنْزِيهَهَا

وقد أجمعت الأمة على تأويل قوله تعالى في (سورة الحديد) : ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ .

لقد جمع الله تعالى في هذه الآية بين قوله سبحانه : ﴿ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ ﴾ وقوله : ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ ﴾ والأخذ بالظاهرين تناقض ، فدلّ على أنه لا بدّ من التأويل ، والإعراض عن التأويل اعتراف

بالتناقض ؛ ولهذا قال السلفُ : (هُوَ مَعَكُمْ بِعِلْمِهِ) (١) .

ولكن .. مَنْ هُوَ هَذَا الْعَامِّيُّ ؟ وما هُوَ خَطُؤُهُ ؟ وما منشأُ هَذَا
الخطأ ؟

أَوَلَيْسَ الْقُرْآنُ الْعَظِيمُ قَدْ نَزَلَ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ؟! فَكَيْفَ
نَحْجُبُ الْمُخَاطَبَ عَنْ فَهْمِهِ ؟!

وَمَنْ قَالَ : إِنَّ الظَّاهَرَ غَيْرُ مُرَادٍ ؟

وما هُوَ مَذْهَبُ سَلَفِ الْأُمَّةِ لَتَتَّبِعَهُ ؟

وَهَلْ مَنْ سَرَى لَهُ دَاءُ التَّشْبِيهِ يُدَاوَى بِالتَّأْوِيلِ ؟

كُلُّ هَذِهِ الْخَوَاطِرِ وَالْإشْكَالَاتِ الَّتِي قَدْ يَعْسُرُ دَفْعُهَا وَتَعْصِفُ
بِالْفِكْرِ .. تَصَدِّقُ حُجَّةَ الْإِسْلَامِ الْغَزَالِيِّ لِلْإِجَابَةِ عَنْهَا فِي هَذَا
الْكِتَابِ اللَّطِيفِ .

وَأَبْرَزُ مَعَالِمِهِ : أَنَّهُ بَيَّنَّ أَنَّ لَفْظَ (الْعَامِّيِّ) الَّذِي يَجِبُ إِلْجَامُهُ
يَشْمَلُ الْأَدِيبَ وَالنَّحْوِيَّ وَالْمُحَدِّثَ وَالْمُفَسِّرَ بَلْ وَالْمُتَكَلِّمَ النَّظَّارَ
نَفْسَهُ .

فَالْعَوَامُّ فِي كِتَابِهِ : هُمْ مَا سِوَى الْعَارِفِينَ الرَّاسِخِينَ أُولِي الْأَلْبَابِ
الْمُتَخَصِّصِينَ فِي هَذَا الْمِيدَانِ .

(١) انظر « الإقناع في مسائل الإجماع » (١٢٩/١) ، « والأسماء والصفات » للبيهقي (ص ٤٣٠) ،
وقد استفدنا هذا النقل عن (منهج أهل السنة في بناء العقائد) للدكتور فاروق حمادة ؛ وهو
بحث قدم للمؤتمر العلمي الإسلامي من الإنسانية - إستانبول في (١٥/١١/١٤٣١ هـ) .

ومنها : أَنَّهُ رَتَّبَ وظائفَ سبعةَ لا بدَّ مِنَ التلبُّسِ بها لِمَنْ أَرَادَ
الفهمَ الصحيحَ والسلامةَ مِنَ التردِّي في أحوالِ الأوهامِ ، لم يَسْبِقْ
إلى ترتيبها وبيانها أحدٌ قَبْلَ الإمامِ الغزاليِّ رحمه الله تعالى .

وعلى عادةِ دارِ المنهاجِ في اهتمامِها بالحثِّ بكتبِ الإمامِ
الغزاليِّ ونشرِها . . تبعثُ بـ « إجماعِ العوامِ » لأروقةِ العلمِ ودُورِ
البحثِ بحلَّةٍ جديدةٍ ، وعنايةٍ علميةٍ رائعةٍ رصينةٍ ، نرجو مِنَ
المولى الكريمِ بها الرضا والقَبُولَ ؛ إِنَّهُ جَلَّ شأنُهُ خيرُ مسؤولٍ .

وصلَّى اللهُ على سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ

يومَ الأربعاء (٥) جمادى الأولى (١٤٣٨ هـ)

النَّاشِرُ

(١) شباط / فبراير (٢٠١٧ م)

ترجمة
الإمام المجدد، حجة الإسلام
محمد بن محمد بن محمد الغزالي
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(١)
(٤٥٠ - ٥٠٥ هـ)

هو الإمام حُجَّةُ الإسلام زينُ الدِّينِ ، أبو حامدٍ ، محمدُ بنُ محمد بن محمد الطُّوسِي الطَّابِرَانِي ، الشافعيُّ ، الغزاليُّ .
وُلِدَ بطُوسَ سنةَ (٤٥٠ هـ) ، وتُوفِّي أبوه وهو صغيرٌ ، وكان قد أوصى به وبأخيه أحمدَ إلى صديقٍ له ، فرعاهما حتى أدخلهما المدرسةَ يتعلَّمانِ إلى أن كبرا فيها .

ثمَّ بدأت مرحلةُ التحصيلِ العلميِّ على أكابرِ شيوخِ العصرِ فقرأ الإمامُ الغزاليُّ رضيَ اللهُ عنه على الشيخِ الإمامِ أحمدَ بنِ محمدٍ الرَّاذَكَانيِّ بطُوسَ .

وسافرَ إلى جُرجانَ ، فقرأ على الشيخِ الإمامِ أبي القاسمِ الإسماعيليِّ ، وعَلَّقَ عنه « التعليقة » .

(١) أهم مصادر الترجمة : « تاريخ دمشق » (٢٠٠ / ٥٥) ، « سير أعلام النبلاء » (٣٢٢ / ١٩) ، « طبقات الشافعية الكبرى » (١٩١ / ٦) ، « إنحاف السادة المتقين » (٦ / ١) .

ثُمَّ قَدَمَ نِيسَابُورَ ، وَلَازَمَ الْإِمَامَ أَبَا الْمَعَالِي الْجُؤَيْنِيَّ إِمَامَ
الْحَرَمَيْنِ وَتَخَرَّجَ بِهِ ، وَعَرَضَ عَلَيْهِ بَاكُورَةَ مُؤَلَّفَاتِهِ « الْمَنْخُول » فِي
أَصُولِ الْفَقْهِ .

وَلَمَّا تُوفِّيَ الْإِمَامُ الْجُؤَيْنِيُّ . . خَرَجَ إِلَى الْمَعْسَكِرِ ، وَسَمِعَ بِهِ
الْوَزِيرُ نِظَامُ الْمُلْكِ ، فَقَدَّمَهُ فِي مَجْلِسِهِ ، وَحَظِيَ عِنْدَهُ بِالْقَبُولِ ،
وَبَرَعَ فِي الْمُنَاطَرَةِ حَتَّى ظَهَرَ اسْمُهُ فِي الْآفَاقِ ، فَأُرْسِلَ إِلَى بَغْدَادَ
لِلتَّدْرِيسِ فِي الْمَدْرَسَةِ النَّظَامِيَّةِ سَنَةَ (٤٨٤ هـ) .

وَفِي أَثْنَاءِ تَدْرِيسِهِ بِبَغْدَادَ تَفَرَّغَ لِلتَّأْلِيفِ ؛ فَكَثُرَتْ مُؤَلَّفَاتُهُ ،
وَعَلَتْ شَهْرَتُهُ ؛ حَتَّى أَضْحَى يُشَارُ إِلَيْهِ بِالْبَنَانِ .

ثُمَّ جَاءَتْهُ السَّعَادَةُ الْحَقِيقِيَّةُ ؛ فَسَلَكَ طَرِيقَ الزَّهْدِ وَالتَّأَلُّهِ ،
وَخَرَجَ مِنْ جَمِيعِ مَا كَانَ فِيهِ ، وَتَرَكَهُ وَرَاءَ ظَهْرِهِ ، وَقَصَدَ بَيْتَ اللَّهِ
الْحَرَامَ ؛ فَخَرَجَ إِلَى الْحَجِّ سَنَةَ (٤٨٨ هـ) .

ثُمَّ دَخَلَ دِمَشْقَ سَنَةَ (٤٨٩ هـ) ، فَأَقَامَ بِهَا نَحْوَ عَشْرِ سَنِينَ ،
أَخَذَ نَفْسَهُ فِيهَا بِالرِّيَاضَةِ وَالْمَجَاهِدَةِ وَالْخُلُوعِ ، وَأَلَّفَ فِيهَا كِتَابَهُ
الْعَظِيمَ « إَحْيَاءُ عُلُومِ الدِّينِ » .

ثُمَّ عَادَ إِلَى طُوسَ ، فَاسْتَدْعَاهُ فَخَرُّ الْمُلْكِ إِلَى نِيسَابُورَ ، فَدَرَسَ
بِهَا فِي الْمَدْرَسَةِ النَّظَامِيَّةِ .

ثُمَّ تَرَكَ الْمَدْرَسَةَ ، وَعَادَ إِلَى بَيْتِهِ مُورِعًا أَوْقَاتَهُ بَيْنَ تِلَاوَةِ

القرآن ، والتدريس والإفادة ، والنصح والإرشاد ، إلى أن وافته
المنية بطوس سنة (٥٠٥ هـ) .

ترك الإمام الغزالي رضي الله عنه مؤلفات مشهورة لم يسبق
إليها ، من تأملها . . علم فضله وقدره في فنون العلم ، وقد قيل :
(أحصيت كتب الغزالي التي صنفها ، ووَزَعَتْ على عمره ؛ فخصت
كل يوم أربع كراريس ، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء)^(١) .

ومن هذه المؤلفات النافعة : « إحياء علوم الدين » ،
و« الاقتصاد في الاعتقاد » ، و« مقاصد الفلاسفة » ، و« بداية
الهداية » ، و« تهافت الفلاسفة » ، و« المنقذ من الضلال » ،
و« محك النظر » ، و« معيار العلم » ، و« القسطاس المستقيم » ،
و« المنخول » ، و« المستصفى » ، و« البسيط » ، و« الوسيط » ،
و« الوجيز » ، و« الخلاصة » ، و« فيصل التفرقة » ، و« أيها الولد » ،
و« إلجام العوام » ، وهو كتابنا هذا ، وغيرها الكثير^(٢) .

(١) الكراريس - جمع كُرَاسَة - : وهي عبارة عن مجموع من الأوراق المزدوجة المتداخلة فيما
بينها بحدود عشر ورقات ، فكان ما يكتبه رضي الله عنه يقارب أربعين ورقة يومياً ، وهذا راجع
للبركة في الوقت ، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء .

(٢) وقد أكرم الله سبحانه وتعالى دار المنهاج بخدمة بعض كتب هذا الإمام الجليل ؛ وأهمها :
« إحياء علوم الدين » ، و« الاقتصاد في الاعتقاد » ، و« بداية الهداية » ، و« المنقذ من الضلال » ،
و« الخلاصة » ، و« معيار العلم » ، و« محك النظر » ، و« القسطاس المستقيم » ، ونسأل الله أن
يتم نعمته علينا بخدمة جميع كتب هذا الإمام العبقري رضي الله عنه .

وَمِنْ ثَنَاءَاتِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي حَقِّهِ :

قَالَ فِيهِ شَيْخُهُ الْإِمَامُ الْجَوْنِيُّ : (الْغَزَالِيُّ بَحْرٌ مُغْرَقٌ) .

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَسَاكَرَ : (كَانَ إِمَامًا فِي عِلْمِ الْفَقْهِ مَذْهَبًا
وَخِلَافًا ، وَفِي أَصُولِ الدِّيَانَاتِ) .

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ النَجَّارِ : (إِمَامُ الْفَقْهَاءِ عَلَى الْإِطْلَاقِ ، وَرَبَّنَائِي
الْأُمَّةَ بِاتِّفَاقٍ ، وَمُجْتَهِدٌ زَمَانِهِ) .

وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ : (الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْبَحْرُ ، حُجَّةُ الْإِسْلَامِ ،
أَعْجُوبَةُ الزَّمَانِ) .

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ السَّبْكِ : (حُجَّةُ الْإِسْلَامِ ، وَمَحَجَّةُ الدِّينِ الَّتِي
يُتَوَصَّلُ بِهَا إِلَى دَارِ السَّلَامِ ، جَامِعُ شَتَاتِ الْعُلُومِ ، وَالْمُبْتَرِزُ فِي
الْمَنْقُولِ مِنْهَا وَالْمَفْهُومِ) .

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَرْضَاهُ ، وَأَكْرَمَ نَزْلَهُ وَمَشَاوَاهُ ، وَنَفَعَ بَعْلُومَهُ

إِنَّهُ خَيْرُ مَسْئُولٍ

آمِينَ

كتاب «الجامع العوام»

«الجامع العوام» من كتب الإمام الحُجَّة الغزالي رحمه الله تعالى التي ثارَ حولها جدلٌ كبيرٌ ، لا من حيثُ نسبتُهُ لمصنِفِهِ ؛ فنسبتهُ لَهُ مقطوعٌ بها ؛ فقد حَدَّثَ بِهِ تلميذُ المصنِفِ أبو سعيد الجاولي العراقي في بغدادَ قديماً وانتشرَ عن طريقِهِ ، ونقلَ عنه كبارُ العلماء^(١) ، بل إنَّ مثارَ الجدلِ هوَ مِنْ حيثُ الموضوعُ الذي أفرَدَ لَهُ الغزاليُّ رحمه الله تعالى كتاباً خاصاً لأهميَّتِهِ .

وقد ادَّعى بعضُ مَنْ لا علمَ لَهُ في كتبِ الحُجَّة الغزاليِّ . . وجودَ تبايناتٍ جوهريَّةٍ بينَ قديميها ومُتأخِّريها ؛ وذلكَ مِنْ دونِ برهانٍ .
والحقُّ أنَّ كتبَ الإمامِ متظافرةً يشدُّ بعضها بعضاً ، وليسَ هذا دعوى تطلقُ ، بل هوَ استقراءٌ نشأَ عن تقليبِ أوراقِ تصانيفِهِ قديميها وحديثيها .

بل الناظرُ لا يخفاهُ أنَّ العقائدَ مادَّةٌ غيرُ قابلةٍ للاجتهادِ حتَّى ندَّعي تغيُّرَ الاجتهادِ فيها عندهُ ، وإنَّما وظيفةُ العلماءِ نحوها : تدوينُها بالجليِّ مِنَ القولِ ، وإقامةُ البراهينِ والحُججِ الدوافعِ ، ومعالجةُ كلِّ طارئٍ مِنْ شبهاتِ الخصومِ بالمنقولِ والمعقولِ .

(١) انظر « تاريخ الإسلام » (٣٨ / ٣٦١) ، و « طبقات الشافعية الكبرى » (١٥٣ / ٦) .

لقد أَلَفَ الإمامُ كتابَ «الإلجام» لسؤالٍ رُفِعَ إليه حولَ مسألةِ التنزيه ، ووظيفةِ المُكَلَّفِ عندَ سماعِهِ وقراءَتِهِ للآياتِ والأحاديثِ المُوهِمةِ معنًى باطلاً عندَ الجَهْلَةِ ، وكانَ ذلكَ قبلَ وفاتِهِ بأيامٍ يسيرةٍ .

وها هوَ «الإلجامُ» بينَ أيدينا معَ «الإحياء» و«الاقتصاد» و«المشكاة» وغيرها ، فلا تباينَ في مضامينها إطلاقاً !!

لقد حَدَّرَ الإمامُ في «الإلجامِ» أشدَّ التحذيرِ مِنَ القولِ بالتشبيهِ الذي يظنُّهُ البعضُ أَنَّهُ مذهبُ السلفِ ، وجرى على قولِهِ اللطيفِ الذي ذكرَهُ في «الإملاء على مشكل الإحياء» : (كنْ يهودياً صِرْفاً ، وإلا .. فلا تلعبْ بالتوراة ؛ أي : تتلبَّسْ بدينِهِم وتريدُ ألا تُنسَبَ إليهِم ، وتعتكفُ على قراءةِ التوراةِ ولا تعملُ بها !؟)^(١) ، وردَّ فيه على مَنْ أثبتَ صورةً لا كالصورِ ، وهوَ عينُ ما ذكرَهُ هنا حينَما وَظَّفَ على المُكَلَّفِ ابتداءَ التقديسِ والتنزيهِ وعدمِ الخوضِ فيما تعجزُ عنه عقولُ المهرةِ الخيرةِ .

وسترى في ثنايا «الإلجام» وتعليقاتِهِ الترابطَ الوثيقَ بينَ نصِّهِ هنا وما دَوَّنَهُ مِنْ قبلُ ؛ وهيَ كُلُّها تنضجُ بالحقِّ مُؤَيَّدَةً بالبراهينِ القاطعةِ ، والأدلةِ الساطعةِ ، فجزأهُ اللهُ تعالى خيرَ ما يجزي الصالحينَ .

(١) الإملاء (ص ٣٢٦) .

وتجدرُ الإشارةُ إلى أنَّ هذا الكتابَ الأصوليَّ الفدِّيَّ كانَ سبباً في
استشارة العلماءِ مِنْ بعدِ الغزاليِّ لمناقشةِ هذه القضيةِ على حدةٍ ؛
كما فعلَ الإمامُ الرازيُّ في « تأسيس التقديس » الذي شرحَ وجارَى
فيه « الإلجام » بلغتهِ الكلاميةِ المسهبةِ ، وليأتِي العلماءُ مِنْ بعدهِ
محيّلينَ على أبحاثِهِ التي لم يُسبَقْ إليها بحقّ .

قالَ العلامةُ الزركشيُّ رحمَهُ اللهُ تعالى في « البحرِ المحيطِ »
وهو يُحدِّثُ عن تنزيهِ الحقِّ عن الزمانِ والمكانِ مطلقاً ، وإمساكِ
اللسانِ عن الخوضِ في المتشابهِ مِنَ النصوصِ المُقدَّسةِ : (حتّى
ألجمَ آخرّاً في « إلجامِهِ » كلَّ عالمٍ وعاميٍّ عمّا عداها . . . ، وهو
آخرُ تصانيفِ الغزاليِّ مطلقاً ، أو آخرُ تصانيفِهِ في أصولِ الدِّينِ ،
حتّى فيه على مذهبِ السلفِ وَمَنْ تبعَهُمْ)^(١) .



(١) البحر المحيط (٤٤٠/٣) نقلاً عن الحافظ ابن الصلاح .

وصف النسخ الخطية

تمّ اعتماد ست نسخ خطية في إخراج هذا الكتاب ؛ بعضها مفرد وبعضها ضمن مجاميع نفيسة ، جاء في هوامش بعضها تعليقات في غاية الإفادة ؛ وهذه النسخ هي :

النسخة الأولى : نسخة مكتبة شهيد علي باشا بإستنبول ، ذات الرقم (١٧١٢) ، وهي تامة ، قريبة العهد من المصنّف ؛ إذ بينها وبين وفاة المصنّف ثلاث سنوات فقط .

جاء في ختامها : (نجز كتاب « إلبام العوام عن علم الكلام » ، وهو آخر تصانيف الإمام المطلق حجة الإسلام الغزالي رحمه الله ، فرغ هو منه أوائل جمادى الآخرة ، سنة خمس وخمس مئة ، وفرغ كاتبه من نسخه منتصف شعبان سنة سبع وخمس مئة (٥٠٧ هـ) ، الحمد لله رب العالمين ، وصلواته على سيدنا محمد وآله أجمعين ، وحسبنا الله وحده وكفى) .

وفي هامشها : (ذكر ابن كثير في « تاريخه » وفاة الإمام حجة الإسلام في سنة خمس وخمس مئة في يوم الاثنين ، الرابع من جمادى الآخرة ، فبموجب ذلك يكون فراغه من هذا الكتاب قبيل وفاته بَيُومَاتٍ رحمة الله تعالى عليه ، كان من ابتداء العمر إلى نهايته مشغولاً بالتصنيف حتى جمعة مات . أين الهمم

يا أهل هذا الجيل ، اللهم وفقنا للعلم والعمل) .

وهي ضمن مجموع مؤلف من (٧١) ورقة ، تصدّرها « الإلجام » ، وينتهي في الورقة (٣٣) منه ، وهي بخط عالم محدّث عرفت له نسخ لمؤلفات الإمام الغزالي رحمه الله تعالى ، وهو عبد المجيد بن الفضل بن علي بن حسين القرّازي الطبري ، وله رواية عن المبارك بن سعيد كما ذكر العلامة الحافظ ابن حجر العسقلاني في « تبصير المنتبه » (١١١٠/٣) .

ورمز لها بـ (أ) .

النسخة الثانية : نسخة مكتبة فيض الله أفندي بإستانبول ، ذات الرقم (٤/٢١٢٣) ، وهي تامة ، يظهر أن كاتبها ذو علم ؛ لما فيها من بعض الزيادات والإيضاحات التي ليست في غيرها من النسخ . فرغ ناسخها من نسخها : في سابع عشر صفر الخير من سنة (٦٦٠ هـ) .

وهي ضمن مجموع أيضاً ، يبدأ الكتاب في الورقة (٤٢) ، وينتهي في الورقة (٦٠) منه .

كتبت بخط نسخي معتاد ، ووقع شكّل لبعض كلماتها ، وتمّت الإفادة منها كثيراً .

ورمز لها بـ (ب) .



النسخة الثالثة : نسخة إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية
بدولة الكويت ، ذات الرقم : خ (١٥٧) (٣) عقائد ، وهي تامة .
كتبت ضمن مجموع ، بدأ الكتاب في الورقة (٩١) ، وانتهى
في الورقة (١٢٠) منه .
خطُّها نسخي معتاد ، وكتبت عناوينها بلون مغاير .
ورمز لها بـ (ج) .

النسخة الرابعة : نسخة مكتبة حجي بشير آغا بإستنبول ، ذات
الرقم (٦٥٠) ، وهي تامة .
كتبت ضمن مجموع كبير ضمَّ جملة من رسائل المصنف ،
بدأ الكتاب في الورقة (٢٥٧) ، وينتهي في الورقة (٢٨٢) ، وقد
صُدِّرت بصورة السؤال المرسل للإمام المصنف الذي كان سبباً في
تأليف هذا الكتاب .
خطُّها نسخي معتاد ، وقد كتبت عناوينها بلون مغاير .
وقد وقع الفراغ من نسخها : في ذي القعدة المحرم يوم
الاثنين ، سنة (٨٠٦ هـ) ، وتظهر مغايرتها في بعض المواضع
اليسيرة لغيرها من النسخ .
وقد تمَّت الإفادة منها كثيراً ، وكتب في خاتمتها : (قوبل) .
ورمز لها بـ (د) .

النسخة الخامسة : نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق ، ذات
الرقم (٧٨٣٩) ، وهي نسخة مفردة تامة ، صُدِّرت بصورة السؤال
المرسل للإمام المصنف كما في النسخة (د) .
كتبت بخط نسخي معتاد .

ووقع الفراغ من نسخها : في شهر ربيع الأول الأنور يوم
الخميس ، سنة (٨٨٨ هـ) ، ووقعت في (٤٤) ورقة .
ورمز لها بـ (هـ) .

النسخة السادسة : نسخة مكتبة جامعة برنستون (مجموعة
يهودا) ، ذات الرقم (٤١٨١) .

وهي ضمن مجموع لبعض رسائل المصنف رحمه الله تعالى ،
بدأ الكتاب فيها في الورقة (٢١ ب) ، وانتهى في الورقة (٤٩
ب) .

وكان الفراغ من نسخها : سنة (٧٠٤ هـ) ، ووقع في هوامشها :
(قبول) .

وكتبت بخط نسخي معتاد ، وبلونين متغايرين .
ورمز لها بـ (و) .



منهج العمل في الكتاب

تمَّ حيازةُ ستِّ نسخ خطية لهذا الكتاب الفذِّ ، وكان السعي حثيثاً أن تكون متباعدة الرواية ؛ في محاولةٍ لإخراج النص أكملَ ما يكون ، مع دراسة الفروق والمغايرات ، وإثبات العبارة المألوفة عن الإمام المصنف رحمه الله تعالى .

وقد كان لكلِّ نسخة شأنٌ في إخراجها ؛ فمنها ما عُني بالضبط ، ومنها ما هو قريب عهد بالمصنف ، وأخرى فيها زيادات توضيحية ذات شأن ، تعاونت في مجموعها على صناعة نص « الإلجام » ، وأتى ذلك على النحو التالي :

- فبعد نسخ الكتاب : تمَّت معارضته على النسخ الخطية المعتمدة ، وإثبات المغايرات المفيدة ، أو الزيادات التي تظهر معنى السياق .

- تخريج الأحاديث والآثار المرفوعة وغيرها من مصادرها الأم .

- ضبط الكتاب بالحركات الإعرابية وبالصرفية عند وجود حاجة تستدعي ذلك .

- ضبط الكتاب بعلامات الترقيم حسب المنهج العلمي المعتمد لدى مركز دار المنهاج للدراسات .

- أثبتنا الآيات القرآنية بالرسم العثماني من رواية حفص عن

عاصم رحمهما الله تعالى ، وخرّجناها بذكر رقم السورة مع رقم الآية هكذا : (رقم السورة ^٣/_{١١} - رقم الآية) .

- التعليق العلمي على بعض مفاصل الكتاب ، وربط بعض عباراته بكتب الإمام المصنف ، وشرح ما يحتاج إلى بيان .
- وضع ترجمة وجيزة أول الكتاب للمصنف الحجة الغزالي تلائم حجم الكتاب .

- تقسيم الكتاب إلى مقاطع رئيسة ؛ ليكون قريب المتناول .
هذا ؛ والرجاء منعقد برحمة الله تعالى الواسعة ، والآمال نازلة بساحته سبحانه . . أن يتقبل من الجميع الجهد المبذول ، وأن يقرّ عين مصنفه به ؛ لتعود علينا ببركاته نفحات المعارف الربانية ، والصلوات الرحمانية ، وهو سبحانه الكريم ، والكريم لا تتخطاه الآمال .

وَصَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَى الْحَبِيبِ الْمُصْطَفَى الْمُجْتَبَى الْأَمِينِ
سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ كُلِّ وَقْتٍ وَحِينَ
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

اللجنة العلمية

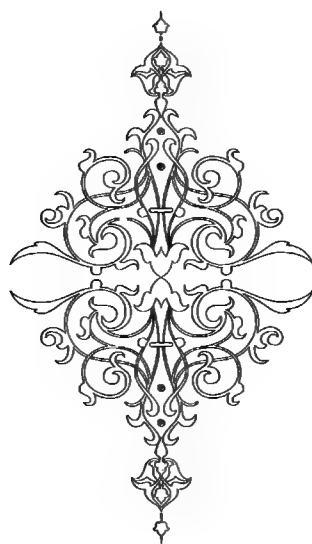
مركز دار المنهج للدراسات والتحقيق العلمي

بإشراف

عمر الم باججيف

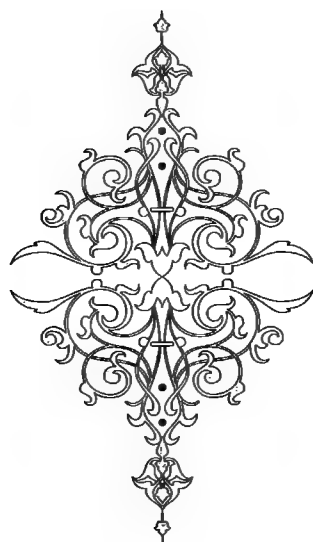
(١٠) ربيع الآخر (١٤٣٨هـ)

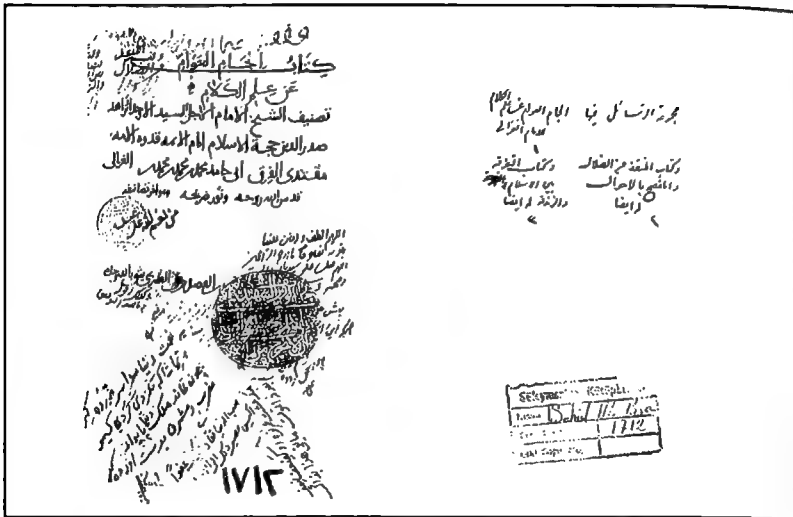
(١٦) كانون الثاني / يناير (٢٠١٧م)



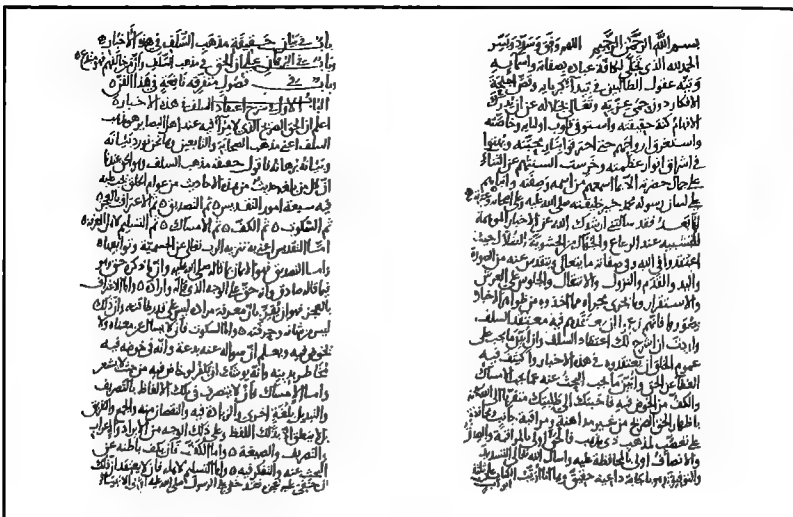


صور من المخطوطات المعتمدة

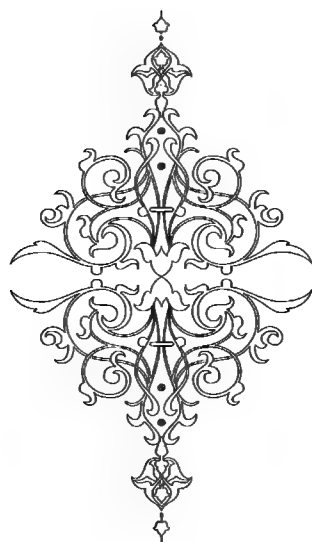




راموز ورقه العنوان للنسخة (أ)



راموز الورقة الأولى للنسخة (أ)



الجلال العوام

عَنْ
عَنْ عِلْمِ الْكَلَامِ

تأليف

الإمام المجدد، حجة الإسلام والمسلمين

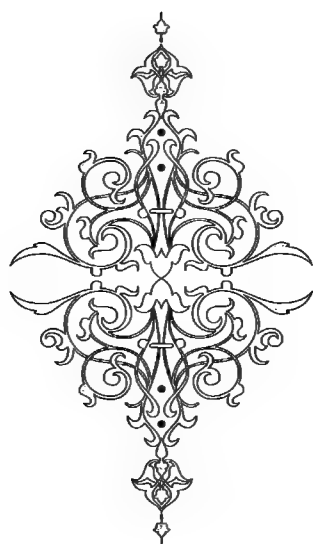
زبد الدين، أبو حامد

محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الغزالي

الطوسي الطائري الشافعي

رضي الله عنه

(٤٥٠-٥٥٠ هـ)



سبب تصنيف الرسالة^(١)

هذه نسخة السؤال الذي أنهاه الشيخ الإمام أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن سياه رحمه الله . . إلى الإمام حجة الإسلام ، حتى صَنَّفَ في جوابه هذا الكتاب الموسوم بـ « إجماع العوام عن علم الكلام » :

ما قوله رضي الله عنه في الأخبار الواردة عن النبي صلى الله عليه وسلم التي يؤهم ظاهرها التشبيه ؛ مثل قوله : « يَنْزِلُ اللَّهُ » ، وقوله : « رَأَيْتُ رَبِّي فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ » ، وقوله : « خَمَرَ » ، وقوله : « خَلَقَ آدَمَ » ، وفي بعض الروايات : « خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ »^(٢) ، وقوله : « حَتَّى يَضَعَ الْجَبَّارُ قَدَمَهُ » ، و﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى ﴾^(٣) ، و﴿ وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ ﴾^(٤) ، ﴿ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾^(٥) .

فما الصحيح من هذه الأخبار ؟

وما الذي يجب قبوله ؟

وما الذي يجب رده ؟

ومن يحكم ببطلانه . . ما دليله عليه ؟^(٦) .

(١) وقد تفردت (د ، هـ) بنص هذا السؤال .

(٢) والرواية الأولى هي : « إن الله تعالى خلق آدم على صورته » انظر (ص ٥٣) .

(٣) في (د) : (ومن يحكم ببطلانه ؟ وما دليله عليه ؟) .

وما يصحُّ منها على ماذا يُحمَلُ ؟

وما دليلُ تأويلِهِ وصرفِهِ عن ظاهرِهِ ؟

ورسولُ الله صَلَّى الله عليه وسلَّم لمَ ذكرَهُ معَ كونهِ مُوهِماً إن لمَ يَجْزُ إجراؤُهُ على ظاهرِهِ ، معَ أَنَّ النبيَّ صَلَّى الله عليه وسلَّم عَلِمَ أَنَّ مَنْ نَظَرَ إلى ظواهرِها .. فَهَمَّ منها التشبية ، ووقعَ في ورطةِ الضلالِ والكفرِ ؟

والتلفُّظُ بهذا معَ القصدِ إلى غيرِ ما دلَّ عليه اللفظُ في وضعِ اللغةِ .. تلبيسٌ ، والكفُّ عن بيانِ التأويلِ ومنعِ الخلقِ اعتقادَ الظاهرِ .. تأخيرُ البيانِ عن وقتِ الحاجةِ ، وشيءٌ مِنْ ذلك لا يليقُ بصاحبِ الشرعِ !

فليوضِّحْ لنا في ذلكَ مذهبَ السلفِ الصالحِ ، وما يجبُ علينا اعتقادهُ إن شاءَ الله تعالى .

تمَّ إرسالُ الكتابِ في أواخرِ رمضانَ سنةً ... وخمسينَ مئةً ^(١) .

...

(١) في (هـ) زيادة : (فصنف حجة الإسلام الكتاب المذكور في جوابه ، وهو آخر كتاب صَنَفَهُ ، والله أعلم) ، وسقط منها : (تمَّ إرسال ...) إلى آخره ، وفي (ج) : (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ : سُئِلَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ ، الْأَجَلُ السَّيِّدُ ، حُجَّةُ الْإِسْلَامِ ، قُدْوَةُ الْأُمَّةِ ، إِمَامُ الْأَنْمَةِ ، مُقْتَدَى الْفَرِيقَيْنِ - قُدَّسَ اللَّهُ رُوحُهُ ، وَنَوَّزَ ضَرِيحُهُ - عَنْ أَخْبَارٍ وَأَيَّاتٍ وَرَدَتْ عَنِ الشَّارِعِ وَهِيَ تُشِيرُ بِالتَّشْبِيهِ وَالتَّجَسُّمِ ؛ مِثْلُ : خَبَرِ النُّزُولِ ، وَخَبَرِ الْقَدَمِ وَالصُّورَةِ وَالْيَدِ ، وَآيَةِ الْإِسْتَوَاءِ ، وَالْفَوْقِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ ، فَصُنِّفَ عِنْدَ ذَلِكَ هَذَا الْكِتَابُ ، وَسَمَّاهُ : « إِلْجَامُ الْعَوَامِّ عَنْ عِلْمِ الْكَلَامِ » ، فَأَوَّلُ مَا بَدَأَ بِهِ بِالشَّيْءِ عَلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : الْحَمْدُ لِلَّهِ ...) .

خطبة المؤلف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
رَبِّ لَيْسَ

الحمد لله الذي تجلّى لكافة عباده بصفاته وأسمائه ، وتيّّه عقول الطالبين في بيدااء كبريائه ، وقصّ أجنحة الأفكار دون حمى عزّته ، وتعالى في جلاله عن أن تدرك الأفهام كنه حقيقته ، واستوفى قلوب أوليائه وخاصّته ، واستغرق أرواحهم حتى احترقوا بنار محبّته ، وبُهِتوا في إشراق أنوار عظمته ، وخَرِسَتْ ألسنتهم عن الثناء على جمال حضرته إلّا بما أسمعهم من اسمه وصفته ، وأنبأهم على لسان رسوله محمد خير خليقته ، صلّى الله عليه وعلى آله وأصحابه وعترته .

أما بعد :

فقد سألتني - أرشدك الله - عن الأخبار الموهمة للتشبيه عند الرّاع والجّهال من الحشوية الضّلال ؛ حيث اعتقدوا في الله سبحانه وفي صفاته ما يتعالى ويتقدّس عنه ؛ من الصورة ، واليد ، والقَدَم ، والنزول والانتقال ، والجلوس على العرش والاستقرار ، وما يجري مجراه ممّا أخذوه من ظواهر الأخبار وصورها ، فإنّهم زعموا أنّ مُعتقدهم فيه مُعتقد السلف .

وأردت أن أشرح لك اعتقاد السلف ، وأن أُبينَ ما يجبُ على
عموم الخلق أن يعتقدوه في هذه الأخبار ، وأكشِف فيه الغطاءَ عن
الحقِّ ، وأُبينَ ^(١) ما يجبُ البحثُ عنه عمّا يجبُ الإمساكُ والكفُّ
عن الخوضِ فيه .

فأجبتُك إلى طَلِبَتِكَ مُتَقَرِّباً إلى الله سبحانه وتعالى بإظهارِ
الحقِّ الصريحِ مِنْ غيرِ مdahنةٍ ومراقبةٍ جانبٍ ، ومحافظةٍ على
تعصُّبٍ لمذهبٍ دونَ مذهبٍ ؛ فالحقُّ أولى بالمراقبة ، والصدقُ
والإنصافُ أولى بالمحافظةِ عليه .

وأسألُ الله تعالى التسديدَ والتوفيقَ ، وهو بإجابةِ داعيهِ حقيقٌ .

وهأنَا أرتَّبُ الكتابَ على ثلاثةِ أبوابٍ :

بابٌ : في بيانِ حقيقةِ مذهبِ السلفِ في هذه الأخبارِ .

وبابٌ : في البرهانِ على أنَّ الحقَّ في مذهبِ السلفِ ، وأنَّ مَنْ
خالفَهُمْ فهو مُبتدِعٌ .

وبابٌ : في فصولٍ مُتفرِّقةٍ نافعةٍ في هذا الفنِّ .



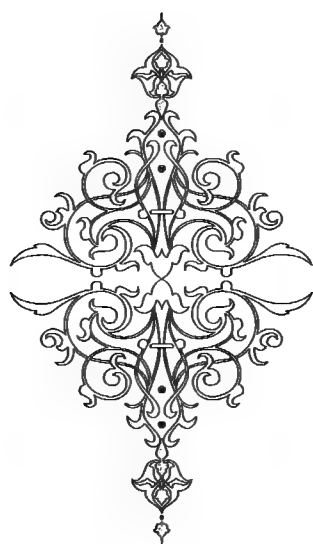
(١) في (د) : (وأُميّر) .



الباب الأول

في بيان حقيقة اعتقاد السلف في هذه الأخبار





الباب الأول

في بيان حقيقة اعتقاد السلف في هذه الأخبار

اعلم : أنَّ الحقَّ الصريحَ الذي لا مرأى فيه عند أهل البصائر ..
هو مذهبُ السلف ؛ أعني : مذهب الصحابة والتابعين ، وها نحنُ
نوردُ بيانهُ ، وبيانهُ برهانهُ .

فأقولُ : حقيقةُ مذهبِ السلفِ - وهو الحقُّ عندنا - : أنَّ كلَّ
مَنْ بلغه حديثٌ مِنْ هذه الأحاديثِ مِنْ عوالمِ الخلقِ .. يجبُ عليه
فيه سبعةُ أمورٍ : التقديسُ ، ثمَّ التصديقُ ، ثمَّ الاعترافُ بالعجزِ ،
ثمَّ السكوتُ ، ثمَّ الكفُّ ، ثمَّ الإمساكُ ، ثمَّ التسليمُ لأهلِ المعرفةِ .
أمَّا التقديسُ .. فأعني به : تنزيهَ الربِّ تعالى عن الجسميَّةِ
وتوابعها .

وأمَّا التصديقُ .. فهو الإيمانُ بما قاله صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم ،
وأنَّ ما ذكره حقٌّ ، وهو فيما قاله صادقٌ ، وأنَّه حقٌّ على الوجهِ
الذي قاله وأرادهُ .

وأمَّا الاعترافُ بالعجزِ .. فهو أن يُقرَّ بأنَّ معرفةَ مرادهِ ليسَ على
قدرِ طاقتهِ ، وأنَّ ذلكَ ليسَ مِنْ شأنِهِ وحِرْفَتِهِ .

وأما السكوت .. فألاً يسأل عن معناه ، ولا يخوض فيه ، ويعلم
أنَّ سؤاله عنه بدعة ، وأنَّه في خوضه فيه مخاطرٌ بدينه ، وأنَّه يوشكُ
أنَّ يكفّر لو خاض فيه من حيث لا يشعر .

وأما الإمساك .. فألاً يتصرّف في تلك الألفاظ بالتصريف
والتبديل بلغة أخرى ، والزيادة فيه والنقصان منه ، والجمع
والتفريق ، بل لا ينطق إلاً بذلك اللفظ وعلى ذلك الوجه ؛ من
الإيراد والإعراب ، والتصريف والصيغة .

وأما الكفّ .. فأن يكفّ باطنه عن البحث عنه والتفكير فيه .



وأما التسليم لأهله .. فألاً يعتقد أن ذلك إن خفي عليه
لعجزه .. فقد خفي على الرسول صلى الله عليه وسلم أو على
الأنبياء أو على الصّديقين والأولياء .

فهذه سبع وظائف اعتقد كافة السلف وجوبها على كلّ العوام ،
لا ينبغي أن يُظنّ بالسلف الخلاف في شيء منها ، فلنشرحها
وظيفة وظيفة .



الوظيفة الأولى

التفديس

ومعناه : أَنَّهُ إِذَا سَمِعَ (الْيَدَ وَالْإِصْبَعَ) فِي قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّ اللَّهَ خَمَرَ طِينَةَ آدَمَ بِيَدِهِ أَرْبَعِينَ صَبَاحاً » ^(١) ، وَ « إِنَّ قَلْبَ الْمُؤْمِنِ بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ » ^(٢) .. فَيَنْبَغِي أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ (الْيَدَ) تُطْلَقُ لِمَعْنَيْنِ :

أَحَدُهُمَا - وَهُوَ الْوَضْعُ الْأَصْلِيُّ - : هُوَ عَضْوٌ مُرَكَّبٌ مِنْ لَحْمٍ وَعَظْمٍ وَعَصَبٍ ، وَاللَّحْمُ وَالْعَظْمُ وَالْعَصَبُ جِسْمٌ مَخْصُوصٌ بِصِفَاتٍ مَخْصُوصَةٍ ، وَالْجِسْمُ : عِبَارَةٌ عَنْ مُقَدَّرٍ لَهُ طُولٌ وَعَرْضٌ وَعُمُقٌ ، يَمْنَعُ غَيْرَهُ مِنْ أَنْ يُوجَدَ بِحَيْثُ هُوَ إِلَّا أَنْ يَتَنَحَّى عَنْ ذَلِكَ الْمَكَانِ .

وَقَدْ يُسْتَعَارُ هَذَا اللَّفْظُ - أَعْنِي : الْيَدَ - لِمَعْنَى آخَرَ لَيْسَ ذَلِكَ الْمَعْنَى بِجِسْمٍ أَصْلًا ؛ كَمَا يُقَالُ : الْبَلَدَةُ فِي يَدِ الْأَمِيرِ ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ مَفْهُومٌ وَإِنْ كَانَ الْأَمِيرُ مَقْطُوعَ الْيَدِ مَثَلًا .

(١) أخرجه الآجري في « الشريعة » (٤٣١) ، والبيهقي في « الأسماء والصفات » (ص ٤١٤) موقوفاً على ابن مسعود أو سلمان الفارسي رضي الله عنهما ، وانظر « إتحاف السادة المتقين » (٥٠٢/٩) ، و« مشكل الحديث » لابن فورك (ص ١٠٢ - ١٠٨) .

(٢) رواه مسلم (٢٦٥٤) من حديث سيدنا عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما .

فعلى العامي وغير العامي أن يتحقق قطعاً وبقيناً أن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يُردْ بذلك اللفظ جسماً هو عضو مُركَّب من لحم ودم وعظم ، وأن ذلك على الله تعالى مُحال ، وهو عنه مُقدَّس .

فإن خطر بباله أن الله تعالى جسم مُركَّب من أعضاء .. فهو عابد صنم ؛ فإن كل جسم مخلوق ، وعبادة المخلوق كفر ، وعبادة الصنم إنما كانت كفراً لأنَّه مخلوق ، وإنما كان مخلوقاً لأنَّه جسم ؛ فمن عبد جسماً .. فهو كافر بإجماع الأمة ؛ السلف منهم والخلف^(١) .

سواء كان ذلك الجسم كثيفاً كالجبال الصَّم الصَّلاب ، أو لطيفاً كالهواء والماء ، وسواء كان مظلماً كالأرض ، أو مشرقاً كالشمس والقمر والكواكب ، أو مُشفاً لا لون له كالهواء ، أو عظيماً كالعرش والكرسي ، أو صغيراً كالذَّرة ، أو جماداً كالحجارة ، أو حيواناً كالإنسان ؛ فالجسم صنم ، وبأن يُقدَّر حسنه وجماله ، أو عظمه أو صفاؤه ، أو صلابته ونقاؤه .. لا يخرج عن كونه جسماً^(٢) .

ومن نفى الجسمية عنه وعن يده وإصبعه .. فقد نفى العضوية واللحم والعصب ، وقدَّس الربَّ سبحانه عما يُوجبُ الحدوث .

(١) وعلى هذا المعنى تحديداً يُحمَلُ عموم نصوص المذاهب الفقهية الأربعة الناطقة بتكفير المُجَسِّمة ، لا على عموم المُشَبَّهة .

(٢) في (أ ، د ، و) : (صنماً) بدل (جسماً) .

فليعتقد بعده أنه عبارة عن معنى من المعاني ؛ ليس
بجسم ولا عَرَضٍ في جسم ، يليق ذلك المعنى بصفات الجلال
والكبرياء .

فإن كان لا يدري ذلك المعنى ، ولا يفهم كنهه حقيقته .. فليس
عليه في ذلك تكليف أصلاً ؛ فمعرفة تأويله ومعناه ليس بواجب
عليه ، بل الواجب عليه ألا يخوض فيه كما سيأتي ^(١) .

سأل آخر

إذا سمع (الصورة) من قوله : « إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ آدَمَ عَلَى
صُورَتِهِ » ^(٢) ، و « إِنِّي رَأَيْتُ رَبِّي فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ » ^(٣) .. فينبغي
أن يعلم أن (الصورة) اسم مشترك ؛ قد يُطلق ويُراد به الهيئة
الحاصلة في أجسام مؤلفة مركبة مرتبة ترتيباً مخصوصاً ؛ مثل
الأنف والعين والفم والخذ التي هي أجسام هي لحوم وعظام .

وقد يُطلق ويُراد به ما ليس بجسم ، ولا هيئة في جسم ، ولا هو
ترتيب في أجسام ؛ كقولك : عرفت صورة هذه المسألة ، وصورة
هذه الواقعة ، وإن وزارة فلان وولايته منتظمة في أحسن صورة ،
وما يجري مجراه .

(١) انظر (ص ٦١) .

(٢) رواه مسلم (٢٦١٢) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) رواه الدارمي (٢١٩٥) بلفظه هنا عن سيدنا عبد الرحمن بن عائش رضي الله عنه ، وهو
عند الترمذي (٣٢٣٣) وأحمد (٣٦٨/١) بلفظ مقارب عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله
عنهما .

فليتحقق كل مؤمن : أنَّ الصورةَ في حقِّ الله تعالى لم تُطلَقْ
لإرادة المعنى الأول ؛ الذي هو جسمٌ لحميٌّ وعظميٌّ ، مُركَّبٌ مِنْ
أنفٍ وفمٍ وخدٍ وعينٍ ؛ فإنَّ جميعَ ذلكَ أجسامٌ وهيئاتٌ في أجسامٍ ،
وخالقُ الأجسامِ كُلِّها مُنَزَّهٌ عن مشابهتها وصفاتها .

فإذا عَلِمَ هذا يقيناً . . فهو مؤمنٌ ، فإنَّ خطرَ له أنَّه إن لم يُردِّ
هذا المعنى . . فما المعنى الذي أرادَهُ ؟

فينبغي أن يعلمَ أنَّ ذلكَ لم يُؤمَرْ به ، بل أُمِرَ بالألَّا يخوضَ فيه ؛
فإنَّه ليسَ على قَدَرِ طاقتهِ ، لكنَّ ينبغي أن يعتقدَ أنَّه أريدَ به معنىٌ
يليقُ بجلالِ الله تعالى وعظمتهِ ؛ ممَّا ليسَ بجسمٍ ولا عَرَضٍ في
جسمٍ .

سؤال آخر

إذا قرعَ سمعُهُ (النزولُ) في قوله : « يَنْزِلُ اللَّهُ تَعَالَى فِي كُلِّ
لَيْلَةٍ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا » ^(١) . . فالواجبُ عليه أن يعلمَ أنَّ (النزولُ)
اسمٌ مشتركٌ ؛ قد يُطلَقُ إطلاقاً يفتقرُ فيه إلى ثلاثةِ أجسامٍ : جسمٌ
عالٍ هو مكانٌ لساكنِهِ ، وجسمٌ سافلٌ ، وجسمٌ مُنتَقِلٌ مِنَ العالِي
إلى السافلِ .

فهو إذاً عبارةٌ عن انتقالِ جسمٍ مِنْ عُلُوٍّ إلى سُفْلٍ ؛ فإن كانَ مِنْ
سُفْلٍ إلى عُلُوٍّ . . سُمِّيَ صُعوداً وُغُروجاً ورُقِيّاً ، وإن كانَ مِنْ عُلُوٍّ

(١) رواه مسلم (٧٥٨) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

إِلَى سُفْلٍ .. سُمِّيَ نُزُولًا وَهُبُوطًا وَخُذُورًا ... إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ .

وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى مَعْنَى آخَرَ لَا يَفْتَقِرُ فِيهِ إِلَى تَقْدِيرِ انْتِقَالٍ وَحَرَكَةٍ فِي جِسْمٍ ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَائِدَةً أَنْزَلْنَاهَا فِي الْآرْحَامِ ، وَلِإِنْزَالِهَا مَعْنَى لَا مُحَالَةَ ، وَكَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ : (دَخَلْتُ مَصْرَ فَلَمْ يَفْهَمُوا كَلَامِي ، فَنَزَلْتُ ثُمَّ نَزَلْتُ ثُمَّ نَزَلْتُ) ، وَلَمْ يُرِدْ بِهِ انْتِقَالَ جَسَدِهِ إِلَى سُفْلٍ .

فَلْيَتَحَقَّقِ الْمُؤْمِنُ : أَنَّ النُّزُولَ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى لَيْسَ بِالمَعْنَى الْأَوَّلِ ؛ وَهُوَ انْتِقَالُ شَخْصٍ وَجَسَدٍ مِنْ عُلُوٍّ إِلَى سُفْلٍ ؛ فَإِنَّ الشَّخْصَ وَالْجَسَدَ لِلْأَجْسَامِ ، وَالرَّبُّ تَعَالَى لَيْسَ بِجِسْمٍ .

فَإِنْ خَطَرَ لَهُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُرِدْ هَذَا .. فَمَا الَّذِي أَرَادَهُ ؟

فَيُقَالُ لَهُ : أَنْتَ إِذَا عَجَزْتَ عَنْ فَهْمِ نُزُولِ الْبَعِيرِ مِنَ السَّمَاءِ .. فَأَنْتَ عَنْ فَهْمِ نُزُولِ اللَّهِ تَعَالَى أَعْجَزُ ؛ فَلَيْسَ هَذَا بِعُشْكَ فَاذْرُجْ ، وَاشْتَغَلْ بِعِبَادَتِكَ أَوْ حِرْفَتِكَ ، وَاسْكُتْ ، وَاعْلَمْ أَنَّهُ أُرِيدَ بِهِ مَعْنَى مِنَ الْمَعْنَى ، الَّذِي يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِالنُّزُولِ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ ^(١) ، وَيَلِيقُ ذَلِكَ الْمَعْنَى بِجَلَالِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَعَظَمَتِهِ ، وَإِنْ كُنْتَ لَا تَعْلَمُ حَقِيقَتَهُ وَكَيْفِيَّتَهُ ^(٢) .

(١) هَذَا نَصُّ هَامٍ فِي كِتَابِ « الْإِلْجَامِ » ، فِيهِ تَصْرِيحُ الْمَصْنُفِ بِجَوَازِ تَأْوِيلِ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ حَسَبَ قَانُونِ اللُّغَةِ .

(٢) فِي (ب) : (حَقِيقَتُهُ وَتَعْيُّنُهُ) ، وَفِي (هـ) : (حَقِيقَتُهُ وَيَقِينُهُ) .

مآل آخر

إذا سمعَ لفظَ (الفوق) في قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ ﴾ ، وفي قوله تعالى : ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِ ﴾ ...
فليعلم أن (الفوق) اسمٌ مشتركٌ يُطلقُ لمعنيين :

أحدهما : نسبةُ جسمٍ إلى جسمٍ ؛ بأن يكون أحدهما أعلى والآخر أسفل ؛ يعني : أن الأعلى مِنْ جانبِ رأسِ الأسفل .

وقد يُطلقُ لا لهذا المعنى ، فيقال : الخليفةُ فوقَ السلطانِ ، والسلطانُ فوقَ الوزيرِ ؛ كما يُقالُ : دخلَ فلانٌ على الأميرِ ، وجلسَ فوقَ فلانٍ ، وكما يُقالُ : العلمُ فوقَ العملِ ، والصياغةُ فوقَ الدباغةِ .
والأولُ : يستدعي جسمًا حتى ينسبَ إلى جسمٍ ، والثاني : لا يستدعيه .

فليعتقدِ المؤمنُ قطعاً : أن الأولَ غيرُ مرادٍ ، وأنه على الله تعالى محالٌ ؛ فإنه مِنْ لوازمِ الأجسامِ ، أو لوازمِ أعراضِ الأجسامِ .

وإذا عرفَ نفىَ هذا المحالِ عن القديمِ سبحانه .. فلا عليه إن لم يعرفَ أنه لماذا أُطلقَ ، وماذا أريدَ به ؛ فقد خَفَّفَ الله عنه هذه الكلفةَ .

وأمثلةُ هذا كثيرةٌ ، فحسنَ على ما ذكرناه ما لم نذكره .



الوظيفة الثانية

الإيمان والتصديق

وهو أن يعلم قطعاً : أنَّ هذه الألفاظ أُريدَ بها معانٍ تليقُ
بجلالِ الله تعالى وعظمته ، وأنَّ رسولَ الله صَلَّى الله عليه وسلَّم
صادقٌ في وصفِ الله تعالى بها ، فليؤمنَ بذلك ، وليوقنَ بأنَّ ما
قاله صدقٌ ، وما أخبرَ عنه حقٌّ لا ريبَ فيه ، وليقل : آمناً وصدقنا ،
وأنَّ ما وصفَ الله به نفسه أو وصفَهُ به رسوله .. فهو كما وصفَهُ ،
وهو حقٌّ بالمعنى الذي أرادَهُ ، وعلى الوجه الذي قاله ، وإن كنتُ
لا أقفُ على حقيقته^(١) .

فإن قلتَ : التصديقُ إنَّما يكونُ بعدَ التصوُّر ، والإيمانُ إنَّما
يكونُ بعدَ التفهُم ؛ فهذه الألفاظُ إذا لم يفهم العبدُ معانيها ..
كيف يعتقِدُ صدقَ قائلها فيها ؟

فجوابك : أنَّ التصديقَ بالأمورِ الجمليَّةِ ليسَ بمُحالٍ ؛ فكلُّ
عاقِلٍ يعلمُ أنَّه أُريدَ بهذه الألفاظِ المعاني ، وأنَّ كلَّ اسمٍ فله

(١) وقد روى الحاكم في «المستدرک» (٥١٤/٢) ، والبيهقي في «الشعب» (٢٠٨) عن
سيدنا أنس بن مالك رضي الله عنه أنه سمع عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقرأ : ﴿ قَالَتَا هِيَ
حَا ۖ وَهِيَ وَهَّاءٌ ۖ وَوَيَوَّارِعَا ۖ وَوَكَلَّمَكَ ۖ ﴾ ، قال : فكل هذا قد عرفناه ، فما الأب ؟
ثم نفص عصاً كانت في يده فقال : (هذا لعمري الله التكلف ، اتبعوا ما تبين لكم من هذا
الكتاب) .

مُسَمًّى ، إذا نطقَ بِهِ مَنْ أَرَادَ مخاطبةَ قومٍ .. قصدَ ذلكَ المُسَمًّى ؛
فيمكنُهُ أن يَعْتَقِدَ كونهَ كاذباً مُخْبِراً عَنْهُ على خلافِ ما هُوَ عليه ،
ويمكنُهُ أن يَعْتَقِدَ كونهَ صادقاً مُخْبِراً عَنْهُ على ما هُوَ عليه ؛ فهذا
معقولٌ على سبيلِ الإجمالِ .

بل يمكنُ أن يُفْهَمَ مِنْ هَذِهِ الألفاظِ أمورٌ جُمْلِيَّةٌ غيرُ مُفَصَّلَةٍ ،
ويمكنُ التصديقُ ؛ كما لو قالَ قائلٌ : في البيتِ حيوانٌ ..
أمكنُ أن يُصَدَّقَ دونَ أن يُعْرَفَ أَنَّهُ إنسانٌ أو فرسٌ أو غيرُهُ ،
بل لو قالَ : فيه شيءٌ .. أمكنُ تصديقهُ وإن لم يُعْرَفِ ذلكَ
الشيءُ .

فكذلكَ مَنْ سَمِعَ الاستواءَ على العرشِ .. فهِمَ على الجملةِ :
أَنَّهُ أُرِيدَ بِذلكَ نسبةٌ خاصَّةٌ للعرشِ ، فيمكنُهُ التصديقُ قبلَ أن يَعْرِفَ
أَنَّ تلكَ النسبةَ أَهِيَ نسبةُ الاستقرارِ عليه ، أو الإقبالِ على خَلْقِهِ
وإيجادهِ ، أو الاستيلاءِ عليه ، أو معنى آخرَ مِنْ معاني النسبةِ ^(١) ،
فأمكنُ التصديقُ بِهِ .

فإن قلتَ : فأَيُّ فائدةٍ في مخاطبةِ الخَلْقِ بما لا يفهمونَ ؟
فجوابُكَ : أَنَّهُ قصدَ بهذا الخطابِ تفهيمَ مَنْ هُوَ أَهْلُهُ ؛
وهمُ الأولياءُ والراسخونَ مِنَ العلماءِ ، وقد فهموهُ ، وليسَ

(١) انظر تحقيق هذه التَّسْبِ في «الاقتصاد في الاعتقاد» للإمام الغزالي رحمه الله تعالى
(ص ١٧٤) .

مِنْ شَرَطٍ مَنْ يُخَاطَبُ الْعُقَلَاءَ بِكَلَامٍ أَنْ يُخَاطَبَهُمْ بِمَا يَفْهَمُهُ الصَّبِيَّانَ ، وَالْعَوَامُّ بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْعَارِفِينَ كَالصَّبِيَّانِ بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْبَالِغِينَ ، وَلَكِنْ عَلَى الصَّبِيَّانِ أَنْ يَسْأَلُوا الْبَالِغِينَ عَمَّا لَمْ يَفْهَمُوهُ ، وَعَلَى الْبَالِغِينَ أَنْ يَجِيبُوا الصَّبِيَّانَ بِأَنْ هَذَا لَيْسَ مِنْ شَأْنِكُمْ ، وَلَسْتُمْ مِنْ أَهْلِهِ ، فَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ؛ فَقَدْ قِيلَ لِلْجُهَّالِ : ﴿ فَتَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ .

فَإِذَا سَأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ ؛ فَإِنْ كَانُوا يُطِيقُونَ فَهْمَهُ . . فَهَمُّهُمْ ، وَإِلَّا . . قَالُوا لَهُمْ : ﴿ وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ ، وَ﴿ لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ بُدِّ لَكُمْ سَعْدُكُمْ ﴾ ، وَمَا لَكُمْ وَلِهَذَا السُّؤَالِ ؟ ! هَلْ هَذِهِ مَعَانِ الْإِيمَانِ بِهَا وَاجِبٌ ، وَالْكِفِيَّةُ مَجْهُولَةٌ ؛ أَيْ : مَجْهُولَةٌ لَكُمْ ، وَالسُّؤَالُ عَنْهَا بَدْعَةٌ ؛ كَمَا قَالَ مَالِكٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : (الْإِسْتِوَاءُ مَعْلُومٌ ، وَالْكِفِيَّةُ مَجْهُولَةٌ ، وَالْإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ ، وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بَدْعَةٌ) .

فَإِذَا ؛ الْإِيمَانُ بِالْجُمْلِيَّاتِ الَّتِي لَيْسَتْ مُفَصَّلَةً فِي الذَّهْنِ مُمْكِنٌ ، وَلَكِنْ تَقْدِيسُهُ - الَّذِي هُوَ نَفْيُ الْمُحَالِ عَنْهُ - يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مُفَصَّلًا ؛ فَإِنَّ الْمَنْفِيَّ هِيَ الْجَسْمِيَّةُ وَلَوْ أَوَازُهَا .

وَنَعْنِي بِالْجِسْمِ هَا هُنَا : الشَّخْصَ الْمُقَدَّرَ ، الطَّوِيلَ الْعَرِضَ الْعَمِيقَ ، الَّذِي يَمْنَعُ غَيْرَهُ مِنْ أَنْ يُوجَدَ مَعَهُ بِحَيْثُ هُوَ ، الَّذِي يَدْفَعُ

ما يطلب مكانه إن كان قوياً ، ويندفع ويتنحى عن مكانه بقوة
دافعة إن كان ضعيفاً ، وإنَّما شرحنا هذا اللفظ مع ظهوره ؛ لأنَّ
العامِّي ربما لا يفهم المراد به .

الوظيفة الثالثة

الاعتراف بالعجز

ويجبُ على كلِّ مَنْ لا يقفُ على كُنْهِ هذه المعاني وحقيقتها ، ولم يَعْرِفْ تأويلَها والمعنى المرادَ بها . . أن يُقَرَّرَ بالعجز ؛ فإنَّ الصدقَ واجبٌ ، وهو عن دركِهِ عاجزٌ .

فإن ادَّعى المعرفة . . فقد كذب ، وهذا معنى قول مالك رضي الله عنه : (الكيفية مجهولة) يعني : تفصيلُ المرادِ به غيرُ معلوم .

بل الراسخون في العلم والعارفون من الأولياء وإن جاوزوا في المعرفة حدودَ العوالم ، وجالوا في ميدانِ المعرفة ، وقطعوا من بواديهَا أميالاً كثيرة . . فما بقيَ لَهُم مِمَّا لم يبلغوه وهو بين أيديهِم أكثرُ ، بل لا نسبةَ لِمَا طُويَ عَنْهُمْ إلى ما كُشِفَ لَهُم ؛ لكثرةِ المَطْوِيِّ وقلةِ المكشوفِ بالإضافةِ إليه .

وبالإضافةِ إلى المَطْوِيِّ المستورِ : قال سيِّدُ الأنبياء صلواتُ الله عليه وسلامُهُ : « لَا أُخْصِي ثَنَاءَ عَلَيْكَ ، أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ » (١) .

(١) رواه مسلم (٤٨٦) عن سيدتنا عائشة رضي الله عنها ، قال الإمام الغزالي رحمه الله تعالى : (وليس المعنى أني أعجز عن التعبير عما أدركته ، بل هو اعتراف بالقصور عن إدراك كُنْهِ جلاله ، ولذلك قال بعضهم : « ما عرف الله بالحقيقة سوى الله عز وجل ») ، وانظر تفصيل ذلك في « الإحياء » (٣٦٩/١) .

وبالإضافة إلى المكشوف : قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَعَرَفُكُمْ بِاللَّهِ أَخَوَفُكُمْ لِلَّهِ ، وَأَنَا أَعَرَفُكُمْ بِاللَّهِ » (١) .

ولأجل كون العجز والقصور ضرورياً في آخر الأمر بالإضافة إلى منتهى الحال (٢) . . قَالَ سَيِّدُ الصِّدِّيقِينَ رضي الله عنه وأرضاه : (العجزُ عن درك الإدراك إدراكٌ) (٣) .

فأوائلُ حقائق هذه المعاني بالإضافة إلى عوالم الخلق كأواخرها بالإضافة إلى خواص الخلق ؛ فكيف لا يجبُ عليهم الاعترافُ بالعجزُ ؟



(١) أخرجه البخاري (٥٠٦٣) عن سيدنا أنس رضي الله عنه بلفظ : « أما والله إنني لأخشاكم لله وأتقاكم » ، وأخرجه أيضاً (٢٠) عن سيدتنا عائشة رضي الله عنها بلفظ : « إنَّ أتقاكم وأعلمكم بالله .. أنا » ، وانظر « إتحاف السادة المتقين » (١٩٨/٩) .
(٢) في (د ، هـ) : (بالإضافة إلى منتهى الجلال) ومعناها ظاهر .
(٣) أورده الطوسي في « الملح » (ص ٥٧) ، والخرکوشي في « تهذيب الأسرار » (ص ٥٣) .

الوظيفة الرابعة

السكوت عن السؤال

وذلك واجبٌ على العوام ؛ لأنه بالسؤال مُتَعَرِّضٌ لِمَا لَا يُطِيقُهُ ،
وخائضٌ فيما ليسَ هوَ أهلاً لَهُ .

فإن سألَ جاهلاً . . زاده جوابُهُ جهلاً ، وربّما ورّطَهُ في الكفرِ مِنْ
حيثُ لَا يَشْعُرُ .

وإن سألَ عارفاً . . عَجَزَ العارفُ عن تفهيمِهِ لقصورِ فهمِهِ
عَجَزَ البالغُ عن تفهيمِ وَلَدِهِ الصَّبِيِّ مصالحَ بَيْتِهِ وتدبيرِهِ ، بل
عن تفهيمِهِ مصلحتَهُ في خروجهِ إِلَى المَكْتَبِ ، بل عَجَزَ الصائغُ
عن تفهيمِ النَجَّارِ دقائقَ صياغَتِهِ ؛ فَإِنَّ النَجَّارَ وَإِنْ كَانَ بصيراً
بصناعتِهِ . . فهوَ عاجزٌ عن دقائقِ الصياغةِ ؛ لأنهُ إِنَّمَا فَهَمَ دقائقَ
النَّجْرِ لاستغراقِهِ العَمَرِ في تَعَلُّمِهِ وممارستِهِ ، وكذلكَ يَفْهَمُ
الصياغةَ أيضاً بصرفِ العَمَرِ إِلَى تَعَلُّمِهَا وممارستِهَا ، وقبلَ ذَلِكَ
لَا يَفْهَمُهَا .

فالمشغولونَ بالدنيا ، أو بالعلومِ التي لَيْسَتْ مِنْ قبيلِ معرفةِ اللَّهِ
تعالى . . عاجزونَ عن معرفةِ الأمورِ الإلهيةِ عَجَزَ كَافَّةُ الْمُعْرِضِينَ
عَنِ الصناعاتِ عَنْ فَهْمِهَا ، بل عَجَزَ الصَّبِيُّ الرضيعُ عَنِ الاغْتِذَاءِ
بِالخبزِ واللحمِ ؛ لقصورِ فِي فطَرَتِهِ ، لَا لِعَدَمِ الخَبزِ واللحمِ ، وَلَا

لأنَّه قاصرٌ عن تغذية الأقوياء^(١) ، لكن طبعُ الضعفاءِ قاصرٌ عن التَغْذِي به .

فَمَنْ أَطْعَمَ الصَّبِيَّ الضَّعِيفَ الْخَبَرَ وَاللَّحْمَ ، أَوْ مَكَّنَهُ مِنْ تَنَاوُلِهِ . . فَقَدْ أَهْلَكَهُ ، فَكَذَلِكَ الْعَامِيُّ إِذَا طَلَبَ بِالسُّؤَالِ هَذِهِ الْمَعَانِي . . وَجَبَ زَجْرُهُ وَمَنْعُهُ وَضَرْبُهُ بِالذِّرَّةِ ؛ كَمَا كَانَ يَفْعَلُهُ عَمْرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِكُلِّ مَنْ سَأَلَ عَنِ الْآيَاتِ الْمُتَشَابِهَةِ^(٢) ، وَكَمَا فَعَلَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْإِنْكَارِ عَلَى قَوْمٍ رَأَوْهُمْ خَاضُوا فِي مَسْأَلَةِ الْقَدَرِ وَسَلَّوْا عَنْهُ ، فَقَالَ : « أَبْهَذَا أُمِرْتُمْ ؟ ! »^(٣) ، وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِكَثْرَةِ السُّؤَالِ » أَوْ لَفْظٌ هَذَا مَعْنَاهُ كَمَا اشْتَهَرَ فِي الْخَبَرِ^(٤) .

ولهذا أقول : يَحْرُمُ عَلَى الْوُعَاظِ عَلَى رُؤُوسِ الْمَنَابِرِ الْجَوَابُ

(١) فِي (ب) : (وَلَا ؛ لِأَنَّهُ قَاصِرٌ عَنِ الْاِغْتِذَاءِ بِهِ) .

(٢) فَقَدْ رَوَى الدَّارِمِيُّ فِي « سُنَنِهِ » (١٤٦) عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ : أَنَّ رَجُلًا يُقَالُ لَهُ : صَبِغٌ قَدِمَ الْمَدِينَةَ ، فَجَعَلَ يَسْأَلُ عَنْ مُتَشَابِهِ الْقُرْآنِ ، فَأُرْسِلَ إِلَيْهِ عَمْرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَدْ أَعَدَّ لَهُ عَرَاجِينَ النَّخْلِ ، فَقَالَ : (مَنْ أَنْتَ ؟) قَالَ : أَنَا عَبْدُ اللَّهِ صَبِغٌ ، فَأَخَذَ عَمْرُ عَرَجُونًا مِنْ تِلْكَ الْعَرَاجِينَ ، فَضَرَبَهُ ، وَقَالَ : (أَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَمْرُ) ، فَجَعَلَ لَهُ ضَرْبًا حَتَّى ذَمِيَ رَأْسُهُ ، فَقَالَ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ؛ حَسْبُكَ ؛ قَدْ ذَهَبَ الَّذِي كُنْتُ أَجِدُ فِي رَأْسِي ، وَعِنْدَهُ فِي « سُنَنِهِ » أَيْضًا (١٥٠) : فَقَالَ صَبِغٌ : إِنْ كُنْتُ تَرِيدُ قَتْلِي . . فَاقْتُلْنِي قَتْلًا جَمِيلًا ، وَإِنْ كُنْتُ تَرِيدُ أَنْ تَدَاوِينِي . . فَقَدْ - وَاللَّهِ - بَرَأْتُ ، فَأَذِنَ لَهُ إِلَى أَرْضِهِ ، وَكَتَبَ إِلَى أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَلَا يَجَالِسُهُ أَحَدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ) ، فَاشْتَدَّ ذَلِكَ عَلَى الرَّجُلِ ، فَكَتَبَ أَبُو مُوسَى إِلَى عَمْرٍ : أَنْ قَدْ حَسَنْتَ تَوْبَتَهُ ، فَكَتَبَ عَمْرُ : (أَنْ ائِذَنْ لِلنَّاسِ بِمَجَالَسَتِهِ) .

(٣) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٢١٣٣) عَنْ سَيِّدِنَا أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَابْنِ مَاجَةَ (٩٣) عَنْ سَيِّدِنَا عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

(٤) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٣٣٧) عَنْ سَيِّدِنَا أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِنَحْوِهِ .

عن هذه الأصول^(١) بالخوض في التأويل والتفصيل ، بل الواجب عليهم الاقتصار على ما ذكرناه وذكره السلف ؛ وهو المبالغة في التقديس والتنزيه ونفي التشبيه ، وأنه تعالى مُنَزَّهٌ عَنِ الْجَسَمِيَّةِ وعوارضها .

وله المبالغة في هذا بما أراد ؛ حتى يقول : كلُّ ما خطرَ ببالكم ، وهجسَ في ضميركم ، وتصورَ في خاطركم .. فالله خالقها ؛ وهو مُنَزَّهٌ عنها وعن مشابهتها ، وأنه ليس المراد بالأخبار شيئاً من ذلك ، وما هو حقيقة المراد .. فلستم من أهل معرفتها والسؤال عنها ، فاشتغلوا بالتقوى ؛ فما أمركم الله به .. فافعلوه ، وما نهاكم عنه .. فاجتنبوه ، وهذا قد نُهيئتم عنه فلا تسألوه ، ومهما سمعتم شيئاً من ذلك .. فاسكتوا وقولوا : آمنا وصدقنا ، وما أوتينا من العلم إلا قليلاً ، وليس هذا من جملة ما أوتينا .



(١) حكى عن ابن جني : سؤال وأصوله ؛ بالتسهيل ، وفي (د ، هـ) : (المسائل) .

الوظيفة الخاصة

الإمساك عن التصرف في الألفاظ الواردة

ويجب على عموم الخلق الجمود على ألفاظ هذه الأخبار ،
والإمساك عن التصرف فيها من ستة أوجه : التفسير ، والتأويل ،
والتصريف ، والتفريع ، والجمع ، والتفريق .

الأول : التفسير

وأعني به : تبديل اللفظ بلغة أخرى تقوم مقامها في العربية
أو معناها بالفارسية والتركية^(١) ، بل لا يجوز النطق إلا باللفظ
الوارد ؛ لأن من الألفاظ العربية : ما لا يوجد لها فارسية تطابقها .
ومنها : ما يوجد لها فارسية تطابقها لكن ما جرث عادة الفرس
باستعارتها للمعاني التي جرث عادة العرب باستعارتها فيها .
ومنها : ما يكون مشتركاً في العربية ولا يكون في العجمية كذلك .



أمّا الأول . . فمثاله : لفظ (الاستواء) فإنه ليس له في الفارسية
لفظ مطابق يؤدي بين الفرس المعنى الذي يؤديه لفظ (الاستواء)
بين العرب بحيث لا يشتمل على مزيد إيهام ؛ إذ فارسيته أن يقال :
(راست ياستاد) .

(١) في (د) : (أو بمعناها) بدل (أو معناها) .

وهذان لفظان : الأول : يُنبئُ عن انتصابٍ واستقامةٍ فيما يُتصوّرُ
أن ينحني ويعوجّ ، والثاني : يُنبئُ عن سكونٍ وثباتٍ فيما يُتصوّرُ
أن يتحرّك ويضطرب ، وإشعارُهُ بهذه المعاني وإشارتهُ إليها في
العجمية أظهرُ من إشعارِ لفظِ (الاستواء) وإشارتهِ إليها ، فإذا
تفاوتا في الدلالة والإشعارِ . . لم يكن هذا مثلَ الأولِ .

وإنما يجوزُ تبديلُ اللفظِ بمثلهِ المرادفِ له ، الذي لا يخالفُهُ
بوجهٍ من الوجوه ، لا بما يباينه ويخالفُهُ ولو بأدنى شيءٍ وأدقّه
وأخفاهُ .

ومثالُ الثاني : أن (الإصْبَع) تُستعارُ في لسانِ العربِ للنعمة ؛
يُقالُ : لفلانٍ عندَ فلانٍ إصْبَعٌ ؛ أي : نعمةٌ ، ومعناها بالفارسيةِ :
(أَنْكُشَتْ) ، وما جرت عادةُ العجمِ بهذه الاستعارة ، وتوسّع
العربُ في التجوُّز والاستعارة أكثرُ من توسّع العجم ، بل لا نسبةً
لتوسّع العربِ إلى جمودِ العجمِ .

فإذا حَسَنَ إرادةُ المعنى المستعارِ له في العربِ وسَمَّجَ ذلكَ
في العجمِ . . نفرَ القلبُ عمّا سَمَّجَ ، ومَجَّهَ السَّمْعُ ولم يَمِلْ إليه ،
فإذا تفاوتا . . لم يكنِ التفسيرُ تبديلاً بالمثلِ ، بل بالخلافِ ، ولا
يجوزُ التبديلُ إلّا بالمثلِ .



ومثال الثالث : لفظ (العين) فَإِنَّ مَنْ فَسَّرَهُ إِنَّمَا يُفَسِّرُهُ بآظهر معانيه ، فيقول بالفارسية : (چشَم) ، وهو مُشْتَرَكٌ في لغة العرب بين العضو الباصر وعين الماء والذهب والشمس ، وليس للفظ (چشَم) هذا الاشتراك .

وكذلك لفظ (الجَنْب) و (الوجه) يقرب منه ؛ ولأجل هذا نرى المنع من التبديل ، والاقتصار على العربية .

فإن قيل : هذا التفاوت إن ادعيتموه في جميع الألفاظ .. فهو غير صحيح ؛ إذ لا فرق بين قولك : (خبزٌ) و (نانٌ) ، وبين قولك : (لحمٌ) و (كُوشْت) ، وإن اعترفت بأن ذلك في البعض .. فامنع من التبديل عند التفاوت ، لا عند التماثل .

فالجواب : أن الحق أن هذا التفاوت في البعض لا في الكل ؛ فلعل لفظ (اليد) ولفظ (دَسْت) يتساويان في اللغتين في الاشتراك والاستعارة وسائر الأمور ، لكن إذا انقسم إلى ما يجوز وإلى ما لا يجوز ، وليس إدراك التمييز بينهما والوقوف على دقائق التفاوت جلياً سهلاً يسيراً على كافة الخلق ، بل يكثر فيه الإشكال ، ولا يتميز محلُّ التفاوت عن محلِّ التعادل .. فنحن بين أن نحسم الباب احتياطاً - إذ لا حاجة ولا ضرورة إلى التبديل - وبين أن نفتح الباب ونقحم عموم الخلق ورطة الخطر .

فليت شعري ! أي الأمرين أحزم وأحوط والمتصرف فيه ذات
الإله وصفاته ؟!

وما عندي أن عاقلاً مُتدبِّناً لا يُقرُّ بأنَّ هذا الأمر مُخْطَرٌ ، وأنَّ
الخطر في الصفات الإلهية يجبُ اجتنابه .

كيف وقد أوجب الشرعُ على الموطوءة العِدَّةَ لبراءة الرحم ،
والحذر من خلط الأنساب ؛ احتياطاً لحُكم الولاية والوراثة وما
يترتب على النسب ؛ فقالوا مع ذلك : تجب العِدَّةُ على العقيم
والآيسة والصغيرة وعند العزل ؛ لأنَّ باطن الأرحام إنما يطلعُ عليها
علامة الغيوب ؛ فإنه يعلم ما في الأرحام ، فلو فتحنا باب النظر إلى
التفصيل .. كنَّا راكبين متنَّ الخطر ؛ فإيجاب العِدَّة حيث لا علوق
أهون من ركوب هذا الخطر .

فكما أن إيجاب العِدَّة حكم شرعي .. فتحريم تبديل العربية
حكم شرعي ، ثبت بالاجتهاد وترجيح طريق الأولى^(١) ، ونعلم أنَّ
هذا الاحتياط في الخبر عن الله تعالى وصفاته وعمَّا أَرَادَهُ بِالْفَافِ
القرآن .. أهمُّ وأولى من الاحتياط في العِدَّة ومن كلِّ ما احتاط
الفقهاء فيه من هذا القبيل .

أما التصرف الثاني : التأويل

وهو بيان معناه بعد إزالة ظاهره ؛ وهذا إما أن يقع من

(١) في (ب) : (وترجيح طريق على طريق من حيث الأولى) .

العامِّي بنفسه ، أو من العارف مع العامِّي ، أو من العارف مع نفسه بينه وبين ربه ؛ فهذه ثلاثة مواضع .

الأول : تأويل العامِّي على سبيل الاستقلال بنفسه ، وهو حرام ، يُسبِّهُ خوض البحر المُغرِق ممَّن لا يُحسِن السباحة ، ولا شك في تحريمه ، وبحر معرفة الله تعالى أبعد غوراً وأكثر معاطب ومهالك من بحر الماء ؛ لأنَّ هلاك هذا البحر لا حياة بعده ، وهلاك بحر الدنيا لا يُزيل إلا الحياة الزائلة ، وذلك يُزيل الحياة الأبدية ، فشتان بين الخطَّرين !!

الموضع الثاني : أن يكون ذلك من العالم مع العامِّي^(١) ، وهو أيضاً ممنوع ، ومثاله : أن يجرَّ السَّبَّاحُ الغَوَّاصُ في البحر مع نفسه . . عاجزاً عن السباحة ، مضطرب القلب والبدن ، وذلك حرام ؛ لأنَّه عَرَضَهُ لخطر الهلاك ؛ فإنَّه لا يقوى على حفظه في لُجَّة البحر وإن قَدَّر على حفظه في القرب من الساحل ، ولو أمره بالوقوف بقرب الساحل . . ربَّما لا يطيعه ، وإن أمره بالسكون عند التطام الأمواج وإقبال التماسيح وقد فغرت فاهها للالتقام . . اضطرب قلبه وبدنه ، ولم يسكن على حَسَبِ مراده ؛ لقصور طاقته ، وهذا هو المثال الحقُّ للعالم إذا فتح للعامِّي باب التأويلات والتصرف على خلاف الظواهر^(٢) .

(١) وذلك بفتح باب المباحة معه .

(٢) فلا ينبغي أن يخاض مع العوام في حقائق العلوم الدقيقة ، بل يقتصر معهم على تعليم

وفي معنى العوام : الأديب ، والنحوي ، والمحدث ، والمفسر ،
والفقيه ، والمتكلم ، بل كل عالم ، سوى المتجربين لتعلم السباحة
في بحار المعرفة ، القاصرين أعمارهم عليه ، الصارفين وجوههم
عن الدنيا والشهوات ، المعرضين عن المال والجاء والخلق وسائر
اللذات ، المخلصين لله تعالى في العلوم والأعمال ، القائمين
بجميع حدود الشريعة وآدابها في القيام بالطاعات وترك المنكرات ،
المفرغين قلوبهم بالجملة عن غير الله لله ، المستحقرين للدنيا ،
بل للآخرة والفردوس الأعلى في جنب محبة الله تعالى ، فهؤلاء
هم أهل الغوص في بحر المعرفة .

وهم مع ذلك كله على خطر عظيم ؛ يهلك من العشرة تسعة
إلى أن يسعد واحد منهم بالذر المكنون والسر المخزون ، أولئك
الذين سبقت لهم من الله الحسنى فهم الفائزون ، وربك أعلم بما
تكين صدورهم وما يعلنون .



الموضع الثالث : تأويل العارف مع نفسه في سر قلبه بينه
وبين ربه ، وهو على ثلاثة أوجه ؛ فإن الذي انقذ في سره
أنه المراد من لفظ (الاستواء) و (الفوق) مثلاً ؛ إما أن يكون

→ العبادات ، وتعليم الأمانة في الصناعات التي هم بصددتها ، ويملا قلوبهم من الرغبة والرهبة في
الجنة والنار كما نطق به القرآن ، ولا يحرك عليهم شبهة ... ، وبالجملة : لا ينبغي أن يفتح
للعوام باب البحث في المشتبهات ؛ فإنه يعطل عليهم صناعاتهم التي بها قوام الخلق ، ودوام
عيش الخواص . « الإحياء » (٢١٥ / ١) .

مقطوعاً به ، أو مشكوكاً فيه ، أو مظنوناً ظناً غالباً .

فإن كان قطعياً .. فليعتقده ، وإن كان مشكوكاً .. فليجتنبه ، ولا يحكمَّن على مرادِ الله تعالى ومرادِ رسوله مِنْ كلامِهِ باحتمالٍ يعارضُهُ مثله مِنْ غيرِ ترجيحٍ ، بل الواجبُ على الشاكِّ التوقُّفُ .

وإن كان مظنوناً .. فاعلم أنَّ للظنِّ مُتعلِّقين :

أحدهما : أنَّ المعنى الذي انقدَحَ عنده هل هو جائزٌ في حقِّ الله تعالى أم هو محالٌ ؟

والثاني : أن يعلم قطعاً جوازَهُ ، لكن تردَّدَ في أنَّه هل هو مرادٌ باللفظ أم لا ؟

مثاله : تأويلُ لفظِ (الفوقِ) بالعلوِّ المعنويِّ الذي هو المرادُ بقولنا : (السلطانُ فوقَ الوزيرِ) فإنَّنا لا نشكُّ في ثبوتِ معناه لله تعالى ، لكنَّا ربَّما نتردَّدُ في أنَّ لفظَ (الفوقِ) في قوله تعالى : ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ ﴾ هل أُريدَ بِهِ العلوُّ المعنويُّ ، أم أُريدَ بِهِ معنى آخرٌ يليقُ بجلالِ الله تعالى دونَ العلوِّ بالمكانِ الذي هو محالٌ على ما ليسَ بجسمٍ ولا هو صفةٌ في جسمٍ ؟

ومثالُ الثاني ^(١) : تأويلُ لفظِ (الاستواءِ على العرشِ) بأنَّه أرادَ بِهِ النسبةَ الخاصَّةَ التي للعرشِ ^(٢) ، ونسبتهُ : أنَّ الله تعالى

(١) الذي هو الأوَّلُ في العِدَّةِ ؛ وهو ما تردَّدَ فيه أهو جائز أو محال ، فليتنبه .

(٢) في (أ ، ب ، و) : (الحاصلة إلى العرش) .

يتصَرَّف في جميعِ العالمِ ويُدبِّرُ الأمرَ مِنَ السماءِ إلى الأرضِ بواسطةِ العرشِ ؛ فَإِنَّهُ لَا يُحْدِثُ فِي الْعَالَمِ صُورَةً مَا لَمْ يُحْدِثْهُ فِي الْعَرْشِ ؛ كَمَا لَا يُحْدِثُ النِّقَاشُ وَالْكَاتِبُ صُورَةً وَكَلِمَةً عَلَى الْبَيَاضِ مَا لَمْ يُحْدِثْهُ فِي الدِّمَاغِ ، بَلْ لَا يُحْدِثُ الْبِنَاءُ صُورَةَ الْبِنَاءِ مَا لَمْ يُحْدِثْ صُورَتَهُ فِي الدِّمَاغِ ، فَبِوَسْطَةِ الدِّمَاغِ يُدبِّرُ الْقَلْبُ أَمْرَ عَالَمِهِ الَّذِي هُوَ بَدَنُهُ .

فَرُبَّمَا يَتَرَدَّدُ فِي أَنْ إِبْثَابَ هَذِهِ النِّسْبَةِ لِلْعَرْشِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى هَلْ هُوَ جَائِزٌ : إِمَّا لَوْجُوبِهِ فِي نَفْسِهِ ، وَإِمَّا عَلَى سَبِيلِ أَنْ يُقَالَ : أَجْرَى بِهِ سُنَّتُهُ وَعَادَتُهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ خِلَافُهُ مُحَالًا ؛ كَمَا أَجْرَى عَادَتَهُ فِي حَقِّ قَلْبِ الْإِنْسَانِ ؛ بَلَّا يُمَكِّنُهُ مِنَ التَّدْبِيرِ إِلَّا بِوَسْطَةِ الدِّمَاغِ ، وَإِنْ كَانَ فِي قُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى تَمَكِينُهُ مِنْهُ دُونَ الدِّمَاغِ لَوْ سَبَقَتْ بِهِ إِرَادَتُهُ الْأَزَلِيَّةُ وَحَقَّتْ بِهِ كَلِمَتُهُ الْقَدِيمَةُ الَّتِي هِيَ عِلْمُهُ ، فَصَارَ خِلَافُهُ مَمْتَنَعًا ، لَا لِقُصُورٍ فِي ذَاتِ الْقُدْرَةِ ؛ لَكِنْ لاسْتِحَالَةِ مَا يَخَالِفُ الْإِرَادَةَ الْقَدِيمَةَ وَالْعِلْمَ السَّابِقَ الْأَزَلِيَّ ؛ وَلِذَلِكَ قَالَ تَعَالَى :

﴿ وَلَنْ يَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلًا ﴾ .

وَإِنَّمَا لَا تَبْدِيلَ لَوْجُوبِهَا ، وَإِنَّمَا وَجُوبُهَا لصدورها عن إِرَادَةِ أَزَلِيَّةٍ وَاجِبَةٍ ، وَنَتِيجَةُ الْوَاجِبِ وَاجِبٌ ، وَنَقِیْضُهُ مُحَالٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُحَالًا فِي ذَاتِهِ ، وَلَكِنَّهُ مُحَالٌ لغيره ؛ وَهُوَ إِفْضَاؤُهُ إِلَى أَنْ يَنْقَلِبَ الْعِلْمُ الْأَزَلِيُّ جَهْلًا ، وَيَمْتَنَعُ نَفْوُذُ الْمَشِیئَةِ الْأَزَلِيَّةِ .

فإذا ؛ إثبات هذه النسبة لله تعالى مع العرش في تدبير المملكة بواسطته إن كان جائزاً عقلاً .. فهل هو واقعٌ وجوداً ؟

هذا ممّا قد يتردّد فيه الناظر ، وربما يظنّ وجوده ، هذا مثال الظنّ في نفس المعنى ، والأوّل مثال الظنّ في كون المعنى مراداً باللفظ مع كون المعنى في نفسه صحيحاً جائزاً ، وبينهما فرقان^(١) ؛ لأنّ كلّ واحدٍ من الظنّين إذا انقدح في النفس وحاك في الصدر .. فلا يدخل تحت الاختيار دفعه عن النفس ، ولا يمكنه ألا يظنّ ؛ فإنّ للظنّ أسباباً ضرورية لا يمكن دفعها ، ولا يكلف الله نفساً إلّا وسعها ؛ لكنّ عليه وظيفتان جديدتان :

إحدهما : ألا يدع نفسه تطمئنّ إليه جزماً من غير شعور بإمكان الغلط فيه ، فلا ينبغي أن يحكم مع نفسه بموجب ظنه حكماً جازماً .

والثانية : أنّه إن ذكره .. لم يطلق القول بأن المراد ب (الاستواء) كذا ، أو المراد ب (الفوق) كذا ؛ لأنّه حكم بما لا يعلم ، وقد قال تعالى : ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾ ، لكن يقول : أنا أظنّ أنّه كذا ، فيكون صادقاً في خبره عن نفسه وعن ضميره ، ولا يكون حكماً على صفة الله تعالى ، ولا على مراده بكلامه ، بل حكماً على نفسه ، ونبأ عن ضميره .

(١) في (ب ، هـ) : (وبينهما تفاوت) .

فإن قيل : وهل يجوز ذكر هذا الظن مع كافة الخلق والتحدث به كما اشتمل عليه ضميره ؟ وكذلك لو كان قاطعاً .. فهل له أن يتحدث به ؟

قلنا : تحدثه به إنما يكون على أربعة أوجه : فإنه إما أن يكون مع نفسه ، أو مع مَنْ هو مثله في الاستبصار ، أو مع مَنْ هو مُستعدٌ للاستبصار بذكائه وفطنته وتجرده لطلب معرفة الله تعالى ، أو مع العامي .

فإن كان قاطعاً .. فله أن يحدث نفسه به ، ويحدث مَنْ هو مثله في الاستبصار ، أو مَنْ هو مُتجرّد لطلب المعرفة مُستعدٌ لها ، خالٍ عن الميل إلى الدنيا والشهوات والتعصبات للمذاهب وطلب المباهاة بالمعارف والتظاهر بذكرها مع العوام .

فمَنْ اتَّصف بهذه الصفات .. فلا بأس بالتحدث معه ؛ لأنَّ الفطن المُتعلِّش إلى المعرفة - للمعرفة لا لغرض آخر - يحيك في صدره إشكال الظواهر ، وربما يلقيه في تأويلات فاسدة ؛ لشدة شرهه على الفرار عن مقتضى الظواهر ، ومنع العلم أهله ظلم ؛ كبَّته إلى غير أهله .

وأما العامي .. فلا ينبغي أن يحدث به ، وفي معنى العامي كل مَنْ لا يتصف بالصفات المذكورة ، بل مثاله ما ذكرناه من إطعام الرضيع الأطعمة القويّة التي لا يطيقها .

وأما المظنون .. فيتحدّث به مع نفسه اضطراراً ؛ فإن ما ينطوي

عليه الذَّهْنُ ؛ مِنْ ظَنٍّ وَشَكٍّ وَقَطْعٍ لَا تَزَالُ النَّفْسُ تَتَحَدَّثُ بِهِ ، وَلَا قُدْرَةَ عَلَى الْخَلَاصِ مِنْهُ وَلَا مَنَعَ مِنْهُ ، وَلَا شَكَّ فِي مَنَعِ التَّحَدُّثِ بِهِ مَعَ الْعَوَامِّ ، بَلْ هُوَ أَوْلَى بِالْمَنَعِ مِنَ الْمَقْطُوعِ .

أَمَّا تَحَدُّثُهُ بِهِ مَعَ مَنْ هُوَ فِي مِثْلِ دَرَجَتِهِ فِي الْمَعْرِفَةِ ، أَوْ مَعَ الْمُسْتَعِدِّ لَهُ . . فِيهِ نَظَرٌ :

فِيَحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ : هُوَ جَائِزٌ ؛ إِذْ لَا يَزِيدُ عَلَى أَنْ يَقُولَ : (أَظُنُّ كَذَا) وَهُوَ صَادِقٌ .

وَيُحْتَمَلُ الْمَنَعُ ؛ لِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى تَرْكِهِ ، وَهُوَ بِذِكْرِهِ مُتَصَرِّفٌ بِالظَّنِّ فِي صِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ فِي مَرَادِهِ مِنْ كَلَامِهِ ، وَفِيهِ خَطَرٌ ^(١) ، وَإِبَاحَتُهُ تُعَرَّفُ بِنَصٍّ أَوْ إِجْمَاعٍ أَوْ قِيَاسٍ عَلَى مَنْصُوصٍ ، وَلَمْ يَرِدْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ ، بَلْ وَرَدَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾ .

فَإِنْ قِيلَ : يَدُلُّ عَلَى الْجَوَازِ ثَلَاثَةُ أُمُورٍ :

الْأَوَّلُ : الدَّلِيلُ الَّذِي دَلَّ عَلَى إِبَاحَةِ الصِّدْقِ ، وَهُوَ صَادِقٌ ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ يَخْبِرُ إِلَّا عَنْ ظَنِّهِ وَهُوَ ظَانٌّ .

وَالثَّانِي : أَقَاوِيلُ الْمُفَسِّرِينَ فِي الْقُرْآنِ بِالْحَدْسِ وَالظَّنِّ ؛ إِذْ كُلُّ مَا قَالُوا غَيْرَ مَسْمُوعٍ مِنَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، بَلْ هُوَ

(١) فِي (ب ، هـ) : (نَظَرٌ) .

مُسْتَنْبِطٌ بِالاجْتِهَادِ ؛ وَلِذَلِكَ كَثُرَتْ الْأَقَاوِيلُ وَتَعَارَضَتْ .

والثالثُ : إجماعُ التابعينَ على نقلِ الأخبارِ المتشابهةِ التي نقلَهَا أَحَادُ الصحابةِ ولم تتواترْ^(١) ، وما اشتمَلَ على الصحاحِ الذي نقلَهُ العدلُ عن العدلِ ، فإنَّهُم جَوَّزُوا روايَتَهُ ، ولا يحصلُ بقولِ العدلِ الواحدِ إِلَّا الظنُّ .

والجوابُ عنِ الأوَّلِ : أنَّ المباحَ صدقٌ لا يُخشى فيه ضررٌ ، وبُتُّ هذهِ الظنونِ لا يخلو عن ضررٍ ؛ فقد يسمعه مَنْ يسكنُ إليه ويعتقدهُ جزمًا ، فيحكمُ في صفاتِ الله تعالى بغيرِ علمٍ ، وهو خطرٌ .

والنفوسُ نافرةٌ عن إشكالِ الظواهرِ ، فإذا وجدَ مُستروحاً مَنْ المعنى ولو مظنوناً .. سكنَ إليه واعتقدهُ جزمًا ، وربما يكونُ غلطاً ، فيكونُ قد اعتقدَ في صفاتِ الله ما هو باطلٌ ، أو حكمَ عليه في كلامِهِ بما لم يُردِّ به .

وأما الثاني ؛ وهو أقاويلُ المُفسِّرينَ بالظنِّ : فلا نُسلِّمُ ذلكَ فيما هو من صفاتِ الله تعالى ؛ كالاتواءِ والفوقِ وغيرِهِ ، بل لعلَّ ذلكَ في الأحكامِ الفقهيَّةِ ، أو في حكاياتِ أحوالِ الأنبياءِ أو

(١) لا يرتضي الإمام الغزالي رحمه الله تعالى تسمية هذه الأخبار بالمتشابهة ، وإنما سمَّاها هنا بذلك على لسان المعترض ، قال في «الاقتصاد» (ص ١٢٣) عند حديثه عن هذه الأخبار : (كيف يقال : إنه متشابه ؟! بل هو مُخَيَّلٌ معنىً خطأً عند الجاهل ، ومُفْهِمٌ معنىً صحيحاً عند العالم) ، وقال في «المستصفى» (١٠٧/١) ردًّا على من سمَّاها بالمتشابهة : (هيئات ! فإن هذه كنايات واستعارات يفهمها المؤمنون ...) .

الكُفَّارِ ، أوِ المواعِظِ والأمثالِ وما لا يَعْظُمُ خطْرُ الخطأِ فيه .

وَأَمَّا الثالثُ : فقد قالَ قائلونَ : لا يجوزُ أنْ يعتمدَ في هذا البابِ إلَّا ما وردَ في القرآنِ ، أو تواترَ عنِ الرسولِ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ تواتراً يفيدُ العلمَ ، فأَمَّا أخبارُ الآحادِ . . فلا يَقْبَلُ فيه ، ولا يشتغلُ بتأويلِهِ عندَ مَنْ يميلُ إلى التأويلِ ، ولا بروايَتِهِ عندَ مَنْ يقتصرُ على الروايةِ ؛ لأنَّ ذلكَ حكمٌ بالمظنونِ واعتمادٌ عليه .

وما ذكروه ليسَ ببعيدٍ ، لكنَّهُ مخالفٌ لظاهرِ ما درجَ عليه السلفُ ؛ فإنَّهُم قبلوا هذه الأخبارَ مِنَ العدولِ ورووها وصَحَّحوها .

فالجوابُ مِنْ وجهينِ :

أحدهُما : أنَّ التابعينَ كانوا قد عرفوا مِنْ أدلَّةِ الشرعِ أنَّه لا يجوزُ اتهامُ العدلِ بالكذبِ ، لا سيَّما في صفاتِ اللهِ تعالى ؛ فإذا روى الصديقُ رضيَ اللهُ عنه خبراً وقالَ : سمعتُ رسولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ يقولُ كذا . . فردُّ رويَتِهِ تكذيبٌ لَهُ ، ونسبةٌ لَهُ إلى الوضعِ أو إلى السهوِ ، فقبلوه وقالوا : قالَ أبو بكرٍ : قالَ رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ ، وقالَ أنسٌ : قالَ رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ ، وكذا مِنْ تابعيِ التابعينِ .

فالآنَ إذا ثَبَتَ عندهُمْ بأدلةِ الشرعِ أنَّه لا سبيلَ إلى اتهامِ العدلِ التقِيَّ مِنَ الصحابةِ^(١) . . فَمِنْ أينَ يجبُ ألاَّ يُتَّهَمَ ظنونُ الآحادِ ،

(١) قوله : (العدل التقى من الصحابة) صفة لازمة كما يفهم من عامة كتبه ، ويؤهم أن يكون مذهبه كمذهب المازري القائل بالتحري عن عدالة من لم تطلَّ صحبته وتشتهر .

وَأَنْ يُنَزَّلَ الظَّنُّ مَنْزِلَةً نَقَلَ الْعَدْلُ مَعَ أَنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ !؟

فَإِذَا قَالَ الشَّارِعُ : مَا أَخْبَرَكُمْ بِهِ الْعَدْلُ فَصِدْقُوهُ وَاقْبَلُوهُ ، وَانْقَلِبُوهُ وَأُظْهِرُوهُ . . . فَلَا يَلْزَمُ مِنْ هَذَا أَنْ يُقَالَ : مَا حَدَّثَكُمْ بِهِ نَفْسُكُمْ مِنْ ظُنُونِكُمْ . . . فَاقْبَلُوهُ وَأُظْهِرُوهُ ، وَارْوُوا عَنْ ظُنُونِكُمْ وَضَمَائِرِكُمْ وَنَفْسِكُمْ مَا قَالَتْهُ ؛ فَلَيْسَ هَذَا فِي مَعْنَى الْمَنْصُوصِ .

وَلِهَذَا نَقُولُ : مَا رَوَاهُ غَيْرُ الْعَدْلِ مِنْ هَذَا الْجَنْسِ . . . يَنْبَغِي أَنْ يُعْرَضَ عَنْهُ وَلَا يُرْوَى ، وَيُحْتَاطُ فِيهِ أَكْثَرَ مِمَّا يُحْتَاطُ فِي الْمَوَاعِظِ وَالْأَمْثَالِ وَمَا يَجْرِي مَجْرَاهَا .

الْجَوَابُ الثَّانِي : أَنَّ تِلْكَ الْأَخْبَارَ رَوَاهَا الصَّحَابَةُ لِأَنَّهُمْ سَمِعُوهَا يَقِينًا ، فَمَا نَقَلُوهَا إِلَّا مَا تَيَقَّنُوهُ ، وَالتَّابِعُونَ قَبَلُوهُ وَرَوَوْهُ ، وَمَا قَالُوا : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَذَا ، بَلْ قَالُوا : قَالَ فَلَانٌ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَذَا ، فَكَانُوا صَادِقِينَ ، وَمَا أَهْمَلُوا رَوَايَتَهُ ؛ لِاشْتِمَالِ كُلِّ حَدِيثٍ عَلَى فَوَائِدَ سِوَى اللَّفْظِ الْمُؤْهِمِ ، وَلِإِفَادَةِ اللَّفْظِ الْمُؤْهِمِ عِنْدَ الْعَارِفِ مَعْنَى حَقِيقِيًّا يَفْهَمُهُ مِنْهُ ، وَلَيْسَ ذَلِكَ ظَنِيًّا فِي حَقِّهِ .

مِثَالُهُ : رَوَايَةُ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَوْلَهُ : « يَنْزِلُ اللَّهُ تَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا ، فَيَقُولُ : هَلْ مِنْ دَاعٍ فَأَسْتَجِيبَ لَهُ ؟ هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ فَأَغْفِرَ لَهُ ؟ ... » الْحَدِيثُ (١) .

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٧٥٨) عَنْ سَيِّدِنَا أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِنَحْوِهِ .

فهذا الحديثُ سيقَ لنهايةِ الترغيبِ في قيامِ الليلِ ، وله تأثيرٌ عظيمٌ في تحريكِ الدواعي للتهجدِ الذي هو أفضلُ العباداتِ ، فلو تركَ نقلَ هذا الحديثِ . . لبطلتْ هذه الفائدةُ العظيمةُ ، ولا سبيلَ إلى إهمالِها .

وليسَ فيه إلاَّ إيهامٌ لفظِ النزولِ عندَ الصبيِّ أو عندَ العائِيّ الجاري مَجري الصبيِّ ، وما أهونَ على البصيرِ أن يَغرسَ في قلبِ العائِيّ التنزيهَ والتقديسَ عن صورةِ النزولِ ؛ بأن يقولَ له : إن كانَ نزولُهُ إلى سماءِ الدنيا لِيُسمِعنا نداءَهُ وقولَهُ . . فما أسمعنا !! فأئِيَّ فائدةٍ في نزولِهِ ؟! ولقد كانَ يمكنُهُ أن ينادينا كذلكَ وهو على العرشِ أو السماءِ العليا !! فهذا القَدْرُ يُعرِفُ العائِيَّ أنَّ ظاهرَ النزولِ باطلٌ .

بل مثالُهُ : أن يريدَ مَنْ في المشرقِ إسماعَ شخصٍ في المغربِ ومناداتُهُ ، فتَقَدَّمَ إلى جهةِ المغربِ بأقدامٍ معدودةٍ وأخذَ يناديه وهو يعلمُ أنَّه لا يسمِعُهُ ، فيكونُ نقلُهُ الأقدامَ عملاً باطلاً ، وفعلاً كفعلِ المجانينِ ؛ فكيفَ يستقرُّ مثلُ هذا في قلبِ عاقلٍ ؟!

بل يُضطرُّ بهذا القَدْرُ كلُّ عائِيٍّ إلى أن يتيقَّنَ نفيَ صورةِ النزولِ ، وكيفَ وقد علمَ استحالةَ الجسميَّةِ عليه ، واستحالةَ الانتقالِ على غيرِ الأجسامِ ، واستحالةَ النزولِ مِنْ غيرِ انتقالٍ ؟! فإذا ؛ الفائدةُ في نقلِ هذه الأخبارِ عظيمةٌ ، والضررُ يسيرٌ ،

فأنتى يساوي هذا حكاية الظنون المنقحة في الأنفس !؟

فهذه سبيل تجاذب طرق الاجتهاد في إباحة ذكر التأويل
المظنون أو المنع .

ولا يبعد ذكر وجه ثالث ؛ وهو أن ينظر إلى قرائن حال السائل
والمستمع ؛ فإن علم أنه ينتفع به .. ذكره ، وإن علم أنه يتضرر
به .. تركه ، وإن ظن أحد الأمرين .. كان ظنه كالعلم في إباحة
الذكر .

وكم من إنسان لا تتحرك داعيته باطناً إلى معرفة هذه
المعاني ، ولا يحيك في نفسه إشكال من ظواهرها ؛ فذكر التأويل
معه مشوش .

وكم من إنسان يحيك في نفسه إشكال الظاهر ، حتى يكاد
أن يسوء اعتقاده في الرسول صلوات الله وسلامه عليه ، وينكر
قوله الموهم^(١) ؛ فمثل هذا لو ذكر معه الاحتمال المظنون ،
بل مجرد الاحتمال الذي لا ينبو عنه اللفظ .. انتفع به ، فلا
بأس بذكره معه ؛ فإنه دواء لدائه وإن كان داء في حق غيره ،
ولكن لا ينبغي أن يذكر على رؤوس المنابر ؛ لأن ذلك يحرك
الدواعي الساكنة من أكثر المستمعين وقد كانوا عنه غافلين ،
وعن إشكاليه منفيين .

(١) فيه إشارة إلى رأي المعتزلة الرايين لجملة هذه الأخبار وإن صحت ، أو الإصرار على
تاويلها بالظن .

ولَمَّا كَانَ زَمَانُ السَّلَفِ الْأَوَّلِ زَمَانٌ سَكُونِ الْقُلُوبِ .. بِالْغَوَا فِي
الْكَفِّ عَنِ التَّأْوِيلِ ؛ خِيفَةً مِنْ تَحْرِيكِ الدَّوَاعِي وَتَشْوِيشِ الْقُلُوبِ ،
فَمَنْ خَالَفَهُمْ فِي ذَلِكَ ^(١) .. فَهُوَ الَّذِي حَرَّكَ الْفِتْنَةَ ، وَأَلْقَى هَذِهِ
الشُّكُوكَ فِي الْقُلُوبِ مَعَ الْاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ ، فَبَاءَ بِالْإِثْمِ .

أَمَّا الْآنَ .. فَقَدْ فَشَا ذِكْرُهُ فِي بَعْضِ الْبِلَادِ ، فَالْعَذْرُ فِي إِظْهَارِ
شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ رَجَاءٌ لِإِمَاطَةِ الْأَوْهَامِ الْبَاطِلَةِ عَنِ الْقُلُوبِ .. أَظْهَرُ ،
وَاللُّومُ عَلَى قَائِلِهِ أَقْلٌ .

فَإِنْ قِيلَ : فَقَدْ فَرَّقْتُمْ بَيْنَ التَّأْوِيلِ الْمَقْطُوعِ وَالْمَظْنُونِ .. فَبِمَاذَا
يَحْصُلُ الْقَطْعُ بِصَحَّةِ التَّأْوِيلِ ؟

قُلْنَا : بِأَمْرَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى مَقْطُوعاً بِشُبُوتِهِ لِلَّهِ تَعَالَى ؛ كَفُوقِيَّةِ
الْمَرْتَبَةِ .

وَالثَّانِي : أَلَّا يَكُونَ اللَّفْظُ إِلَّا مُحْتَمِلاً لِأَمْرَيْنِ ، وَقَدْ بَطَلَ أَحَدُهُمَا
وَتَعَيَّنَ الثَّانِي .

مِثَالُهُ : قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَهُوَ أَفْقَاهُ فَوْقَ عِبَادِهِ ﴾ ، فَإِنَّهُ قَدْ
ظَهَرَ فِي وَضْعِ اللَّسَانِ أَنَّ (الْفَوْقَ) لَا يَحْتَمِلُ إِلَّا فُوقِيَّةَ الْمَكَانِ ، أَوْ
فُوقِيَّةَ الرِّتَبَةِ ، وَقَدْ بَطَلَ فُوقِيَّةَ الْمَكَانِ لِمَعْرِفَةِ التَّقْدِيرِ ؛ فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا

(١) فِي (أ ، ج ، د ، و) : (فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ) .

فوقية الرتبة ؛ كما يُقال : السيد فوق العبد ، والزوج فوق الزوجة ، والسلطان فوق الوزير ، والله تعالى فوق عباده بهذا المعنى ، وهذا كالمقطوع به في لفظ (الفوق) ، وأنه لا يُستعمل في لسان العرب إلا في هذين المعنيين^(١) .

أمّا لفظ الاستواء إلى السماء وعلى العرش .. فربّما لا ينحصر مفهومه في اللغة هذا الانحصار ، وإذا تردّد بين ثلاثة معانٍ : معنيان جائزان على الله سبحانه ، ومعنى واحد هو الباطل .. فتزليله على أحد المعنيين الجائزين يكون بالظن أو بالاحتمال المجرّد .

هذا تمام النظر في الكفّ عن التأويل والخوض فيه .

التصرف الثالث الذي يجب الإصالة عنه : التصريف

ومعناه : أنه إذا ورد قوله تعالى : ﴿ أَسْتَوَى ۖ ﴾ .. فلا ينبغي أن يُقال : مستوٍ ويستوي ؛ لأنّ المعنى يجوز أن يختلف ؛ لأنّ دلالة قوله : (هو مستوٍ على العرش) على الاستقرار أظهر من قوله : ﴿ رَفَعَ السَّمَوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرْوَاهُنَّ ۖ أَسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ ۖ ﴾ ، وكقوله : ﴿ خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ ۖ ﴾ ، فإنّ هذا يدلّ

(١) ومثل لفظ (الفوق) : لفظ (العلو) ، وتأمل قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ لَا تَعْلَمُوا عَلَى اللَّهِ إِلَهُ إِيَّاكُمْ فَسُاطِنٌ تُبِينُ ۖ ﴾ ، وقد يقال : يأتي لفظ (الفوق) بمعنى الأكثر ؛ كقوله تعالى : ﴿ إِنْ كُنْ تَسْأَلُهُ فَوَقَّ الْأَنْتَنَ ۖ ﴾ ، وبمعنى الدون ؛ كقوله تعالى : ﴿ بِمُوضِعٍ مِّنَ الْبُحْرَيْنِ ۖ ﴾ ، فالجواب : أن هذه المجازات ترجع عند التأمل لهذين المعنيين اللذين نصّ عليهما الإمام الغزالي أرضاء الله تعالى .

على استواءٍ قد انقضى ؛ مِنْ إقبالٍ على خلقه^(١) ، أو على تدبير
المملكة بواسطته^(٢) .

ففي تغيير التصاريف ما يُؤثّر في تغيير الدلالات والاحتمالات ،
فليجتنب التصريف كما يجتنّب الزيادة ؛ فإنّ تحت التصريف
نقصاناً أو زيادةً .

التّصريف الرابع الذي يجب الإمساك عنه : القياس والتّفريع

مثلُ أن يَرِدَ لفظُ (اليدِ) ، فلا يجوزُ إثباتُ الساعدِ
والإصبعِ والكفِّ ، مصيراً إلى أنّ هذا مِنْ لوازمِ اليدِ^(٣) ، وإذا
وردَ (الإصبعُ) .. لم يجرْ ذكرُ الأُتْمَلَةِ ، كما لا يجوزُ ذكرُ
الجسمِ واللحمِ والعصبِ وإن كانتِ اليدُ المشهورةُ لا تنفكُ
عنه^(٤) .

وأبعدُ مِنْ هذه الزيادة إثباتُ الرّجلِ عندَ ورودِ (اليدِ) ، وإثباتُ
الفمِ عندَ ورودِ (العينِ) أو عندَ ورودِ (الضحكِ) ، وإثباتُ الأذنِ
والعينِ عندَ ورودِ (السمعِ والبصرِ) ، وكلُّ ذلك محالٌ وكذبٌ

(١) وقد سُمع عن العرب : (استوى عليّ يشاتمني) بمعنى : (أقبلَ عليّ يشاتمني) انظر
« تفسير الطبري » (٢٥١/١/١) .

(٢) يعني : بواسطة العرش كما سبق بيانه (ص ٧٢ - ٧٣) .

(٣) فهو قولٌ باللازم ، وهو نوعُ قياسٍ عند المتكلمين ، وهذا القياس من باب قياس الغائب
على الشاهد ، وهو يفيد الظنَّ لا اليقين عموماً ، وإن كان ظاهر البطلان هنا ، وانظر « شرح
المواقف » للجرجاني (٢٨/٢) .

(٤) ومنه تدركُ خطأ من يتصوّر عند ذكر اليد والإصبع في حقِّ المولى جلّ جلاله أنّ الأصابع
جزء من يده ؛ قياساً للغائب على الشاهد أيضاً .

وزيادة ، وقد يتجاسر عليه بعض الحمقى من الحشوية والمُشبهة ؛
فلذلك ذكرناه .

التصريف الخامس : الجمع بين المتفرقات

ولقد بُعدَ عن التوفيقِ مَنْ صنَّفَ كتاباً في جمع هذه الأخبارِ
خاصّةً ، ورسمَ في كلِّ عضوٍ باباً ؛ فقالَ : بابٌ في إثباتِ الرأسِ ،
وبابٌ في إثباتِ اليدِ ، وبابٌ في إثباتِ العينِ . . . إلى غيرِ ذلك^(١) ؛
فإنَّ هذه كلماتٌ مُفَرَّقةٌ صدرتْ عن رسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عليه
وسلَّم في أوقاتٍ مُتَفَرِّقةٍ متباعدةٍ ؛ اعتماداً على قرائنَ مختلفةٍ
يفهمُ السامعونَ معها معانيَ صحيحةً .

فإذا ذُكِرَتْ مجموعةٌ على مثالِ خَلْقِ الإنسانِ . . صارَ جُمُعُ
تلكَ المُتَفَرِّقاتِ في السمعِ دَفْعَةً واحدةً قرينةً عظيمةً في تأكيدِ
الظاهرِ وإيهامِ التشبيهِ ، وصارَ الإشكالُ في أنَّ رسولَ اللهِ صَلَّى اللهُ
عليه وسلَّم لَمْ نطقَ بما يُوهِمُ خلافَ الحقِّ . . أعظمَ في النفسِ
وأوقعَ .

بل الكلمةُ الواحدةُ الفردُ يتطَرَّقُ إليها الاحتمالُ ، فإذا انضمَّ
إليها ثانيةٌ وثالثةٌ ورابعةٌ مِنْ جنسِها وصارَ متوالياً . . ضَعُفَ
الاحتمالُ بالإضافةِ إلى الجملةِ .

ولذلك يحصلُ مِنَ الظنِّ بقولِ مخبرينِ وثلاثةٍ ما لا يحصلُ

(١) مثل كتاب : « التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل » لابن خزيمة .

بقول الواحد ، بل يحصل من العلم القطعي بخبر التواتر ما لا يحصل بالآحاد ، ويحصل من العلم القطعي باجتماع القرائن ما لا يحصل بالآحاد ، وكل ذلك نتيجة الاجتماع ؛ إذ يتطرق الاحتمال إلى قول كل عدل وإلى كل واحدة من القرائن ، فإذا اجتمع .. انقطع الاحتمال أو ضُغِفَ ؛ فلذلك لا يجوز جمع المُتَفَرِّقات .

التَّصَرُّفُ السَّاسُ : التَّفْرِيقُ بَيْنَ الْجَمْعَاتِ

فكما لا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقِهِ .. لا يُفَرَّقُ بَيْنَ مجتمعه ؛ فإنَّ كلَّ كلمةٍ سابقةٍ على كلمةٍ أو لاحقةٍ له مُؤَثِّرَةٌ في تفهيم معناه ومُرجِّحةُ الاحتمال الضعيف فيه ، فإذا فُرِّقَتْ وفُصِّلَتْ .. سقطت دلالتها^(١) .

مثاله : قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ ﴾ لا يُسَلِّطُ على أن يقول القائل : (هو فوق) مطلقاً ؛ لأنَّه إذا ذُكِرَ (القاهر) قبله .. ظهرت دلالة فوق على الفوقية التي للقاهر مع المقهور ؛ وهي فوقية الرتبة ، ولفظ (القاهر) يدلُّ عليه .

بل لا يجوز أن يقول : (وهو القاهر فوق غيره) ، بل ينبغي أن يقول : (فوق عباده) لأنَّ ذكر العبودية في وصف من الله تعالى فوقه يُؤكِّد احتمال فوقية السيادة ؛ إذ يحسن أن تقول : (السيِّد فوق عبده) ، وإن كان لا يحسن أن تقول : (زيد فوق عمرو) قبل

(١) فالعبرة في الفهم لمجمل السياق .

أَنْ تُبَيِّنَ تَفَاوُتَهُمَا^(١) فِي مَعْنَى السِّيَادَةِ وَالْعِبُودِيَّةِ ، أَوْ غَلْبَةِ الْقَهْرِ ،
أَوْ نَفُوذِ الْأَمْرِ بِالسُّلْطَنَةِ ، أَوْ بِالْأَبْوَةِ ، أَوْ بِالزَّوْجِيَّةِ .

فَهَذِهِ دَقَائِقُ يَغْفُلُ عَنْهَا الْعُلَمَاءُ فَضْلاً عَنِ الْعَوَامِ ؛ فَكَيْفَ يُسَلِّطُ
الْعَوَامُّ فِي مِثْلِ ذَلِكَ عَلَى التَّصَرُّفِ بِالْجَمْعِ وَالتَّفْرِيقِ ، وَالتَّأْوِيلِ
والتَّفْسِيرِ ، وَأَنْوَاعِ التَّغْيِيرِ ؟!

وَلَأَجْلِ هَذِهِ الدَّقَائِقِ بَالِغِ السَّلْفِ فِي الْجُمُودِ وَالِاقْتِصَارِ عَلَى
مَوَارِدِ التَّوْقِيفِ كَمَا وَرَدَ ، وَعَلَى الْوَجْهِ الَّذِي وَرَدَ ، وَبِالْلَفْظِ الَّذِي
وَرَدَ ، وَالْحَقُّ مَا قَالُوهُ ، وَالصَّوَابُ مَا رَأَوْهُ .

فَأَهْمُ الْمَوَاضِعِ بِالِاحْتِيَاظِ مَا هُوَ تَصَرُّفٌ فِي ذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى
وَصِفَاتِهِ ، وَأَحَقُّ الْمَوَاضِعِ بِالْجَامِ اللِّسَانِ وَتَقْيِيدِهِ عَنِ الْجَرِيانِ مَا
يَعْظُمُ فِيهِ الْخَطَرُ ؛ وَأَيُّ خَطَرٍ أَعْظَمُ مِنَ الْكُفْرِ ؟!



(١) وَفِي (ب) : (إِذْ يَحْسَنُ أَنْ يَقُولَ : السَّيِّدُ فَوْقَ الْعَبْدِ ، وَالْأَبُ فَوْقَ الْإِبْنِ ، وَالزَّوْجُ فَوْقَ
الزَّوْجَةِ ، وَلَا يَحْسَنُ أَنْ يُقَالَ : زَيْدٌ فَوْقَ عَمْرٍو ؛ فَقَدْ تَبَيَّنَ تَفَاوُتُهُمَا) أَيْ : فِي الْمَنْزِلَةِ وَالْمَكَانَةِ .

الوظيفة السادسة

في الكف بعد الإمساك

وأعني بالكف : كفّ الباطن عن التفكير في هذه الأمور ؛ فذلك واجب عليه ؛ كما وجب عليه إمساك اللسان عن السؤال والتصرّف ، وهذا أثقل الوظائف وأشدّها .

وهو واجب ؛ كما وجب على العاجز الزّمن ألا يخوض غمرة البحار وإن كان يتقاضاه طبعه أن يغوص في البحار ويُخرج دُرّها وجواهرها ، ولكن لا ينبغي أن يغرّه نفاسة جواهرها مع عجزه عن نيلها ، بل ينبغي أن ينظر إلى عجزه وكثرة معاطبها ومهالكها ، ويتفكّر أنّه إن فاتّه نفائس البحر . . فما فاتّه إلا زيادات وتوسّعات في المعيشة هو مستغن عنها ، وإن غرق أو التقمّة تمسّاح . . فاتّه أصل الحياة^(١) .

فإن قلت : إن لم ينصرف قلبه عن التفكير والتشوّف إلى البحث . . فما طريقه ؟

قلت : طريقه : أن يشغل نفسه بعبادة الله سبحانه ، وبالصلاة

(١) فيه أن العلوم الناشئة عن قراءة هذه الآيات والأخبار إنما هي خصيصة للمعارفين برب العالمين ، لم يكلف المولى عاثة المؤمنين من عباده بذكها ، وهو الذي قد يعنيه الإمام في «الإحياء» (٣٦٦/١) بقوله : (إفشاء سرّ الربوبية كفر) .

وقراءة القرآن والذكر ، فإن لم يقدِر . . فبعلَمٍ آخر لا يناسبُ هذا الجنس ؛ مِنْ لغةٍ أو نحوٍ ، أو حسابٍ أو طبٍّ ، أو فقهٍ ، فإن لم يمكنهُ . . فبحِرْفَةٍ وصناعةٍ ولو الحِرائةَ والحياكةَ ، فإن لم يقدِر . . فبلعبٍ ولهوٍ ، فإن لم يقدِر . . فيُحدِثُ نفسَهُ بهولِ القيامةِ والحشرِ والنشرِ والحسابِ .

فكلُّ ذلكَ خيرٌ لَهُ مِنْ الخوضِ في هذا البحرِ البعيدِ غورُهُ وعمقُهُ ، العظيمِ خطرُهُ وضررُهُ .

بل لو اشتغلَ العاميُّ بالمعاصي البدنيَّةِ . . ربَّما كانَ أسلمَ لَهُ مِنْ أن يخوضَ في البحثِ عن معرفةِ الله تعالى ؛ فإنَّ ذلكَ عاقبتُهُ الفسقُ ، وهذا عاقبتُهُ الشركُ ، وإنَّ اللهَ لا يغفرُ أن يُشركَ بِهِ ، ويغفرُ ما دونَ ذلكَ لِمَنْ يشاءُ^(١) .

فإن قلتَ : العاميُّ إذا لم تسكنَ نفسُهُ إلى الاعتقاداتِ الدينيَّةِ إلَّا بدليلٍ . . فهل يجوزُ أن يُذكرَ لَهُ الدليلُ ؟ فإن جَوَزْتَ ذلكَ . . فقد رخصتَ لَهُ في التفكيرِ والنظرِ ، وأيُّ فرقٍ بينَ هذا النظرِ وبينَ غيره ؟ وإن منعتَ . . فكيف تمنعُهُ ولا يتمُّ إيمانهُ إلَّا به ؟

(١) قال الإمام الغزالي رحمه الله تعالى في « الإحياء » (٥٧٨/٥) : (والعاميُّ يفرح بالخوض في العلم ؛ إذ الشيطان يُخَيِّلُ إليه : أنك من العلماء وأهل الفضل ، ولا يزال يُحِبُّ إليه ذلك حتى يتكلَّم في العلم بما هو كفر وهو لا يدري ، وكل كبيرة يرتكبها العاميُّ فهي أسلمُ له من أن يتكلَّم في العلم ، لا سيما فيما يتعلق بالله وصفاته . . .) ، وليس المراد هنا : تقرير ارتكاب المعاصي ، بل المراد : تبیین أخف الضررين .

والجواب : أَنِّي أَجَوِّزُ لَهُ أَنْ يَسْمَعَ الدَّلِيلَ عَلَى مَعْرِفَةِ الْخَالِقِ
وَوَحْدَانِيَّتِهِ ، وَعَلَى صَدَقِ الرِّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَعَلَى
الْيَوْمِ الْآخِرِ ، وَلَكِنْ بِشَرْطَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَلَّا يَزَادَ مَعَهُ عَلَى الْأَدَلَّةِ الَّتِي فِي الْقُرْآنِ .

وَالْآخَرُ : أَلَّا يَمَارِئَ فِيهِ إِلَّا مَرَاءً ظَاهِراً^(١) ، وَلَا يَتَفَكَّرَ فِيهِ إِلَّا
تَفَكُّراً سَهْلاً جَلِيّاً ، وَلَا يَمَعْنَ فِي التَّفَكُّرِ ، وَلَا يَوْغِلَ غَايَةَ الْإِغَالِ
فِي الْبَحْثِ .

وَأَدَلَّةٌ هَذِهِ الْأُمُورِ الْأَرْبَعَةِ : مَا ذُكِرَ فِي الْقُرْآنِ .

أَمَّا الدَّلِيلُ عَلَى مَعْرِفَةِ الْخَالِقِ .. مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى :
﴿ قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَمَنْ
يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدِيرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ
اللَّهُ ۖ ﴾

وقوله تعالى : ﴿ أَفَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا وَرَازَيْنَاهَا
وَمَا لَهَا مِنْ فُرُوجٍ ۖ ﴾ وَالْأَرْضِ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ
زَوْجٍ بَهِيجٍ ۖ تَبَصَّرَةٌ وَذَكَرَى لِكُلِّ عَبْدٍ مُنِيبٍ ۖ وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُبْدَرًا
فَأَنْبَتْنَا بِهِ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ ۖ وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ لَهَا طَلْعٌ نَضِيدٌ ۖ رِزْقًا
لِلْعِبَادِ ۖ ﴾

(١) المراء الظاهر : الجدل بطيب الكلام السهل الواضح القريب المأخذ من ذهن العامة .

وكقوله تعالى: ﴿ فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ إِلَى طَعَامِهِ ﴾ ﴿ ١٦ ﴾ أَفَأَصْبَحْنَا أَلَمَاءَ صَبَاً ... ﴿ إلى قوله: ﴿ مَتَعَا لَكُمْ وَلَآتِيكُمْ ﴾ ﴿ ١٧ ﴾ .

وقوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَجْعَلِ الْأَرْضَ مِهْنًا ﴾ ﴿ ١٨ ﴾ وَالْجِبَالَ أَوْتَادًا ... ﴿ إلى قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْتَ أَلْفَاقًا ﴾ ﴿ ١٩ ﴾ .

وأمثال ذلك ، وهو قريبٌ من خمسِ مئةِ آيةٍ ، جمعناها في « جواهر القرآن »^(١) ، به ينبغي أن يعرف الخلق جلال الله الخالق وعظمته ، لا بقول المتكلمين : (إن الأعراض حادثة ، وإن الجواهر لا تخلو عن الأعراض الحادثة ، وما لا يخلو عن الأعراض الحادثة فهو حادث ، ثم الحادث يفتقر إلى مُحَدِّث) فإن ذكر تلك التقسيمات والمقدمات وإثباتها بأدلتها الرسمية .. تُشَوِّشُ قلوب العوام ، والدلالات الظاهرة القريبة من الأفهام على ما في القرآن .. تُقْنَعُهُمْ وتُسَكِّنُ نفوسَهُمْ ، وتغرس في قلوبهم الاعتقادات الجازمة^(٢) .



وأما الدليل على الوحدانية .. فيقنع فيه بما في القرآن ؛ من قوله تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهِةُ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ ﴿ ٢٢ ﴾ ، وأن اجتماع المُدَبِّرَيْنِ سببُ إفسادِ التدبير .

(١) انظر « جواهر القرآن » (ص ٨٦ - ١٤٦) ، فإحالة المؤلف على كتابه « جواهر القرآن » باللغة الأهمية ؛ لأنه جمع المتفرق في علم الكلام كجمع من جمع آيات الأحكام ؛ إذ ذكر فيه رأيه من علم الكلام ، وذكر كتبه الكلامية التي ألفها فيه .

(٢) وهذا هو الفرق بين غرس العقيدة للعوام ، ودرس العقيدة للعلماء ؛ فلكل مقام مقال .

وبمثل قوله تعالى : ﴿لَوْ كَانَ مَعَهُ إِلَهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذَا لَابْتَغَوْا إِلَىٰ ذِي الْعَرْشِ سَيْلًا﴾ ﴿١١﴾ .

وقوله تعالى : ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ ﴿١٢﴾ .

وأما صدق الرسول صلى الله عليه وسلم .. فيستدل عليه بقوله تعالى : ﴿قُلْ لَّيْنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ ﴿١٣﴾ .

وبقوله تعالى : ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾ ﴿١٤﴾ .

وقوله تعالى : ﴿فَأْتُوا بِعَشْرِ سُورٍ مِّثْلِهِ مُمْتَزِنَةٍ﴾ ﴿١٥﴾ ، وأمثاله .

وأما اليوم الآخر .. فيستدل عليه بقوله تعالى : ﴿قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ ﴿١٦﴾ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾ ﴿١٧﴾ .

وبقوله تعالى : ﴿أَلَيْسَبِ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى﴾ ﴿١٨﴾ أَلَمْ يَكُنْ نُطْفَةً مِّن مَّنِيٍّ يُمْنَىٰ﴾ ﴿١٩﴾ ... ﴿إِلَىٰ قَوْلِهِ تعالى : ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَدِيرٍ عَلَىٰ أَنْ يُمْحِيَ الْمَوْتُ﴾ ﴿٢٠﴾ .

وبقوله تعالى : ﴿يَتْلَاهَا النَّاسُ إِن كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْتُم مِّن نُّرَابٍ﴾ ﴿٢١﴾ ... ﴿إِلَى قَوْلِهِ : ﴿وَقَدِيرٌ﴾ ﴿٢٢﴾ .

وأمثال ذلك كثير في القرآن ، فلا ينبغي أن يُزاد عليه .

فإن قيل : فهذه هي الأدلة التي اعتمدها المُتَكَلِّمُونَ وقَرَّروا وجه دلالتها ، فما بالهم يمنعون عن غير هذه الأدلة ولا يمنعون عنها ، وكل ذلك مُدْرِكٌ بنظر العقل وتأمله ؟!

فإن فُتِحَ للعامة باب النظر . . فليُفْتَحْ مطلقاً ، أو لِيُسَدَّ عليه طريق النظر رأساً ، وليُكَلَّفِ التقليد من غير دليل !!

فالجواب : أنَّ الأدلة تنقسم إلى ما يُحتاج فيه إلى تفكيرٍ وتدقيقٍ خارجٍ عن طاقة العامة وقدرته ، وإلى ما هو جليٌّ سابقٌ إلى الأفهام ببادئ الرأي وأول النظر ، بل يشترك كافة الناس في دركه .

فما يدركه كافة الناس بسهولة . . لا خطر فيه ، وما يفتقر إلى التدقيق . . فليس على حدٍّ وسعه ؛ فأدلة القرآن : مثلُ الغذاء ينتفع به كلُّ إنسانٍ ، وأدلة المُتَكَلِّمِينَ : مثلُ الدواء ينتفع به الأحاد ويستضرُّ به الأكثرون ، بل أدلة القرآن كالماء الذي ينتفع به الصبي الرضيع والرجل القوي ، وسائر الأدلة كالأطعمة التي ينتفع بها الأقوياء مرّةً ويمرضون بها أخرى ، ولا ينتفع بها الصبيان أصلاً .

ولهذا قلنا : أدلة القرآن أيضاً ينبغي أن يصغي إليها إصغاءهُ إلى كلامٍ جليٍّ ، ولا يماري فيه إلّا مرآةً ظاهراً ، ولا يُكَلِّفَ نفسه تدقيقَ الفكر وتحقيقَ النظر .

فَمِنْ الْجَلِيِّ : أَنْ مَنْ قَدَرَ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ .. فَهُوَ عَلَى الْإِعَادَةِ أَقْدَرُ ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ لَقَسَدًا أَكْبَرُ ﴾ ، وَأَنَّ التَّدْبِيرَ لَا يَنْتَظِمُ فِي دَارٍ وَاحِدَةٍ بِمُدَّتَيْنِ ؛ فَكَيْفَ يَنْتَظِمُ فِي كَلِيَّةِ الْعَالَمِ !؟ وَأَنَّ مَنْ خَلَقَ .. عَلِمَ ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى : ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ ﴾ .

فهذه أدلة تجري للعوام مجرى الماء الذي جعل الله منه كل شيء حياً .

وما أحدثه الْمُتَكَلِّمُونَ وراء ذلك من تنقيح وسؤال وتوجيه إشكال ، ثم اشتغال بحله .. فهو بدعة ، وضرره في حق عموم الخلق ظاهر ، فهو الذي ينبغي أن يتوقى .

والدليل على تضرر الخلق به : المشاهدة والتجربة ، وما ثار من الفتن بين الخلق منذ نبغ المتكلمون وفشت صناعة الكلام ، مع سلامة العصر الأول من الصحابة رضي الله عنهم عن مثل ذلك .

ويدل عليه أيضاً : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والصحابة بأجمعهم ما سلكوا في المُحَاجَّةِ مسلك المتكلمين في تقسيماتهم وتدقيقاتهم ، لا لعجزٍ منهم عن ذلك ، فلو علموا أَنَّ ذلك نافع .. لأطبخوا فيه ، ولخاضوا في تحرير الأدلة خوضاً يزيد على خوضهم في مسائل الفرائض .

فإن قيل : إنما أمسكوا عنه لعدم الحاجة ؛ فإن البدع إنما نبغت بعدهم ، فعظمت حاجة المتأخرين إليه ، وعلم الكلام راجع إلى علم معالجة المرضى بالبدع ، فلما قلت في زمانهم أمراض البدع .. قلت عنايتهم بجمع طرق المعالجة .

فالجواب من وجهين :

أحدهما : أنهم في مسائل الفرائض ما اقتصروا على بيان حكم الوقائع ، بل وضعوا المسائل وفرضوا فيها ما تنقضي الدهور ولا يقع مثله ؛ لأن ذلك ممّا أمكن وقوعه ، فصنّفوا علمه وربّوه قبل وقوعه ؛ إذ علموا أنه لا ضرر في الخوض فيه ، وفي بيان حكم الواقعة قبل وقوعها ، والعناية بإزالة البدع ونزعها عن النفوس أهم ، فلم يتخذوا ذلك صناعةً لولا أنهم عرفوا أن الاستضرار بالخوض فيه أكثر من الانتفاع ، ولولا أنهم كانوا قد حذروا من ذلك وفهموا تحريم الخوض فيه .

الجواب الثاني : أنهم كانوا محتاجين إلى مُحاجة اليهود والنصارى في إثبات نبوة محمد صلى الله عليه وسلّم ، وإلى إثبات الإلهية مع عبدة الأصنام ، وإلى إثبات البعث مع منكريه ، ثم ما زادوا في هذه القواعد التي هي أمهات العقائد على أدلة القرآن .

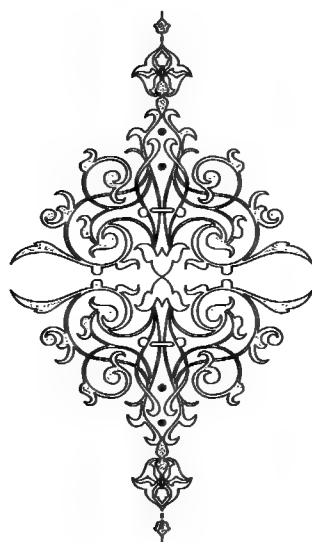
فمن أقنعه ذلك .. قبلوه ، ومن لم يقنع به .. قتلوه ، وعدلوا إلى السيف والسنان بعد إفشاء أدلة القرآن ، وما ركبوا ظهر اللجاج

إلى الدِّرَّةِ والسَّوْطِ والسِّيفِ ، وذلك ممَّا يُقْنَعُ الأكثرينَ وإن كان لا يُقْنَعُ الأقلينَ .

وآيةُ إقناعِهِ : أنَّ مَنْ يُسْتَرْقَى مِنَ الكُفَّارِ مِنَ الإمامِ والعبيدِ .. تراهُمُ يَسْلَمُونَ تحتَ ظلالِ السِّيوفِ ، ثُمَّ يَسْتَمِرُّونَ عَلَيْهِ حتَّى يصيرَ طوعاً ما كانَ في البداية كُرهاً ، ويصيرَ اعتقاداً جُزْماً ما كانَ في الابتداءِ مرأً وشكاً ؛ وذلكَ بمشاهدةِ أهلِ الدِّينِ والمُؤانسةِ بِهِمْ ، وسماعِ كلامِ اللهِ تعالى ، ورؤيةِ الصالحينَ ، وقرائنَ مِنْ هَذَا الجنسِ تناسُبَ طباعِهِمْ مناسبةً أشدَّ مِنْ مناسبةِ الجَدَلِ والدليلِ .

وإذا كانَ كُلُّ واحدٍ مِنَ العلاجينَ يَناسِبُ قوماً دونَ قومٍ .. وجبَ ترجيحُ الأنفعِ في الأكثرِ ؛ فالمعاصرونَ للطبيبِ الأوَّلِ المؤيَّدِ بروحِ القُدُسِ ، المُكاشِفِ مِنَ الحضرةِ الإلهيَّةِ ، المُوحى إِلَيْهِ مِنَ الخبيرِ البصيرِ بأسرارِ عبادِهِ وبواطنِهِمْ .. أعرفُ بالأصوبِ والأصلحِ قطعاً ؛ فسلوكُ سبيلِهِمْ - لا محالةً - أَوْلَى .



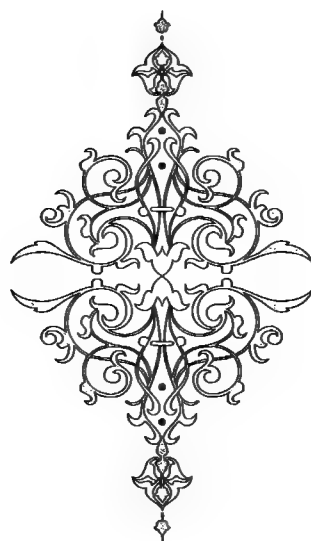




الباب الثاني

في إفامنة البرهان على أن الحق مذهب السلف





الباب الثاني في إقامة البرهان على أن الحق مذهب السلف

وعليه برهانان : عقلي وسمعي .

أما العقلي .. ففئتان : كُلِّي وتفصيلي .



أما البرهان الكلِّي على أن الحق مذهب السلف .. فينكشف بتسليم أربعة أصول هي مُسلمة عند كل عاقل :

الأوَّل : أن أعرف الخلق بصلاح أحوال العباد بالإضافة إلى حسن المعاد .. هو النبي صلى الله عليه وسلم ؛ فإن ما ينفع في الآخرة أو يضر لا سبيل إلى معرفته بالتجربة كما عرف الطب ؛ إذ لا مجال للعلوم التجريبية^(١) إلا فيما يُشاهد على سبيل التكرُّر ، ومن الذي رجح من ذلك العالم فأدرك بالمشاهدة ما نفع وضرر وأخبر عنه ؟!

ولا يدرك بقياس العقل ؛ فإنَّ العقول قاصرة عن ذلك ، والعقلاء بأجمعهم معترفون بأنَّ العقل لا يهتدي إلى ما بعد الموت ، ولا يُرشد إلى وجه ضرر المعاصي ونفع الطاعات ، لا سيما على سبيل التفصيل والتحديد كما وردت به الشرائع ، فأقرُّوا بجمليتهم أنَّ

(١) في (هـ) وحدها : (التجريبية) .

مذهب السلف ، وأن مذهب السلف هو توظيف الوظائف السبع على عوام الخلق في ظواهر الأخبار المتشابهة ، وقد ذكرنا برهان كل وظيفة معها ؛ وهو برهان كونه حقاً .

فمن يخالف - ليت شعري - أ يخالف في قولنا الأول : إنه يجب على العامي التقديس للحق عن الجسميّة ومشابهة الأجسام ؟
أو في قولنا الثاني : إنه يجب عليه التصديق والإيمان بما قاله الرسول صلى الله عليه وسلم بالمعنى الذي أرادَهُ ؟!

أو في قولنا الثالث : إنه يجب عليه الاعتراف بالعجز عن ذلك حقيقة تلك المعاني ؟!

أو في قولنا الرابع : إنه يجب عليه السكوت عن السؤال والخوض فيما هو وراء طاقته ؟!

أو في قولنا الخامس : إنه يجب عليه إمساك اللسان عن تغيير الظواهر بالزيادة والنقصان والجمع والتفريق ؟!

أو في قولنا السادس : إنه يجب عليه كف القلب عن الفكر فيه مع عجزه عنه وقد قيل لهم : « تَفَكَّرُوا فِي خَلْقِ اللَّهِ ، وَلَا تَفَكَّرُوا فِي ذَاتِ اللَّهِ » (١) .

(١) رواه أبو الشيخ في « العظمة » (٢) عن سيدنا ابن عباس رضي الله عنهما ، وأبو نعيم في « الحلية » (٦٦/٦) عن سيدنا عبد الله بن سلام رضي الله عنه ، والخطيب في « تاريخه » (١٤٧/١٨) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه ، وانظر « كشف الخفاء » (٣١١/١) ، و« المقاصد الحسنة » (٣٤٢) .

ولا يمكنُ النزاعُ في شيءٍ مِنْ هذهِ الأصولِ ، وإذا سُلِّمَتْ ..
أنتجتُ أنَّ الحقَّ مذهبُ السلفِ .



فإن قيلَ : بِمَ تنكرونَ على مَنْ يمنعُ كونَ البدعةِ مذمومةً ، أو
يمنعُ كونَ البحثِ والتفتيشِ بدعةً ، فينازعُ في الأصلينِ الأولينِ ولا
ينازعُ في الثالثِ لظهورِهِ ؟

فنقولُ : الدليلُ على إثباتِ الأصلِ الأولِ مِنْ كونِ البدعةِ
مذمومةً : اتفاقُ الأمةِ قاطبةً على ذمِّ البدعةِ وزجرِ المبتدعِ وتعيبِ
مَنْ يُعرفُ بالبدعةِ ، وهذا مفهومٌ على الضرورةِ مِنَ الشرعِ ، وذلكَ
غيرُ واقعٍ في محلِّ الظنِّ^(١) .

وذمُّ رسولِ الله صَلَّى الله عليه وسلَّمَ البدعةَ عُلِمَ بالتواترِ
بمجموعِ أخبارٍ يفيدُ العلمَ القطعيَّ جملتها وإن كانَ الاحتمالُ
يَتطَرَّقُ إلى آحادِها ؛ وذلكَ كعلمنا بشجاعةِ عليٍّ رضي الله عنه ،
وسخاوةِ حاتمٍ ، وحبِّ رسولِ الله صَلَّى الله عليه وسلَّمَ لعائشةَ
رضي الله عنها ، وما جرى مجراها ؛ فإنه عُلِمَ قطعاً بأخبارِ آحادٍ ،
بلغتْ في الكثرةِ مبلغاً لا تحتملُ كذبَ ناقلِها وإن لم تكنْ آحادُ
تلكَ الأخبارِ متواترةً^(٢) .

(١) يعني : بعد الاتفاقِ على بدعيةِ أمرٍ ما .. لا خلاف في ذمِّه ، وإنما خلافتُ الفرقاء عند
التباحثِ في كونه بدعةً أو أنه ليس بدعةً .

(٢) وهو المسئى بالتواتر المعنوي ، لا اللفظي . انظر « فتح المغيث » (٢١/٤) .

وفنون مجادلة وإلزام . . كل ذلك مُبدعٌ لم يُؤثر عن الصحابة شيءٌ
من ذلك .

فدلَّ أنَّ البدعة المذمومة : ما رفعت سنة مأثورة ، ولا نسلم أنَّ
هذا رافع لسنة مأثورة ثابتة ، لكنَّه مُحدثٌ ما خاض فيه الأولون ؛
إمَّا لاشتغالهم بما هو أهمُّ منه ، وإمَّا لسلامة القلوب في العصرِ
الأولِ عن الشكوك والتردُّدات ، فاستغنوا عن الخوض فيه ، وخاضَ
فيه من بعدهم لحدوث الأهواء والبدع ، ومسيس الحاجة إلى
إبطالها ، وإفحام منتحليها .

والجواب : أنَّ ما ذكرتموه من أنَّ البدعة المذمومة كلُّ مُحدثٍ
رفع سنة قديمة . . هو الحقُّ ، وهذه بدعة رفعت سنة قديمة ؛ إذ
كانت سنة الصحابة المنع من الخوض فيه ، وزجر من سأل عنه ،
والمبالغة في تأديبه ومنعه ، وفتح باب السؤال عن هذه المسائل ،
والخوض بالعوام في غمرة هذه المشكلات . . على خلاف ما
تواتر عنهم .

وقد صحَّ ذلك عن الصحابة رضي الله عنهم بتواتر النقل عند
التابعين من نقله الآثار وسير السلف صحة لا يتطرَّق إليها ريبٌ
وشكٌّ ؛ كما تواتر خوضهم في مسائل الفرائض ومشاوراتهم في
أحكام الوقائع الفقهية ، وحصل العلم به أيضاً بأخبار آحاد لا
يتطرَّق الشكُّ إلى مجموعها وإن تطرَّق الاحتمال إلى آحادها
كما ذكرناه في ذم البدعة ؛ كما نُقل عن عمر رضي الله عنه أنَّه

سأله سائل عن آيتين متشابهتين فعلاه بالدِّرَّة^(١) .

وكما رُوي أنه سأله سائل عن القرآن : أهو مخلوق أم لا ؟
قال أبو هريرة رضي الله عنه : (كنتُ جالساً عنده لما سُئِلَ عن ذلك وهو أمير المؤمنين يومئذ ، فتعجَّب عمرُ رضي الله عنه من قوله ، فأخذَ بيده حتى جاء به إلى عليٍّ رضي الله عنه ، فقال : يا أبا الحسن ؛ اسمع ما يقولُ هذا الرجلُ !!

قال : وما يقولُ يا أمير المؤمنين ؟

فقال الرجلُ : سألتُهُ عن القرآن : أمخلوق هو أم غيرُ مخلوق ؟
فوجم لها عليٌّ رضي الله عنه ، وطأطأ رأسه ثم رفع رأسه وقال : سيكونُ لكلامُ هذا نبأً في آخرِ الزمانِ ، ولو وُلِّيتُ مِنْ أمرِهِ ما وُلِّيتُ .. لضربتُ عنقه) .

وقد روى أحمدُ ابنُ حنبلٍ هذا الحديثَ عن أبي هريرة^(٢) .

فهذا قولُ عليٍّ رضي الله عنه في هذا السائلِ بحضورِ عمرَ وأبي هريرة رضوانُ الله عليهم أجمعين ، ولم يقلوا له ولا أحدٌ ممَّن بلغه ذلك مِنَ الصحابة ولا عرفه عليٌّ رضي الله عنه في

(١) انظر خبره تعليقاً (ص ٦٤) .

(٢) رواه نصر بن إبراهيم المقدسي في « مختصر الحجة على تارك المحجة » (٥٢٩) ، ثم قال : (وهذا التشديد من الصحابة رضي الله عنهم ، والمنع من الكلام في هذه المسائل وأشباهها وإن كانت جواباتها عندهم معلومة ، وأحكامها مفهومة .. إرادةً لحسم الباب وقطع السؤال ؛ لئلا يؤدي إلى ما لا يؤمر به في الشريعة ، ويتسع الأمر فيما يخالف ما أمر الله به ورسوله) ، والوجم : السكوت على غيظ ، وعبوس الوجه من شدة الحزن .

في الجواب ، وفتح هذا الباب ، ثم يعتقده فيه أنه مُحَقِّقٌ ، وفي عمرٍ
وعلي رضي الله عنهما أنهما مبطلان !!

هيهات هيهات ! ما أبعد عن التحصيل وما أخلى عن الدين
من قاس الملائكة بالحدادين^(١) ، بل رجح المجادلين على الأئمة
الراشدين والسلف الصالحين !!



فاذاً ؛ قد عُرفَ على القطع أن هذه بدعة مخالفة لسنة السلف ،
لا كخوض الفقهاء في التفاريع والتفاصيل ؛ فإن ذلك وإن كان
محدثاً .. فليس مخالفاً سنة السلف ؛ فما نُقِلَ عنهم زجر عن
الخوض فيه ، بل إمعانهم في الخوض في مسائل الفرائض عرَّفَ
جواز الخوض^(٢) .

وأما ما أُبدِعَ من فنون المجادلات .. فهي بدعة مذمومة عند
أهل التحصيل ، ذكرنا وجه ذمها في كتاب (قواعد العقائد) من
كتب « إحياء علوم الدين »^(٣) .

(١) انظر (ص ٩٨) .

(٢) ومع هذا فقد حدَّ الإمام الغزالي رحمه الله تعالى من التفاريع البعيدة في علم الكلام ،
فقال في « الإحياء » (٢١٠ / ١) : (فأما الخلاف المحض ، ومجادلة الكلام ، ومعرفة التفريعات
الغريبة .. فلا يزيد التجرد لها مع الإعراض عن غيرها إلا قسوة في القلب ، وغفلة عن الله
تعالى ، وتمادياً في الضلال ، وطلباً للحجاء ، إلا من تداركه الله تعالى برحمته ، أو مزج غيره من
العلوم الدينية) .

(٣) وهو الكتاب الثاني منها ، ومما ذكره في هذا الفصل المانع في ترتيب درجات الاعتقاد
(٣٤٣ / ١) : (وينبغي أن يحرس سمعه من الجدل والكلام غاية الحراسة ؛ فإن ما يشوشه الجدل ←

وأما مناظرائهم إن كَانَ القصدُ منها التعاونُ على البحثِ عن
مأخذِ الشرعِ ومداركِ الأحكامِ .. فهي سُنَّةُ السلفِ ؛ فلقد كانوا
يتشاورونَ ويتناظرونَ في المسائلِ الفقهيَّةِ ؛ كما نُقِلَ في مسألةِ
الجدِّ^(١) ، وميراثِ الأمِّ مع الزوجِ والأبِ^(٢) ، ومسائلَ سواها .

نعم ؛ إن أبدعوا ألفاظاً وعباراتٍ للتنبيهِ على مقاصدِهِمُ
الصحيحةِ .. فلا حرجَ فيها ، بل هي مباحةٌ لِمَن يستعيرُها
ويستعملُها^(٣) ، وإن كَانَ مقصدُهُمُ الإفحامَ دونَ الإعلامِ ،
والإلزامَ دونَ الاستعلامِ .. فذلك بدعةٌ مذمومةٌ على خلافِ السُنَّةِ
المأثورة .



→ أكثر مما يمهِّده ، وما يفسده أكثر مما يصلحه ، بل تقويته بالجدلِ تضاهي ضربِ الشجرة
بالمِدْقَةِ من الحديدِ رجاءَ تقويتها بأن تكتنز أجزاؤها ، وربما يفْتَتِها ذلك ويفسدها ، وهو
الأغلب ، والمشاهدة تكفيك في هذا بياناً ، فناهيك بالبيانِ برهاناً (...) .

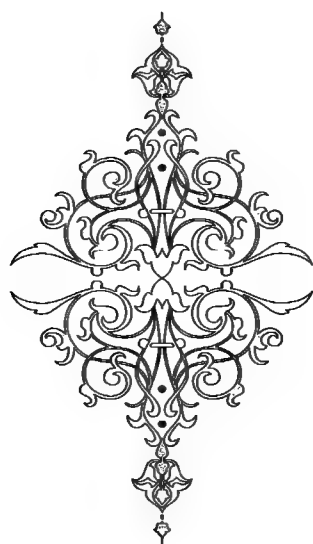
(١) أهو كالأب فيحجب الإخوة ، أو أنه ذو حكم خاصٍ فيأخذ أحسن الأحوال ؟

(٢) فلم يفرضوا لها الثلث مطلقاً ، بل ثلث ما يبقى بعد فرض الزوج .

(٣) يعني : وإن كانت من صناعة غير المتديِّنين ؛ كالجواهر والعرض اللذين أنكر استعمالهما
في عهد السلف .

الباب الثالث

في فصول متفرقة وأصولية شتى
نافعة في هذا الفن



الباب الثالث

في فصول متفرقة وأصول شتى

نافعة في هذا الفن

إن قالَ قائلٌ : ما الذي دعا رسولَ الله صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ إلى إطلاقِ هذه الألفاظِ المُوهِمةِ مع الاستغناء عنها ؟ أكانَ لا يدري أنَّه يُوهِمُ التشبيهَ ، ويُغْلِطُ الخَلْقَ ، ويسوقُهم إلى اعتقادِ الباطلِ في ذاتِ الله تعالى وصفاته ، وحاشا منصبَ النبوة أن يخفى عليه ذلك ؟ أو عَرَفَ لكنَّ لم يبالِ بجهلِ الجُهاالِ وضلالةِ الضَّالِّالِ ؟ وهذا أبعدُ وأشنع ؛ لأنَّه بُعِثَ شارِعاً شارحاً ، لا مُبْهِماً مُلَبِّساً مُلْغِزاً .

فهذا إشكالٌ له وقعَ في القلوبِ ؛ حتى جرَّ بعضَ الخَلْقِ إلى سوءِ الاعتقادِ فيه ، فقالوا : لو كانَ نبياً .. لعَرَفَ اللهُ تعالى ، ولو عَرَفَهُ .. لَمَّا وصفَهُ بما يستحيلُ في ذاتِهِ وصفاته !!^(١) .

ومالت طائفةٌ أُخرى إلى اعتقادِ الظواهرِ ؛ فقالوا : لو لم يكن حقاً .. لَمَّا ذَكَرَهُ كذلكَ مطلقاً ، وَلَعَدَلَ عن هذه الألفاظِ إلى غيرها ، أو قرَّنها بما يزيلُ الإيهامَ عنها !!^(٢) .

(١) وهذا قول فلاسفة الزندقة ممن أظهر الإسلام وأخفى اعتقاده الخبيث . وكذلك الطاعنون في النبوات .

(٢) وهو قول عموم المشبهة الإسلاميين ؛ كالكُرَّامية ومشبهة الحنابلة .

فما سبيلُ حلِّ هذا الإشكالِ العظيمِ وقَعُهُ في القلوبِ ، الذي
تَحِيكُ حَسِيكَتُهُ في الصدورِ ؟^(١) .

والجوابُ : أنَّ هذا الإشكالَ منحلٌّ عندَ أهلِ البصيرةِ .

وبيانُهُ : أنَّ هذهَ الكلماتِ ما جمعَها رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ
عليه وسلَّمَ وما ذَكَرَها دَفْعَةً واحدةً ، وإنَّما جمعَها المائلونَ إلى
التشبيهِ ، وقد بيَّنَّا أنَّ لجمعِها مِنَ التأثيرِ في الإيهامِ ، والتلبسِ
على الأفهامِ .. ما ليسَ لأحاديها المُمَرِّقَةِ^(٢) ، وإنَّما هيَ كلماتٌ
لَهَجَ بها رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ في جميعِ عمرِهِ في أوقاتٍ
متباعدةٍ .

وإذا اقتُصِرَ منها على ما في القرآنِ والأخبارِ المتواترةِ ..
رجعتْ إلى كلماتٍ يسيرةٍ معدودةٍ ، وإن أُضيفَتْ إليها الأخبارُ
الصحيحةُ .. فهي أيضاً قليلةٌ ، وإنَّما كَثُرَتْ بالرواياتِ الشاذَّةِ
البعيدةِ الضعيفةِ التي لا يجوزُ الالتفاتُ إليها .

ثمَّ ما تواتَرَ منها أو صَحَّ نقلُها عنِ العدولِ .. فهيَ آحادُ
كلماتٍ ، وما ذَكَرَ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ كلمةً منها إلَّا معَ قرائنَ
وإشاراتٍ ورموزٍ تزيلُ عنها إيهامَ التشبيهِ ، أدركَها الحاضرونَ
المشاهدونَ ، فإذا نُقِلَتْ الألفاظُ مُجرَّدةً عن تلكَ القرائنِ .. ظهرَ
الإيهامُ .

(١) الحَسِيكةُ : العداوةُ والحقدُ .

(٢) تقدم (ص ٨٥) .

ترتيباً مخصوصاً . . فهل يُتصوَّرُ أن يتوهَّم للمسألة عيناً وأنفاً وفماً
وصورةً من جنسِ صورِ الأجسام ؟!

هيهات !! بل يكفي معرفته بأن المسألة مُنزَّهة عن الجسمية
وعوارضها .

فكذلك معرفة نفي الجسمية عن حقيقة الإلهية وتقديسها
عنها يكون قرينة في قلب كل مستمع مفهومة لمعنى الصورة في
قوله : « خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ » ^(١) ، ويتعجب العارف بتقدُّسه عن
الجسمية ممَّن يتوهَّم لله تعالى الصورة الجسمانية كما يتعجب
ممَّن يتوهَّم للمسألة والواقعة صورةً جسمانية !



مثال ثالث : إذا قال القائل بين يدي الصبي : بغداد في يد
الخليفة . . ربَّما ظنَّ وتوهَّم أنَّ بغداد في أصابع الخليفة ، وأَنَّهُ قد
احتوى عليها ببراجمه كما يحتوي على حَجَرَةٍ ومَدَرَةٍ ^(٢) ، وكذلك
كلُّ عامِّي لم يفهم المراد بلفظ بغداد .

أمَّا مَنْ علِمَ أنَّ بغدادَ عبارةٌ عن بلدةٍ كبيرةٍ واسعةٍ الأكنافِ . .
فلا يُتصوَّرُ أن يخطرَ له ذلك بالبالِ أو يتوهَّم ، وهل يُتصوَّرُ أن
يعترضَ على قائله ويقولُ له : لِمَ قلتَ : (بغداد في يد الخليفة)

(١) تقدم تخريجه (ص ٥٣) ، وانظر تفسير (الصورة) في « تأسيس التقديس » (ص ١٢١) ،
وكيف يكون له صورة حقيقية وهو المُصوَّر سبحانه ؟!

(٢) البراجم : جمع بُرْجَمَة ؛ وهي رؤوس السلاميات من ظهر الكف ، أو المفصل الظاهر من
مفاصل اليد ، والمَدَرَة : قطعة طين يابسة .

وهذا يفضي إلى الجهل ، ويُوهمُ خلافَ الحقِّ حتى يُعتقدَ أنَّ
بغدادَ بينَ أصابعِهِ ؟!

بل لوِ اعترضَ بهذا .. لقليلَ لَهُ : يا سليمَ القلبِ ؛ هذا إنما
يُوهمُ الجهلَ عندَ مَنْ لا يعرفُ حقيقةَ بغدادَ ، أمّا مَنْ يعلمُهُ ..
فبالضرورة يعلمُ أنَّه ما أريدَ بهذه اليدِ العضو المُشتمِلُ على الكفِّ
والأصابعِ ، بل معنَى آخرُ ، ولا يُحتاجُ في فهمِهِ إلى قرينةٍ سوى
هذه المعرفة .

فكذلكَ جميعُ الألفاظِ المُوهمةِ في الأخبارِ تكفي في دفعِ
إيهامِها قرينةً واحدةً ؛ وهي معرفةُ الله تعالى ، ومعرفةُ أنَّه ليسَ
بجسمٍ ، وليسَ مِنْ جنسِ الأجسامِ ، وهذا ممّا افتتحَ رسولُ الله
صَلَّى الله عليه وسلَّم ببيانه في أوَّلِ بعثته قبلَ النطقِ بهذه
الألفاظِ .



مثالٌ رابعٌ : قالَ رسولُ الله صَلَّى الله عليه وسلَّم في نسائه :
« أَطَوَّلُكُمْ يَدًا أَسْرَعُكُمْ لِحَاقًا بِي »^(١) ، فكانَ بعضُ نسائه تتعرَّفُ
الطُولَ بالمِسَاحَةِ ووضعَ اليدِ على اليدِ ، حتى ذَكَرَ لَهُنَّ أنَّه أرادَ
بذلكَ السَماحَةَ والجودَ دونَ طُولِ العضوِ ، وكانَ رسولُ الله صَلَّى الله
عليه وسلَّم ذَكَرَ هذه اللفظةَ معَ قرينةٍ أفهمَ بها إرادةَ الجودِ بالتعبيرِ

(١) رواه مسلم (٢٤٥٢) عن سيدتنا عائشة رضي الله عنها ، والمقصودة هي سيدتنا زينب
رضي الله عنها ؛ لأنها كانت تعمل بيدها وتتصدَّق كما في تمام الرواية .

الرتبة ، وأنَّ الفوقَ عبارةٌ عنِ العلوِّ . . يفهمُ منه أنَّه جلسَ بجنبهِ لا فوقَ رأسِهِ ، ولكِنَّه جلسَ أقربَ إلى الصدرِ .

فلاعتراضُ على مَنْ خاطَبَ بهذا الكلامِ أهلَ المعرفةِ بالعادةِ مِنْ حيثُ إنَّه يجهلُ بهِ الصبيانُ أوِ الأغبياءُ . . اعتراضُ باطلٌ لا أصلَ له .

وأمثلةُ ذلكَ كثيرةٌ لا تتناهى ، وَمَنْ لم يقنعْ باليسيرِ . . لا يزيدهُ الكثيرُ إلَّا عِتياً وجهلاً .



فقد فهمتَ على القطعِ بهذه الأمثلةِ : أنَّ هذه الألفاظَ الصريحةَ انقلبتْ مفهوماتها عن أوضاعِها الصريحةِ بمُجرَّدِ قرينةٍ ، ورجعتْ تلكَ القرائنُ إلى معارفٍ سابقةٍ ومقتربةٍ ^(١) ، فكذلكَ هذه الظواهرُ الموهمةُ انقلبتْ عن الإيهامِ بسببِ تلكَ القرائنِ الكثيرةِ التي بعضها هي المعارفُ ، والواحدُ منها معرفتُهُمْ بأنَّهم لم يؤمروا بعبادةِ الأصنامِ ، وأنَّ مَنْ عَبَدَ جسماً . . فقد عبَدَ صنماً ؛ سواءً كانَ الجسمُ صغيراً أو كبيراً ، قبيحاً أو جميلاً ، سافلاً أو عالياً ، على الأرضِ أو على العرشِ .

وكانَ نفْيُ الجسميَّةِ ونفْيُ لوازمِها معلوماً لكافَّةِهم على الضرورةِ بإعلامِ رسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ والمبالغةِ في

(١) هذه القرينة تارة تكون عقلية ، وتارة تكون لغوية ، وهي شئْنٌ ، وتارة عُرفية .

التنزيه ؛ لقوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ (١) ،
ولقوله : ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ (٢) ، وقوله سبحانه : ﴿ فَلَا
تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ (٣) ، وبالألفاظ كثيرة لا حصر لها
مع قرائن قاطعة لا يمكن حكايتها ، وعلم ذلك علماً لا ريب
فيه .

فكان ذلك كافياً في تعريفهم استحالة يد هي عضو مركب من
لحم وعظم ، أو من جسم آخر غيره ، وكذا في سائر الظواهر بأنها
لا تدل إلا على الجسميّة وعوارضها لو أُطْلِقَتْ على جسم ، فإذا
أُطْلِقَتْ على غير الجسم . . . عُلِمَ ضرورةً أنه ما أُريدَ به ظاهره ، بل
معنى آخر مما يجوز على الله تعالى ، ربّما يتعيّن ذلك المعنى ،
وربّما لا يتعيّن (٢) ، فهذا ممّا يزيل هذا الإشكال .

فإن قيل : فلم لم يذكرها بالألفاظ ناصّة عليها ؛ بحيث لا يوهّم
ظاهرها جهلاً ، لا في حقّ العامّي ولا في حقّ الصبيّ والغبيّ ؟
قلنا : لأنه إنّما كلّم الناس بلغة العرب ، وليس في لغة العرب
ألفاظ ناصّة على تلك المعاني (٣) .

(١) وجه الاستدلال بالأولين ظاهر ، وهما آيتان مكّنتان ، والثالثة مدنية ، فلا استدلال بها على
ثبوت التنزيه ابتداءً بعيداً ، ولكن على تأكيده ، ووجهه كما في « تأسيس التقديس » (ص ٧١) :
أن النّد المثل ، فلو كان تعالى جسماً . . . لكان مثلاً للأجسام ؛ لأنها كلّها متشاركة في الماهية .
(٢) تقدم الحديث على أنه متى يكون ذلك المعنى واجب التعيين أو جائزه (ص ٧٢) .
(٣) وهي أثرى اللغات ، فكيف بغيرها ؟!

وكيف يكون في اللغة لها نصوصٌ وواضعُ اللغة لم يفهم تلك
المعاني ؟!

وكيف وضع لها النصوص ؟!

بل هي معانٍ أدركت بنور النبوة خاصةً ، أو بنور العقل بعد
طول النظر والبحث ، وذلك أيضاً في بعض تلك الأمور لا في
كلها .

فلما لم يكن لها عباراتٌ موضوعةٌ . . كانت استعارةُ الألفاظ
من موضوعاتِ اللغة ضرورةً في حق كل ناطقٍ بتلك اللغة ، كما أننا
لا نستغني عن أن نقول : صورة هذه المسألة كذا ، وهي تخالف
صورة المسألة الأخرى ، وهي مستعارة من الصورة الجسمانية ،
ولكن واضعُ اللغة لم يضع لهيئة المسألة وخصوص ترتيبها اسماً
نصاً ؛ إمّا لأنه لم يفهم المسألة وحقيقتها ، أو فهمها ولكنه لم
يحضره ، أو حضره لكنه لم يضع لها لفظاً خاصاً ؛ اعتماداً على
إمكان الاستعارة ، ولأنه علم أنه عاجز عن أن يضع لكل معنى
لفظاً خاصاً نصاً ؛ لأن المعاني غير متناهية العدد ، والموضوعات
بالضرورة يجب أن تنهاى ، فتبقى معانٍ لا نهاية لها يجب أن
يُستعار اسمها من الموضوع ، فاكْتَفَى بوضع البعض ، وسائر
اللغات أشد قصوراً من لغة العرب .

فهذا وأمثاله من الضرورة يدعو إلى الاستعارة لمن يتكلم
بلغة قوم ؛ إذ لا يمكنه أن يخرج عن لغتهم ، كيف ونحن نُجَوِّزُ

وأما إثباتُ موجودٍ في الاعتقادِ على ما ذكرناه مِنَ المبالغةِ في التنزيه . . شديدٌ جداً ، بل لا يقبلُهُ واحدٌ مِنَ الألفِ ؛ لا سِيَّما الأُمَّةُ الأُمِّيَّةُ العربيةُ .

فإن قيلَ : فعجزُ الناسِ عن الفهمِ هل يُمهِّدُ عذرَ الأنبياءِ في أن يثبتوا في عقائدهم أموراً على خلافِ ما هي عليها ؛ ليثبتَ في اعتقادِهِم أصلُ الإلهيَّةِ حتى توهَّموا - عندهم مثلاً - أنَّ اللهَ تعالى مُستقرٌّ على العرشِ ، وأنَّه ساكنٌ في السماءِ ، وأنَّه فوقَهُم فوقِيَّةَ المكانِ لا فوقِيَّةَ الرتبةِ ؟

قلنا : معاذَ الله أن يُظَنَّ ذلكَ أو يُتوهَّم بنبيٍّ صادقٍ أن يصفَ اللهَ تعالى بغيرِ ما هو مُتَّصِفٌ به ، وأن يلقيَ ذلكَ في اعتقادِ الخلقِ .

لا ؛ بل تأثيرُ قصورِ الخلقِ . . في أن يذكرَ لَهُم ما يطبقونَ فهمَهُ ، ويكفَّ عنهم ما لا يفهمونَهُ ، فلا يُعرِّفُهُم بل يُمسِكُ عنهم ، وإنَّما يَنطِقُ به مع مَنْ يُطِيقُهُ ويفهمُهُ ، ويحصلُ في ذلكَ علاجُ عجزِ الخلقِ وقصورِهِم ، ولا ضرورةَ في تفهيمِ خلافِ الحقِّ قصداً ، لا سِيَّما في صفاتِ اللهِ تعالى .

نعم ؛ به ضرورةٌ في استعمالِ ألفاظِ مستعارةٍ ربَّما يغلطُ الأغبياءُ في فهمِها ؛ وذلكَ لقصورِ اللغاتِ وضرورةِ المحاوراتِ .

فأَمَّا تفهيمُ خلافِ الحقِّ قصداً إلى التجهيلِ .. فمَحالٌّ ؛ سواءً
فُرِضَ فيه مصلحةٌ أو لم يُفَرَضْ .

فإن قيلَ : قد جَهِلَ أَهْلُ التشبيهِ جهلاً يستندُ إلى ألفاظِهِ ، وَعَلِمَ
أَنَّ ألفاظَهُ في الظواهرِ تفضي إلى جهلِهِم ورضيَ بِهِ ، فمهما جاءَ
بلفظٍ مُجْهِلٍ مُلَبِّسٍ ورضيَ بِهِ .. لم يفترقِ الحالُ بينَ أن يكونَ
مُجَرِّداً قصدهُ إلى التجهيلِ وبينَ ألا يقصدَ التجهيلَ مهما حصلَ
التجهيلُ وهو عالمٌ بِهِ وراضيٌ !!

قلنا : لا نُسلِّمُ أَنَّ جَهِلَ أَهْلِ التشبيهِ حصلَ بألفاظِهِ ، بل
بتقصيرِهِم في كسبِ معرفةِ التقديسِ وتقديمِهِ على النظرِ
في الألفاظِ ، ولو حَصَّلُوا تلكَ العلومَ التي كُلفُوا بها وقَدَّموها
على البحثِ عنِ الألفاظِ .. لَمَّا جَهِلُوا ؛ كما أَنَّ مَنْ حَصَلَ عِلْمُ
التقديسِ .. لم يَجْهَلْ عِنْدَ سَماعِهِ أَنَّ الكعبةَ بَيْتُ اللَّهِ ، وَمَنْ حَصَلَ
العِلْمُ بِحَقِيقَةِ المسألةِ .. لم يَجْهَلْ عِنْدَ سَماعِهِ أَنَّ صورةَ المسألةِ
كذا .

بل الواجبُ عَلَيْهِم : تحصيلُ هذا العلمِ ، ثُمَّ مراجعةُ العلماءِ
إذا شَكُّوا في ذلكَ ، ثُمَّ كَفَّ النَّفْسَ عَنِ التَّأْوِيلِ ، وَالزَّامُهَا التَّقْدِيسَ
إذا رَسَمَ لَهُمُ العلماءُ ذلكَ ، فإذا لم يفعلوا .. جَهِلُوا .

وعِلْمُ الشَّارِعِ أَنَّ النَّاسَ مِنْ طَباعِهِمُ الكسلُ والتقصيرُ والفضولُ

بالخوض فيما ليس مِنْ شَأْنِهِمْ .. ليس رِضاً بِذَلِكَ ، ولا سعيّاً
 في تحصيل الجهل ، ولكِنَّهُ رِضاً بِقِضَاءِ اللَّهِ تَعَالَى في قِسْمَتِهِ
 وتقديرِهِ ؛ حيثُ قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ
 وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾ .

وقَالَ تَعَالَى : ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَرَالُونَ
 مُخْتَلِفِينَ ﴾ إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ ﴿ ١١٣ ﴾ ، ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ
 مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعاً أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ﴾ وَمَا
 كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تُؤْمِنَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ﴿ ١١٤ ﴾ .

فهذا هو القهرُ الإلهيُّ في فطرة الخلق ، ولا قدرةَ للأنبياء في
 تغييرِ سننِهِ التي لا تبدلَ لها .



فَصْلٌ

[في التفويض في النصوص المتشابهة]

لَعَلَّكَ تَقُولُ : الكَفُّ عَنِ السُّؤَالِ وَالْإِمْسَاكُ عَنِ الْجَوَابِ مِنْ أَيْنَ يُغْنِي وَقَدْ شَاعَ فِي الْبِلَادِ هَذِهِ الْأَخْتِلَافَاتُ وَظَهَرَتْ التَّعْصِبَاتُ ؟

فَكَيْفَ سَبِيلُ الْجَوَابِ إِذَا سُئِلَ عَنْ هَذِهِ الْمَسَائِلِ ؟

قُلْنَا : الْجَوَابُ مَا قَالَهُ مَالِكٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي مَسْأَلَةِ الْإِسْتِوَاءِ ؛ إِذْ قَالَ : (الْإِسْتِوَاءُ مَعْلُومٌ ، وَالْكِيفِيَّةُ مَجْهُولَةٌ ، وَالْإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ ، وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بَدْعَةٌ) ^(١) ، فَذَكَرُوهَذَا الْجَوَابَ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ يَسْأَلُ عَنْهَا الْعَوَامُّ ؛ لِيَنْحَسِمَ سَبِيلُ الْفِتْنَةِ وَلَا يَفْتَحِمَ الْعَوَامُّ وَرِطَةَ الْخَطَرِ .

فَإِنْ قِيلَ : فَإِذَا قَالَ الْقَائِلُ : مَا قَوْلُكُمْ فِي الْإِسْتِوَاءِ وَالْفَوْقِ وَالْيَدِ وَالْإِصْبَعِ .. فَبِمَاذَا نَجِيبُ ؟

قُلْنَا : سَبِيلُ الْجَوَابِ أَنْ يُقَالَ : الْحَقُّ فِيهِ مَا قَالَهُ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَقَالَهُ اللَّهُ تَعَالَى ، وَقَدْ صَدَّقَ حَيْثُ قَالَ : ﴿ اَلرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اُسْتَوَى ﴾ ^(٢) ، وَنَعْلَمُ قَطْعًا أَنَّهُ مَا أَرَادَ الْجُلُوسَ

(١) تقدم (ص ٥٩) .

والاستقرار الذي هو صفة الأجسام ، ولا ندري ما الذي أرادَهُ ، ولم نُكَلِّف معرفتَهُ .

وقد صدقَ حيثُ قالَ : ﴿ وَهُوَ أَفْهَرُ فَوْقَ عِبَادِهِ ﴾ ، وفوقية المكانِ مُحالٌ ؛ فَإِنَّهُ كَانَ قَبْلَ الْمَكَانِ ، وهو الآنَ على ما عليه كانَ .

وإذ لم يُردْ هذا .. فما الذي أرادَهُ ؟!

فلسنا نَعْرِفُهُ ، وليسَ علينا ولا عليك أَيُّها السائلُ مَعْرِفَتُهُ .

وكذلكَ نقولُ : لا يجوزُ إثباتُ اليَدِ والإصْبَعِ مطلقاً ، بل يجوزُ النطقُ بما نطقَ به رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على الوجهِ الذي نطقَ به مِنْ غيرِ زيادةٍ ونقصانٍ ، وجمعٍ وتفريقٍ ، وتأويلٍ وتفسيرٍ كما سبقَ ^(١) .

فنقولُ : صدقَ حيثُ قالَ : « خَمَرَ طِينَةَ آدَمَ بِيَدِهِ » ^(٢) ، وحيثُ قالَ : « قَلْبُ الْمُؤْمِنِ بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ » ^(٣) ، فنؤمنُ بذلكَ ولا نزيدُ ولا ننقصُ ، وننقلُ كما رَوَيْ ، ونقطعُ بنفي العضوِ المُركَّبِ مِنَ اللحمِ والعصبِ والدمِ وسائرِ الأجسامِ .

وإذا قيلَ : القرآنُ قديمٌ أو مخلوقٌ ؟

(١) تقدم (ص ٦٦) .

(٢) تقدم تخريجه (ص ٥١) .

(٣) تقدم تخريجه (ص ٥١) .

قلنا : لا نزيدُ على ما قاله الرسولُ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ ؛ وهو أنَّ القرآنَ غيرُ مخلوقٍ ، فهذهُ مسألةٌ ، وأنَّ في القرآنِ حروفاً ، وهذهُ مسألةٌ ثانيةٌ ، أمَّا أنَّ الحروفَ قديمةٌ . . فهذهُ مسألةٌ ثالثةٌ ولم تَرُدْ ، فلا نقولُ به ، ولا نزيدُ على ما قاله الرسولُ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ .

فإن زعمَ : أنَّه يلزمُ مِنَ المسألتينِ السابقتينِ هذهُ المسألةُ الثالثةُ .

قلنا : هذا قياسٌ وتفريعٌ ، وقد بيَّنا أنَّه لا سبيلَ إلى القياسِ والتفريعِ^(١) ، بل يجبُ الاقتصارُ على ما وردَ مِنْ غيرِ تفريعٍ .

وكذلك إذا قالوا : عربيةُ القرآنِ قديمةٌ ؛ لأنَّه قالَ : القرآنُ قديمٌ ، وقالَ تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ۖ فَالْعَرَبِيُّ قَدِيمٌ !!

فنقولُ : أمَّا أنَّ القرآنَ عربيٌّ . . فحقٌّ ؛ إذ نطقَ به القرآنُ ، وأمَّا القرآنُ قديمٌ . . فحقٌّ ؛ نطقَ به الرسولُ عليه الصلاةُ والسلامُ ، وأمَّا أنَّ عربيةَ القرآنِ قديمةٌ . . فهذهُ مسألةٌ ثالثةٌ لم يردْ فيها أنَّها قديمةٌ ، فلا يلزمُ القولُ بها .

فعلى هذا الوجهِ يُلْجَمُ العوامُّ والحشويةُ عن التصرُّفِ فيه ، ويُرْمَى عَنْ القياسِ والقولِ باللوازمِ .

(١) لأن القول باللازم فرع عن قياس الغائب على الشاهد ، والعمدة أنه ظني عند المحققين إلا أن تكون علته عقلية ، والظني لا يجوز القول به في ذات الله تعالى وصفاته .

بل نزيدُ في التضييقِ على هذا ونقولُ : إذا قالَ : القرآنُ كلامُ الله
غيرُ مخلوقٍ .. فهذا لا يُرخصُ في أن نقولَ : (القرآنُ قديمٌ) ما
لم يَرِدْ لفظُ (القديم) إذ فرقَ بينَ غيرِ المخلوقِ والقديمِ ؛ إذ
يُقالُ : كلامُ فلانٍ غيرُ مخلوقٍ ؛ أي : غيرُ موضوعٍ ، وقد يُقالُ :
المخلوقُ بمعنى المُختَلَقِ ؛ فلفظُ : (غيرِ المخلوقِ) يتطَرَّقُ إليه
هذا ، ولا يتطَرَّقُ إلى لفظِ (القديم) ، فبينَهُما فرقٌ ، ونحنُ نعتقدُ
قَدَمَ القرآنِ لا بمُجرَّدِ هذا اللفظِ ؛ فإنَّ هذا اللفظَ لا ينبغي أن
يُحرَّفَ ويُبَدَّلَ ويُفسَّرَ ويُصرَّفَ ، بل يلزِمُ أن نعتقدَ أنَّه حقٌّ بالمعنى
الذي أرادَهُ .

وكلُّ مَنْ وصفَ الحرفَ بأنَّه غيرُ مخلوقٍ مِنْ غيرِ نقلٍ نصٍّ فيه
مقصودٌ .. فقد أبدعَ وزادَ ، ومالَ عن مذهبِ السلفِ وحادَ .



فَصْلٌ

[في مراتب الوجود]

فإن قيل : مِنْ المسائلِ المعروفةِ قولُهُمْ : إِنَّ الإيمانَ قديمٌ ، فإذا سئَلنا عَنْهُ .. فبِمَ نجيبُ ؟

قلنا : إن مَلَكْنَا زَمَامَ الأمرِ واستولينا على السائلِ .. منعناه عن هذا الكلامِ السخيفِ الذي لا جدوى لَهُ ، وقلنا : إِنَّ هذا بدعةٌ .
وإن كُنَّا مغلوبينَ في بلادِهِمْ .. فنَجيبُ ونقولُ : ما الذي أردتَ بالإيمانِ ؟

إن أردتَ بِهِ شيئاً مِنَ القرآنِ أو مِنْ صفاتِ اللَّهِ تعالى .. فجميعُ صفاتِ اللَّهِ تعالى قديمةٌ .

وإن أردتَ شيئاً مِنْ معارفِ الخَلْقِ وصفاتِهِمْ .. فجميعُ صفاتِ الخَلْقِ مخلوقةٌ .

وإن أردتَ ما ليسَ صفةً للخَلْقِ ولا صفةً للخالقِ .. فهو غيرُ مفهومٍ ولا مُتصوِّرٍ ، وما لا يُفْهَمُ ولا يُتصَوَّرُ ذاته .. كيف يُفْهَمُ حكمُهُ في القَدَمِ والحدوثِ ؟!

والأصلُ زَجْرُ السائلِ والسكوتُ عنِ الجوابِ ، هذا صَفْوُ مذهبِ السلفِ ، فلا عُدُولَ عَنْهُ إِلَّا لضرورةٍ ، وسبيلُ المُضْطَرِّ ما ذكرناه .

فإن وجدنا ذكياً مُستعداً لفهم الحقائق .. كشفنا الغطاء عن
المسألة ، وخلصناه عن الإشكال في القرآن ، وقلنا له :

اعلم أن كل شيء .. فله في الوجود أربع مراتب :

- وجود في الأعيان .

- ووجود في الأذهان .

- ووجود في اللسان .

- ووجود في البياض المكتوب عليه .

ك (النار) مثلاً : فإن لها وجوداً في التنوير .

ولها وجود في الخيال والذهن ؛ وأعني بهذا الوجود : العلم
بصورة النار وحقيقتها .

ولها وجود في اللسان ؛ وهي الكلمة الدالة عليها ؛ أعني : لفظ
(النار) .

ولها وجود في البياض المكتوب عليه بالرقوم .

والإحراق صفة خاصة للنار ؛ كالقدم للقرآن ولكلام الله
تعالى ، والمُحرق من هذه الجملة : الذي في التنوير ، دون الذي
في الأذهان وفي اللسان وعلى البياض ؛ إذ لو كان المُحرق هو
الذي في البياض أو اللسان .. لأحترق .

ولكن لو قيل لنا : النار مُحترقة .. قلنا : نعم .

فإن قيلَ لنا : كلمةُ (النَّارِ) مُحْرِقَةٌ .. قلنا : لا .

فإن قيلَ : حروفُ كلمةِ (النارِ) مُحْرِقَةٌ ؛ وهي : النونُ ، والألفُ ،
والراءُ .. قلنا : لا .

فإن قيلَ : فقومُ هذه الحروفِ على البياضِ مُحْرِقَةٌ .. قلنا :
لا .

فإن قيلَ : المذكورُ بكلمةِ (النارِ) ، والمكتوبُ بكلمةِ (النارِ)
مُحْرِقٌ .. قلنا : نعم ؛ لأنَّ المذكورَ والمكتوبَ بهذه الكلمةِ ما
في التنويرِ ، وما في التنويرِ مُحْرِقٌ .. فكذلكَ القِدْمُ وصفُ كلامِ الله
تعالى كالإحراقِ وصفُ النارِ .

وما يُطلقُ عليه اسمُ القرآنِ .. وجودُهُ على أربعِ مراتبٍ :
أولُها وهي الأصلُ : وجودُهُ قائماً بذاتِ الله تعالى يضاهاى وجودَ
النارِ في التنويرِ واللهُ المثلُ الأعلى ، لكن لا بدَّ من هذه الأمثلةِ في
تفهمِ العَجْزَةِ ، والقِدْمُ وصفٌ خاصٌّ لهذا الوجودِ .
والثانيةُ : وجودُهُ العِلْمِيُّ في أذهاننا عندَ التعلُّمِ قبلَ أن ننطقَ
بلساننا .

ثمَّ وجودُهُ في لساننا بتقطيعِ أصواتنا .

ثمَّ وجودُهُ في الأوراقِ بالكُتْبَةِ .

لا نخوضُ بهم فيها ، لا لجهلنا بحقيقة هذه الأمور وكُنْه تفاصيلِها ؛ أنَّ النارَ مِنْ حيثُ إنَّها في التَّنُورِ تُوصَفُ بأنَّها مُحرِّقَةٌ وخامدةٌ ومشتعلةٌ ، وَمِنْ حيثُ إنَّها في اللسانِ يُوصَفُ بأنَّه عجميٌّ وتركِّيٌّ وعربيٌّ ، وكثيرُ الحروفِ وقليلُهُ ، وما في التَّنُورِ لا يَنقَسِمُ إلى العربيِّ والتركيِّ ، وما في اللسانِ لا يُوصَفُ بالخمودِ والاشتعالِ .

وإذا كانَ مكتوباً على البياضِ . . يُوصَفُ بأنَّه أحمرُّ وأخضرُّ وأسودُّ ، وأنَّه مُخطَّطٌ بقلمِ المُحقِّقِ أو الثُّلثِ أو الرِّقاعِ أو النسخِ ، وهو في اللسانِ لا يمكنُ أن يُوصَفَ بذلكِ .

واسمُ النارِ مطلقٌ على ما في التَّنُورِ ، وما في القلبِ ، وما في اللسانِ ، وما على القرطاسِ ، لكنَّ باشتراكِ الاسمِ ؛ فأُطلقَ على ما في التَّنُورِ حقيقةً ، وعلى ما في الذهنِ مِنَ العلمِ لا بالحقيقةِ ، لكنَّ بمعنى أنَّها صورةٌ محاكيةٌ للنارِ ؛ كما أنَّ ما يُرى في المرآةِ يُسمَّى إنساناً وناراً لا بالحقيقةِ ، ولكنَّ بمعنى أنَّها صورةٌ محاكيةٌ للنارِ الحقيقيِّ والإنسانِ ، وما في اللسانِ مِنَ الكلمةِ يُسمَّى باسمِهِ بمعنى ثلثٍ ؛ وهو أنَّه دلالةٌ دالَّةٌ على ما في الذهنِ ، وهذا يختلفُ بالاصطلاحاتِ ، والأوَّل والثاني لا اختلافَ فيهما ، وما في القرطاسِ يُسمَّى ناراً بمعنى رابعٍ ؛ وهو أنَّها رُقومٌ تدلُّ بالاصطلاحِ على ما في اللسانِ .

ومهما فهمَ اشتراكِ اسمِ القرآنِ والنارِ وكلِّ شيءٍ مِنْ هذه

الأمور الأربعة ؛ فإذا وردَ في الخبرِ : أنَّ القرآنَ في قلبِ العبدِ ،
وأنَّهُ في المصحفِ ، وأنَّهُ في لسانِ القارئِ ، وأنَّهُ صفةٌ في ذاتِ الله
تعالى .. صدَّقَ بالجميعِ ، وفُهِمَ معنى الجميعِ ، ولم تتناقضْ عندهُ
الأخبارُ ، وصدَّقَ بالجميعِ مع الإحاطةِ بحقيقةِ المرادِ .

وهذه أمورٌ جليَّةٌ دقيقةٌ ؛ لا أجلى منها عندَ الفطنِ الذكيِّ ، ولا
أدقَّ وأغمضَ منها عندَ البليدِ الغبيِّ .

فحقُّ البليدِ أن يُمنَعَ مِنَ الخوضِ فيه ، ويُقالَ له : قُلْ : (القرآنُ
غيرُ مخلوقٍ) واسكُتْ ، ولا تزدُ عليه ولا تنقصْ ، ولا تفتشْ عنه
ولا تبحثْ .

وأما الذكيُّ .. فيُروِّحُ عن غُمَّةِ هذا الإشكالِ في لحظةٍ ^(١) ،
ويوصيُ بالألا يُحدِّثَ العامِّيَ به ، والألا يُكلِّفَهُ ما ليسَ في طاقتهِ .

وهكذا جميعُ مواضعِ الإشكالاتِ في الظواهرِ ؛ فيها حقائقُ
جليَّةٌ لأربابِ البصائرِ ، ملتبسةٌ على العميانِ مِنَ العوامِ .

ولا ينبغي أن يُظنَّ بأكابرِ السلفِ عجزُهم عن معرفةِ هذه
الحقيقةِ وإن لم يُحرِّروا ألفاظها تحريراً صنعةً ، ولكنَّهم عرفوه
وعرفوا عجزَ العوامِ ، فسكتوا عنهم وأسكتوهم ، وذلكَ عينُ الحقِّ
والصوابِ .

(١) الغُمَّةُ : الالتباسُ في الشيءِ ؛ قال تعالى : ﴿لَا يَكُنْ آمَنُورٌ عَلَيْهِ غُمَّةٌ﴾ .

ولا أعني بأكابر السلفِ الأكابرِ مِنْ حيثُ الجاهُ والاشتهارُ ،
ولكنْ مِنْ حيثُ الغوصُ على المعاني والاطِّلاعُ على الأسرارِ ،
وعندَ هذا ربَّما انقلبَ الأمرُ في حقِّ العوامِّ واعتقدوا في الأشهرِ أنَّه
الأكبرُ ، وذلكَ سببٌ آخرُ مِنْ أسبابِ الضَّلالِ .



فَصَحْحٌ

[في مراتب التصديق الجازم]

فإن قال قائل : العاميُّ إذا مُنِعَ مِنَ البحثِ والنظرِ . . لم يعرفِ الدليلَ ، وَمَنْ لم يعرفِ الدليلَ . . كَانَ جاهلاً بالمدلولِ ، وقد أمرَ الله تعالى كافَّةَ عباده بمعرفته ؛ أي : بالإيمانِ به والتصديقِ بوجوده أولاً ، وبتقديسه عن سماتِ الحوادثِ ومشابهةِ غيره ثانياً ، وبوحدانيته ثالثاً ، وبصفاته من العلمِ والقدرةِ ونفوذِ المشيئةِ وغيرها رابعاً .

وهذه الأمور ليست ضروريةً ، فهي إذاً مطلوبةٌ ، وكلُّ علمٍ مطلوبٍ فلا سبيلَ إلى اقتناصه وتحصيله إلا بشبكة الأدلة ، فلا بدَّ من النظرِ في الأدلة ، والتفطُّنِ لوجه دالاتها على المطلوبِ ، وكيفية إنتاجها له ، وذلك لا يتمُّ إلا بمعرفة شروط البراهين ، وكيفية ترتيب المُقَدِّماتِ واستنتاجِ النتائجِ ، ويستجرُّ ذلك بالضرورة شيئاً فشيئاً إلى تمامِ البحثِ واستيفاءِ علمِ الكلامِ إلى آخرِ النظرِ في المعقولاتِ .

وكذلك يجبُ على العاميِّ أن يُصدِّقَ الرسولَ في كلِّ ما جاء به ، وصدِّقه ليسَ بضروريٍّ ، بل هو بشرُّ كسائرِ الخلقِ ، فلا بدَّ من دليلٍ يُمَيِّزُهُ عن غيره ممَّنْ تحدَّئ بالنبوةِ كاذباً ، ولا يمكنُ ذلكَ إلا بالنظرِ في معجزته ، ومعرفة حقيقة المعجزة وشروطها

إلى آخر النظر في النبوات ، وهو ثلث علم الكلام .

قلنا : الواجب على الخلق : الإيمان بهذه الأمور .

والإيمان : عبارة عن تصديق جازم لا تردّد فيه ، ولا يشعُر صاحبه بإمكان وقوع الخطأ فيه .

وهذا التصديق الجازم يحصل على ستّ مراتب :

الأولى - وهي أقصاها - : ما يحصل بالبرهان المستقصى المستوفى شروطه ، المُحرّر أصوله ومقدماته درجة درجة ، وكلمة كلمة ، حتى لا يبقى مجال احتمال وتمكّن التباس ، وذلك هو الغاية القصوى .

وربّما يتفق ذلك في كلّ عصرٍ لواحدٍ أو اثنين ممّن ينتهي إلى تلك الرتبة ، وقد يخلو العصر عنه ، ولو كانت النجاة مقصورة على مثل تلك المعرفة .. لقلّت النجاة وقلّ الناجون .

الثانية : أن يحصل بالأدلة الرسمية الكلاميّة ، المبنية على أمور مُسلمة مُصدّق بها ؛ لاشتهارها بين أكابر العلماء ، وشناعة إنكارها ، ونفرة النفوس عن إبداء المراء فيها ، وهذا الجنس أيضاً يُفيد في بعض الأمور وفي حقّ بعض الناس تصديقاً جازماً ؛ بحيث لا يشعُر صاحبه بإمكان خلافه أصلاً .

الثالثة : أن يحصل التصديق بالأدلة الخطابية ؛ أعني : التي جرت العادة باستعمالها في المحاورات والمخاطبات الجارية في العادات ، وذلك يُفيد في حق الأكثرين تصديقاً ببادئ الرأي وسابق الفهم إذا لم يكن الناظر^(١) مشحوناً بتعصبٍ وبرسوخٍ اعتقاديٍّ على خلافٍ مقتضى الدليل ، ولم يكن المستمع مشغولاً بتكلف المماراة والتشكيك ، ومُتَّبِجاً بجدل المجادلين في العقائد ، وأكثر أدلة القرآن من هذا الجنس .

فمن الدليل الظاهر المفيد للتصديق : قولنا : لا يَنْتَظِمُ تدبيرُ المنزلِ بمُدبِّرِينَ ، ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَ اللَّهِ لَقَسَدًا ۖ﴾^(٢) ، فكلُّ قلبٍ باقٍ على الفطرة غيرِ مُشَوِّشٍ بمماراةِ المجادلين . . يسبقُ من هذا الدليل إلى فهمه تصديقٌ جازمٌ بوحدةِ الخالق .

لكن لو شَوَّشَهُ مُجَادِلٌ وَقَالَ : لا يبعدُ أن يكونَ العالمُ بينَ إلهينِ يتوافقانِ ويتعاونانِ على التدبيرِ ولا يختلفانِ ! فإسماعُهُ لهذا القدرِ يُشَوِّشُ عليه تصديقه ، ثم ربَّما يَعَسُرُ حلُّ هذا السؤالِ ودفعُهُ في حقِّ بعضِ الأفهامِ القاصرة ، فيستولي الشكُّ ويتعذَّرُ الدفعُ .

وكذلك من الجلي : أن مَنْ قَدَرَ على الخَلْقِ . . فهو على الإعادةِ أقدرُ ؛ كما قال تعالى : ﴿قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ ۖ﴾ ، فهذا

(١) في (أ ، ج ، و) : (الباطن) بدل (الناظر) .

(٢) انظر « حاشية الباجوري على الجوهرة » (ص ١١٥) .

عليه وسلّم رسولاً .. بادرَ إلى التصديق ، ولم يخالجهُ ريبٌ ولا شكٌ في قوله ، وكذلك اعتقادُ الصبيانِ في آبائهم ومُعلّميهم ، فلا جرمَ يسمعونَ الاعتقاداتِ ويصدّقونها ، ويستمرّونَ عليها من غيرِ حاجةٍ إلى دليلٍ وحجّةٍ .

الرتبةُ الخامسةُ : التصديقُ الذي يسبقُ إليه العلمُ عندَ سماعِ الشيءِ معَ قرائنِ أحوالٍ لا تفيدُ القطعَ عندَ المُحقّقِ ، ولكنْ تُلقِي في قلبِ العوامِ اعتقاداً جازماً ؛ كما إذا سُمِعَ بالتواترِ مرضُ رئيسِ البلدِ ، ثمَّ ارتفعَ صراخُ وعويلٌ من دارِهِ ، ثمَّ سُمِعَ مِنْ أَحَدِ غِلْمَانِهِ أَنَّهُ قد ماتَ .. اعتقدَ العامّيُّ جزمًا أَنَّهُ ماتَ ، ويبني عليه تدبيرَهُ . ولا يَخطرُ ببالِهِ أَنَّ الغلامَ ربّما قالَ ذلكَ عن إرجافٍ سمعَهُ ، وَأَنَّ الصراخَ والعويلَ لعلَّهُ عن غشِيَةٍ أو شدّةِ مرضٍ أو سببٍ آخرَ ، لكنْ هذهِ خواطرٌ بعيدةٌ لا تَخطرُ للعوامِ ، فينطبعُ في قلوبِهِمُ الاعتقاداتُ الجازمةُ .

وكم من أعرابيٍّ نظرَ إلى أسارى وجهِ رسولِ الله صلّى الله عليه وسلّم ، وإلى حُسْنِ كلامِهِ ، ولُطْفِ شمائلِهِ وأخلاقِهِ ، فأمنَ بِهِ وصدّقَهُ تصديقاً جازماً ، لم يُخالجهُ ريبٌ ، من غيرِ أن طالبَهُ بمعجزةٍ يقيّمُها ويذكرُ وجهَ دلائلِها^(١) .

(١) ومن لطيف ذلك : ما وقع للصحابي الجليل عبد الله بن سلام رضي الله عنه ؛ فقد روى ←

الرتبة السادسة : أن يسمع القول فيناسب طبعه وأخلاقه ،
فيبادر إلى التصديق لمجرد موافقته لطبعه ، لا من حسن اعتقاد
في قائله ، ولا من قرينة تشهد له ، لكن لمناسبته ما في
طباعه .

فالحريص على موت عدوه وقتله وعزله .. يُصدّق بجميع ذلك
بأدنى إرجاف ، ويستمر على اعتقاده جازماً ، ولو أُخبر بذلك في
حق صديقه أو بشيء مما يخالف شهوته وهواه .. توقّف فيه وأباه
كل الإباء .

وهذه أضعف التصديقات وأدنى الدرجات ؛ لأنّ ما قبله
استند إلى دليل ما وإن كان ضعيفاً ؛ من قرينة ، أو حسن اعتقاد
في المخبر ، أو نوع من ذلك ، وهي أمارات يظنها العامي أدلة ،
فتعمل في حقه عمل الأدلة .

وإذا عرفت مراتب التصديق .. فاعلم أنّ مستند إيمان العوام
هذه الأسباب ، وأعلى الدرجات في حقه أدلة القرآن وما يجري
مجره مما يحرك القلب إلى التصديق .

ولا ينبغي أن يجاوز بالعامي إلى ما وراء أدلة القرآن وما
في معناه من الجليات المقنعة المسكنة للقلوب المستحجرة

→ الترمذي (٢٤٨٥) من حديثه أنه قال : (فلما استبنت وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ..
عرفت أن وجهه ليس بوجه كذاب) .

الإسلام ، فإذا وقعوا في أسرِ المسلمين وصحبوهم مُدَّةً ورأوا
ميلهم إلى الإسلام . . مالوا معهم واعتقدوا اعتقادهم وتخلَّقوا
بأخلاقهم ؛ كلُّ ذلك لمُجرَّد التقليدِ والتشبيهِ بالغيرِ ، والطباعُ
مجبولةٌ على التشبُّهِ ، لا سيَّما طباعِ الصبيانِ والشبابِ .

فبهذا يعرفُ أنَّ التصديقَ الجازمَ غيرُ موقوفٍ على البحثِ
وتحريرِ الأدلَّةِ .



فَصْلٌ

[حصول التصديق من الخلق .. سعادة لهم ولو من غير دليل]
 لعلك تقول : لا أنكر حصول التصديق الجازم في قلوب العوام
 بهذه الأسباب ، ولكن ليس ذلك من المعرفة في شيء ، وقد
 كلف الناس المعرفة الحقيقية دون اعتقاد هو من جنس الجهل ؛ لا
 يميز فيه الباطل عن الحق .

فالجواب : أن هذا غلط ممن ذهب إليه ، بل سعادة الخلق
 في أن يعتقدوا الشيء على ما هو عليه اعتقاداً جازماً ؛ لتنتقش
 قلوبهم بالصورة الموافقة لحقيقة الحق ، حتى إذا ماتوا وانكشف
 لهم الغطاء فشهدوا الأمور على ما اعتقدوها .. لم يفتضحوا ولم
 يحترقوا بنار الخزي والحجلة أولاً ، ولا بنار جهنم ثانياً .

وصورة الحق إذا انتقش به قلبه .. فلا نظر إلى السبب المفيد
 له ؛ أهو دليل حقيقي ، أو رسمي ، أو إقناعي ، أو قبول من حسن
 الاعتقاد في قائله ، أو قبول بمجرد التقليد من غير سبب ؛ فليس
 المطلوب الدليل المفيد ، بل الفائدة ؛ وهي حقيقة الحق على ما
 هو عليه .

فمن اعتقد حقيقة الحق في الله وفي صفاته وكتبه ورسله
 واليوم الآخر على ما هو عليه .. فهو سعيد ، وإن لم يكن ذلك

فَعَلِمَ علماً ضرورياً أَنَّ اللهَ تعالى لم يُكَلِّفِ الخَلْقَ إِلَّا الإيمانَ
والتصديقَ الجازمَ بما قالَهُ كَيْفَمَا حصلَ التصديقُ .

نعم ؛ لا ننكرُ أَنَّ للعارفِ درجةً على المُقلِّدِ ، ولكن المُقلِّدُ
في الحقِّ مؤمنٌ كما أَنَّ العارفَ مؤمنٌ .

فإن قلتَ : فبِمَ يميزُ المُقلِّدُ بينَ نفسه وبينَ اليهوديِّ المُقلِّدِ ؟
قلنا : المُقلِّدُ لا يعرفُ التقليدَ ، ولا يعرفُ أَنَّهُ مُقلِّدٌ ، بل يعتقدُ
في نفسه أَنَّهُ مُحَقِّقٌ عارفٌ ، فلا يَشْكُ في معتقده ، ولا يحتاجُ مع
نفسه إلى التمييزِ ؛ لقطعِهِ بأنَّ خصمَهُ مُبْطِلٌ وهو مُحَقِّقٌ ، ولعلَّهُ
أيضاً مُستظهرٌ بقرائنٍ وأدلةٍ ظاهرةٍ - وإن كانتَ غيرَ قوِّيةٍ - يرى
نفسَهُ مخصوصاً بها ومتميّزاً بسببِها عن خصومِهِ .

فإن كانَ اليهوديُّ يعتقدُ في نفسه مثلَ ذلكَ . . فلا يُشَوِّشُ ذلكَ
على المُحَقِّ اعتقادهُ ؛ كما أَنَّ العارفَ الناظرَ أيضاً يزعمُ أَنَّهُ يُمَيِّزُ
نفسَهُ عن اليهوديِّ بالدليلِ ، واليهوديُّ المُتَكَلِّمُ الناظرُ أيضاً يزعمُ
أَنَّهُ متميّزٌ عنه بالدليلِ ، ودعواه ذلكَ لا تُشَكِّكُ الناظرَ العارفَ . .
فكذلكَ لا يُشَكِّكُ المُقلِّدُ القاطعُ ، ويكفيه في الإيمانِ أَلَّا يُشَكِّكَهُ
في اعتقادهِ معارضةُ المُبْطِلِ كلامُهُ بكلامِهِ .

فهل رأيتَ عامياً قطُّ قد اغتمَّ وحزنَ مِنْ حيثُ يَعْسُرُ عليه الفرقُ
بينَ تقليدِهِ وتقليدِ اليهوديِّ ؟!

بل لا يَخْطُرُ ذَلِكَ ببالِ العوامِ ، وإن أُخْطِرَ ببالِهِمْ وشَوْفَهُوا بِهِ ..
ضحكوا مِنْ قَائِلِهِ وقالوا : ما هذا الهَذَيَانُ ؟! أَوْ كَانَ بَيْنَ الْحَقِّ
والباطلِ مساواةً حتَّى يُحتَاجَ إلى فارقٍ يفرِّقُ أَنَّهُ على الباطلِ وَأَتَى
على الحقِّ وأنا مُتَيَقِّنٌ لذلِكَ غيرُ شاكٍّ فِيهِ ؟!

فكيفَ أَطلبُ الفَرْقَ حيثُ يكونُ الفَرْقُ معلوماً قطعاً مِنْ غيرِ
طلبٍ ؟! فهذهِ حالةُ المُقلِّدينِ الموقنينِ .

وهذا إشكالٌ لا يقعُ لليهوديِّ المُبطلِ لقطعِهِ مذهبَهُ معَ نفسِهِ ،
فكيفَ يقعُ للمُقلِّدِ المسلمِ الذي وافقَ اعتقادَهُ ما هوَ الحقُّ عندَ الله
تعالى ؟!

فظهرَ بهذا على القطعِ أَنَّ اعتقاداتِهِمْ جازمةٌ ، وَأَنَّ الشرعَ لم
يُكَلِّفْهُمْ إِلَّا ذلِكَ .

فإن قيلَ : فإن فرضنا عاميًّا مجادلاً لجوجاً ؛ ليس يُقِلِّدُ وليس
يقنعه أدلَّةُ القرآنِ والأقاويلِ الجليَّةُ المقنعةُ السابقةُ إلى الأفهامِ ..
فماذا يُصنَعُ بِهِ ؟

قلنا : هذا مريضٌ مالَ طبعُهُ عن صحَّةِ الفطرةِ وسلامةِ الخِلقةِ
الأصليَّةِ ، فننظرُ في شمائلِهِ ؛ فإن وجدنا اللَّجَاجَ والجدَلَ غالباً على
طبيعِهِ .. لم نجادلْهُ ، وطهرنا وجهَ الأرضِ عنه إن كانَ يجاحدُنا في
أصلٍ مِنْ أصولِ الإيمانِ .

وإن تفرّسنا فيه بالفِرَاسَةِ مخايلَ الرشدِ والقَبُولِ لو جاوزنا به
مِنَ الكلامِ الظاهرِ إلى تدقيقٍ في الأدلّةِ .. عالجنَاهُ بما قَدَرنا عليه
مِنَ ذلكَ ، ودأوينَاهُ بالجدالِ المَرِّ والبرهانِ الحلو^(١) .

وبالجملةِ : فنجتهدُ أن نجادلَهُ بالأحسنِ كما أمرَ اللهُ تعالى
به ، ورخصُنا في هذا القدرِ مِنَ المداوَاةِ لا تدُلُّ على فتحِ بابِ
الكلامِ معَ الكافّةِ ؛ فإنَّ الأدويةَ تُستعملُ في حقِّ المرضى وهمُ
الأقلُّونَ ، وما يُعالجُ به المريضُ بحكمِ الضرورةِ يجبُ أن يُوقى عنه
الصحيحُ .

والفطرةُ الصحيحةُ الأصليةُ تُعدُّ لقبُولِ الإيمانِ دونَ المجادلةِ
وتحريرِ حقائقِ الأدلّةِ ، وليسَ الضررُ في استعمالِ الدواءِ معَ
الأصحاءِ بأقلِّ مِنَ الضررِ في إهمالِ المداوَاةِ معَ المرضى .

فليُوضَّحْ كُلُّ شيءٍ في موضِعِهِ ؛ كما أمرَ اللهُ تعالى به نبيُّه
صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم حيثُ قالَ : ﴿ ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ
وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَدِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾^(١) ، والمدعوُّ بالحكمةِ
إلى الحقِّ قومٌ ، وبالموعظةِ الحسنةِ قومٌ أُخَرُ ، وبالمجادلةِ
بالأحسنِ قومٌ أُخَرُ ، على ما فصلنا أقسامَهُم في كتابِ « القسطاسِ
المستقيمِ » ، فلا نُطوِّلُ بإعادتهِ .

(١) مخايل : جمع مَخِيلَةٍ ؛ وهي المَظَنَّةُ .

وقد نَجَرَ كِتَابُ « إِيْجَامِ الْعَوَامِّ عَنْ عِلْمِ الْكَلَامِ » ، وَهُوَ آخِرُ
تَصَانِيفِ الْإِمَامِ الْمَطْلُوقِ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ الْغَزَالِيِّ رَحْمَةُ اللَّهِ .



خواتيم النسخ الخطية

خاتمة النسخة (أ)^(١)

فرغَ هوَ منه أوائلُ جمادى الآخرة ، سنة خمسٍ وخمسة مئة .
وفرغَ كاتبُه عن نسخِه : منتصفَ شعبانَ ، سنة سبعٍ وخمسة مئة .

الحمدُ لله ربِّ العالمينَ ، وصلواتُه على سيِّدنا محمدٍ وآلِه
أجمعينَ ، وحسبنا الله وحدهُ وكفى .

خاتمة النسخة (ب)

تمَّ كتابُ « إلجامِ العوامِّ عن علمِ الكلامِ » بحمدِ الله وعونه
وحسنِ توفيقِه ، علَّقَه لنفسِه بخطِّ يده الفانيَّة ، أفقرُ خلقِ الله تعالى
إلى رحمته ، المُعترفُ بتقصيره وزلَّته ، غفرَ الله [له] ولوالديه
ولجميعِ المسلمينَ ، وذلكَ عشيةَ السبتِ سابعِ عشرِ صفرٍ ، سنة
ستٍ [أو : ستينَ] وستٍ مئة .

وصلَّى الله على سيِّدنا محمدٍ وآلِه وصحبِه وسلَّم تسليمًا
[...] إلى يومِ الدينِ .

(١) انظر وصف النسخ الخطية (ص ٢٢) في المقدمات .

حسبنا الله ونعم الوكيل .

خاتمة النسخة (ج)

وقد نَجَزَ كتابُ « إجماعِ العوامِ عن علمِ الكلامِ » ، والحمدُ لله وحدهُ .

ورأيتُ في الأصلِ المنقولِ عنه تلوُّمَ الإتمامِ مسطوراً : (وهو آخرُ تصانيفِ الشيخِ الإمامِ ، حُجَّةِ الإسلامِ رحمةُ الله عليه) ، ثمَّ قالَ : (كذا ذَكَرَ في الأصلِ) .

خاتمة النسخة (د)

وقَعَ الفراغُ : في الثاني مِنْ ذي القعدةِ يومَ الاثنينِ وقتَ العصرِ ، سنةً ستٍّ وثمانٍ مئةٍ .
قُوبِلَ .

خاتمة النسخة (هـ)

تمَّ كتابُ « إجماعِ العوامِ عن علمِ الكلامِ » بعونِ الله وحُسنِ توفيقِهِ .
والحمدُ لله وحدهُ .

فرغَ مِنْ نسخِهِ : يومَ الخميسِ ثانيَ شهرِ ربيعِ الأولِ مِنْ شهورِ

سنة ثمانٍ وثمانينَ وثمانِ مئةٍ ، أحسنَ اللهَ تَقْضِيَّهَا بخيرٍ .
وصلَّى اللهَ على سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وآلِهِ وصَحْبِهِ وسلَّم ، وحسبنا الله
ونعمَ الوكيلُ .

وفي هامشِها عندَ الخاتمةِ : (معَ مقابلةٍ على الأصلِ المُكْتَتَبِ
فيه بحسبِ الإمكانِ ، والحمدُ لله وحدهُ) .

خاتمة النسخة (و)

تمَّ الكتابُ .

والحمدُ لله ربِّ العالمينَ ، والصَّلَاةُ على مُحَمَّدٍ وآلِهِ أجمعينَ .
طالعهُ العبدُ الفقيرُ إلى الله تعالى يحيى بنُ أحمدَ بنِ صبحٍ
غفرَ اللهُ له ولوالديه ولجميعِ المسلمينَ ، ولمنَ دعا له بالمغفرةِ .
والحمدُ لله ربِّ العالمينَ .

وصلَّى اللهَ على سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وآلِهِ وصَحْبِهِ وسلَّم .

جاء في طرَّة النسخة (أ)

كتابُ « إلجامِ العوامِ عن علمِ الكلامِ »

تصنيفُ الشيخِ الإمامِ الأجلِّ ، السَيِّدِ الأوحِدِ الزاهدِ ، صدرِ
الدِّينِ ، حُجَّةِ الإسلامِ ، إمامِ الأئمةِ ، قدوةِ الأُمَّةِ ، مُقتدى الفِرَقِ :
أبي حامدٍ محمدِ بنِ محمدِ بنِ محمدِ بنِ الغزاليِّ .

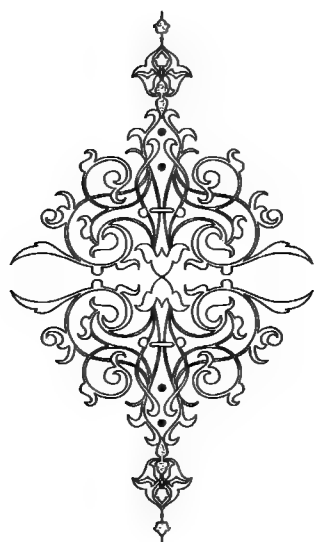
قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ ، وَنَوَّرَ ضَرِيحَهُ ، وَهُوَ آخِرُ تَصَانِيفِهِ .

مِنْ نِعَمِ اللَّهِ عَلَى عَبْدِهِ : عَبْدِ الْمَجِيدِ بْنِ الْفَضْلِ بْنِ عَلِيٍّ
الطَّبْرِيِّ ، يَثِقُ بِاللَّهِ وَحْدَهُ .

اللَّهُمَّ ؛ الطُّفَّ وَامْنُنْ عَلَيْنَا بِتُوبَةٍ نَصُوحٍ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ .

اللَّهُمَّ ؛ صَلِّ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلِّمْ .





أهم مصادر ومراجع لتحقيق^(١)

- إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين ، للزبيدي ؛
الإمام الكبير الحافظ الفقيه اللغوي الشريف أبي الفيض وأبي
الوقت محمد مرتضى بن محمد بن محمد الحسيني الزبيدي
الحنفي (ت ١٢٠٥ هـ) ، ط ١ ، (١٤١٤ هـ ، ١٩٩٤ م) ، طبعة
مصورة لدى دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان .

- إحياء علوم الدين ، للغزالي ؛ الإمام المجدد حجة الإسلام زين
الدين أبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي
الطابراني الشافعي (ت ٥٠٥ هـ) ، عني به اللجنة العلمية بمركز
دار المنهاج للدراسات والتحقيق العلمي ، ط ١ ، (١٤٣٢ هـ ،
٢٠١١ م) ، دار المنهاج ، جدة ، المملكة العربية السعودية .

- الأسماء والصفات ، للبيهقي ؛ الإمام الحافظ الفقيه الأصولي
أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي الخسروجري البيهقي
الشافعي (ت ٤٥٨ هـ) ، ط ١ ، (بدون تاريخ) ، طبعة مصورة
لدى دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

- الاقتصاد في الاعتقاد ، للغزالي ؛ الإمام المجدد حجة الإسلام

(١) اعتمدنا في فهرسة المصادر على التالي : اسم الكتاب ، واسم المؤلف وسنة وفاته ، واسم
المحقق ، ورقم الطبعة ، وتاريخ طبعه ، والدار الناشرة ومقرها .

زين الدين أبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي
الطابراني الشافعي (ت ٥٠٥ هـ) ، تحقيق أنس محمد عدنان
الشرفاوي ، ط ١ ، (١٤٢٩ هـ ، ٢٠٠٨ م) ، دار المنهاج ، جدة ،
المملكة العربية السعودية .

- الإملاء على مشكل الإحياء ، للغزالي ؛ الإمام المجدد حجة
الإسلام زين الدين أبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي
الطوسي الطابراني الشافعي (ت ٥٠٥ هـ) ، عني به اللجنة
العلمية بمركز دار المنهاج للدراسات والتحقيق العلمي ، ط ١
الإصدار الثاني ، (١٤٣٢ هـ ، ٢٠١١ م) ، دار المنهاج ، جدة ،
المملكة العربية السعودية .

- البحر المحيط في أصول الفقه ، للزركشي ؛ الإمام المحدث
الأصولي الفقيه بدر الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن
بهادر الزركشي الشافعي (ت ٧٩٤ هـ) ، تحقيق العلامة الدكتور
عبد القادر العاني (ت ١٤٣٠ هـ) والعلامة الدكتور عمر سليمان
الأشقر (ت ١٤٣٣ هـ) والعلامة الدكتور عبد الستار أبو غدة ،
ط ٢ ، (١٤١٣ هـ ، ١٩٩٢ م) ، وزارة الأوقاف والشؤون
الإسلامية ، الكويت .

- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ، للذهبي ؛ الإمام
محدث الإسلام ومؤرخ الشام شمس الدين أبي عبد الله
محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز التركماني الدمشقي

الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) ، تحقيق الدكتور عمر بن عبد السلام
تدمري ، ط ٢ ، (١٤٠٩ هـ ، ١٩٨٩ م) ، دار الكتاب العربي ،
بيروت ، لبنان .

- تاريخ بغداد (تاريخ مدينة السلام) ، للخطيب ؛ الإمام الحافظ
المؤرخ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي
الشافعي (ت ٤٦٣ هـ) ، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا ،
ط ١ ، (١٤١٧ هـ ، ١٩٩٧ م) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ،
لبنان .

- تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو
اجتاز بنواحيها من واديها وأهلها ، لابن عساكر ؛ الإمام الحافظ
الكبير المجود ثقة الدين أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله
ابن عساكر الدمشقي الشافعي (ت ٥٧١ هـ) ، تحقيق محب
الدين عمر بن غرامة العمروي ، ط ١ ، (١٤١٥ هـ ، ١٩٩٥ م) ،
دار الفكر ، بيروت ، لبنان .

- تأسيس التقديس ، للرازي ؛ الإمام الحافظ المتكلم المفسر
فخر الدين أبي عبد الله محمد بن عمر ابن الحسين البكري
الرازي الشافعي (ت ٦٠٦ هـ) ، تحقيق أنس الشرفاوي وأحمد
الخطيب ، ط ١ ، (١٤٣١ هـ ، ٢٠١١ م) ، دار نور الصباح ،
دمشق ، سورية .

- التعريفات ، للجرجاني ؛ الإمام الفقيه الموسوعي النادرة الشريف

أبي الحسن علي بن محمد بن علي الجرجاني الحسيني الحنفي
(ت ٨١٦ هـ) ، تحقيق الدكتور محمد عبد الرحمن المرعشلي ،
ط ١ ، (١٤٢٤ هـ ، ٢٠٠٣ م) ، دار النفائس ، بيروت ، لبنان .

- تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) ،
للطبري ؛ الإمام المحدث المفسر المؤرخ أبي جعفر محمد بن
جرير بن يزيد الأملي الطبري (ت ٣١٠ هـ) ، عني به مكتب
التحقيق والإعداد العلمي في دار الأعلام ، ط ١ ، (١٤٢٣ هـ ،
٢٠٠٢ م) ، دار ابن حزم ودار الأعلام ، بيروت ، لبنان . عمان ،
الأردن .

- تهذيب الأسرار ، للخركوشي ؛ الإمام الحافظ الفقيه العارف
بالله عبد الملك بن محمد بن إبراهيم النيسابوري الخركوشي
(ت ٤٠٧ هـ) ، تحقيق بسام محمد بارود ، ط ١ ، (١٤٢٩ هـ ،
٢٠٠٨ م) ، إصدارات الساحة الخزرجية ، أبو ظبي ، الإمارات
العربية المتحدة .

- جامع بيان العلم وفضله ، لابن عبد البر ؛ الإمام الحافظ المؤرخ
الأديب أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر
النمري القرطبي المالكي (ت ٤٦٣ هـ) ، تحقيق أبو الأشبال
الزهيري ، ط ١ ، (١٤١٤ هـ ، ١٩٩٤ م) ، دار ابن الجوزي ،
الدمام ، السعودية .

- الجامع لشعب الإيمان ، للبيهقي ؛ الإمام الحافظ الفقيه الأصولي

أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي الخسروجردي البيهقي الشافعي (ت ٤٥٨ هـ) ، تحقيق الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد ، ط ٢ ، (١٤٢٤ هـ ، ٢٠٠٤ م) ، مكتبة الرشد ، الرياض ، المملكة العربية السعودية .

- جواهر القرآن ، للغزالي ؛ الإمام المجدد حجة الإسلام زين الدين أبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي الطابراني الشافعي (ت ٥٠٥ هـ) ، تحقيق الدكتور محمد رشيد رضا القباني ، ط ١ ، (١٤٠٥ هـ ، ١٩٨٥ م) ، دار إحياء العلوم ، بيروت ، لبنان .

- حاشية الإمام الباجوري على جوهرة التوحيد (تحفة المريد على جوهرة التوحيد) ، للباجوري ؛ الإمام المشارك وشيخ الإسلام إبراهيم بن محمد بن أحمد الباجوري المصري الشافعي (ت ١٢٧٦ هـ) ، تحقيق الدكتور علي جمعة محمد مفتي الديار المصرية ، ط ١ ، (١٤٢٢ هـ ، ٢٠٠٢ م) ، دار السلام ، القاهرة ، مصر .

- حاشية العطار على جمع الجوامع ، للعطار ؛ الإمام العلامة الفقيه الأصولي الأديب شيخ الجامع الأزهر حسن بن محمد العطار (ت ١٢٥٠ هـ) ، ط ١ ، (١٣١٣ هـ ، ١٨٩٣ م) ، نسخة مصورة عن المطبعة العلمية القاهرة لدى دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ، للأصبهاني ؛ الإمام الحافظ المؤرخ الثقة أبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد المهراني الأصبهاني الشافعي (ت ٤٣٠ هـ) ، ط ٥ ، (١٤٠٧ هـ ، ١٩٨٧ م) ، طبعة مصورة عن نشرة مطبعة السعادة والخانجي سنة (١٣٥٧ هـ) لدى دار الريان للتراث ودار الكتاب العربي ، القاهرة ، مصر . بيروت ، لبنان .

- سنن ابن ماجه ، لابن ماجه ؛ الإمام الحافظ الثبت المفسر أبي عبد الله محمد بن يزيد ابن ماجه الربيعي القزويني (ت ٢٧٣ هـ) ، تحقيق جمعية المكنز الإسلامي بإشراف الدكتور العلامة أحمد معبد عبد الكريم ، ط ١ ، (١٤٣٧ هـ ، ٢٠١٦ م) ، طبعة خاصة عن نشرة جمعية المكنز الإسلامي لدى دار المنهاج ، جدة ، السعودية .

- سنن أبي داوود ، لأبي داوود ؛ الإمام الحافظ الثبت أبي داوود سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي السجستاني (ت ٢٧٥ هـ) ، تحقيق العلامة محمد عوامة ، ط ٣ ، (١٤٣١ هـ ، ٢٠١٠ م) ، دار المنهاج ، جدة ، المملكة العربية السعودية .

- سنن الترمذي (الجامع الصحيح) ، للترمذي ؛ الإمام الحافظ العلم الفقيه أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة السلمي الترمذي (ت ٢٧٩ هـ) ، تحقيق العلامة أحمد محمد شاكر (ت ١٣٧٧ هـ) والعلامة محمد فؤاد عبد الباقي (ت ١٣٨٨ هـ)

والشيخ إبراهيم عطوة عوض (ت ١٤١٧ هـ) ، ط ٢ ، (١٣٩٧ هـ ،
١٩٧٧ م) ، طبعة مصورة لدى دار إحياء التراث العربي ، بيروت ،
لبنان .

- السنن الكبرى ، للنسائي ؛ الإمام الحافظ الثبت أبي عبد الرحمن
أحمد بن شعيب بن علي النسائي الخراساني (ت ٣٠٣ هـ) ،
تحقيق حسن عبد المنعم شلبي ، ط ١ ، (١٤٢١ هـ ، ٢٠٠١ م) ،
مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان .

- سير أعلام النبلاء (مع السيرة النبوية وسير الخلفاء الراشدين) ،
للذهبي ؛ الإمام محدث الإسلام ومؤرخ الشام شمس الدين
أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز التركماني
الدمشقي الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) ، تحقيق مجموعة من المحققين
بإشراف شعيب الأرنؤوط ، ط ١١ ، (١٤١٧ هـ ، ١٩٩٦ م) ،
مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان .

- شرح المواقف ، للجرجاني ؛ الإمام الفقيه الموسوعي النادرة
الشريف أبي الحسن علي بن محمد بن علي الجرجاني الحسيني
الحنفي (ت ٨١٦ هـ) ، عني بتصحيحه السيد محمد بدر الدين
النعساني ، ط ١ ، (١٣٢٥ هـ ، ١٩٠٧ م) ، طبعة مصورة عن
نشرة مطبعة السعادة لدى منشورات الشريف الرضي ، القاهرة ،
مصر .

- الشريعة ، للأجري ؛ الإمام الحافظ الفقيه الحجة أبي بكر

محمد بن الحسين بن عبد الله الآجري البغدادي (ت ٣٨٧ هـ) ،
تحقيق الدكتور عبد الله بن عمر الدميحي ، ط ٣ ، (١٤٢٨ هـ ،
٢٠٠٧ م) ، دار الفضيلة ، الرياض ، السعودية .

- صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسننه وأيامه) (الطبعة
السلطانية العثمانية) ، للبخاري ؛ إمام الدنيا حبر الإسلام
الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة
الجعفي البخاري (ت ٢٥٦ هـ) ، عني به الدكتور محمد
زهير بن ناصر الناصر ، ط ١ ، (١٤٣٦ هـ ، ٢٠١٥ م) ، دار طوق
النجاة ودار المنهاج ، بيروت ، لبنان . جدة ، المملكة العربية
السعودية .

- صحيح مسلم (الجامع الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل
عن العدل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) ، لمسلم ؛ حافظ
الدنيا المجود الحجة أبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم
القشيري النيسابوري (ت ٢٦١ هـ) ، تحقيق محمد زهير بن
ناصر الناصر ، ط ١ ، (١٤٣٣ هـ ، ٢٠١٣ م) ، دار المنهاج
ودار طوق النجاة ، جدة ، المملكة العربية السعودية بيروت ،
لبنان .

- الضعفاء ومن نسب إلى الكذب ووضع الحديث ومن غلب
على حديثه الوهم ومن يتهم في بعض حديثه ومجهول روى

ما لا يتابع عليه وصاحب بدعة يغلو فيها ويدعو إليها وإن كانت حاله في الحديث مستقيمة ، للعقيلي ؛ الإمام الحافظ أبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي (ت ٣٢٢ هـ) ، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي ، ط ١ ، (١٤٢٠ هـ ، ٢٠٠٠ م) ، دار الصميعي ، الرياض ، المملكة العربية السعودية .

- طبقات الشافعية الكبرى ، للسبكي ؛ الإمام الحافظ المجتهد النظار قاضي القضاة تاج الدين أبي النصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي الأنصاري السبكي الشافعي (ت ٧٧١ هـ) ، تحقيق محمود محمد الطناحي (ت ١٤١٩ هـ) والدكتور عبد الفتاح محمد الحلو (ت ١٤١٤ هـ) ، ط ١ ، (١٣٩٦ هـ ، ١٩٧٧ م) ، طبعة مصورة لدى دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، مصر .

- الطبقات الكبرى (لوائح الأنوار في طبقات الأخيار) ، للشعراني ؛ الإمام المجدد المحقق القدوة أبي المواهب عبد الوهاب بن أحمد بن علي الأنصاري الشعراني الشافعي (ت ٩٧٣ هـ) ، بعناية الشيخ أحمد سعد علي ، ط ١ ، (١٣٧٤ هـ ، ١٩٥٤ م) ، طبعة مصورة عن نشرة مصطفى البابي الحلبي لدى دار الفكر ، بيروت ، لبنان .

- العظمة ، لأبي الشيخ ؛ الإمام الحافظ الصادق محدث أصبهان أبي محمد عبد الله بن محمد بن جعفر أبي الشيخ بن حيان

الأصبهاني الأنصاري (ت ٣٦٩ هـ) ، تحقيق رضاء الله بن محمد
المباركفوري ، ط ٢ ، (١٤١٩ هـ ، ١٩٩٨ م) ، دار العاصمة ،
الرياض ، المملكة العربية السعودية .

- فتح المغيـث بشرح ألفية الحديث للعراقي ، للسخاوي ؛ الإمام
الحافظ الناقد شمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن بن
محمد السخاوي القاهري الشافعي (ت ٩٠٢ هـ) ، تحقيق علي
حسين علي ، ط ٢ ، (١٤٢٤ هـ ، ٢٠٠٣ م) ، طبعة مصورة لدى
دار عالم الكتب ، الرياض ، المملكة العربية السعودية .

- الفردوس بمأثور الخطاب ، للديلمى ؛ الإمام الحافظ
أبي شجاع شيرويه بن شهردار بن شيرويه إلكيا الديلمي
الهمداني (ت ٥٠٩ هـ) ، تحقيق السعيد بن بسيوني زغلول ،
ط ١ ، (١٤٠٦ هـ ، ١٩٨٦ م) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ،
لبنان .

- فضائل الصحابة ، لابن حنبل ؛ إمام أهل الدنيا الحجة الفقيه
أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني البغدادي
(ت ٢٤١ هـ) ، تحقيق وصي الله بن محمد عباس ، ط ٤ ،
(١٤٣٠ هـ ، ٢٠١٠ م) ، دار ابن الجوزي ، الدمام ، المملكة
العربية السعودية .

- فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة ، للغزالي ؛ الإمام المجدد
حجة الإسلام زين الدين أبي حامد محمد بن محمد بن محمد

الغزالي الطوسي الطابراني الشافعي (ت ٥٠٥ هـ) ، عني به
اللجنة العلمية بمركز دار المنهاج للدراسات والتحقيق العلمي ،
ط ١ ، (١٤٣٨ هـ ، ٢٠١٧ م) ، دار المنهاج ، جدة ، السعودية .

- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة
الناس ، للعجلوني ؛ محدث الشام العلامة المفسر أبي الفداء
إسماعيل بن محمد جراح بن عبد الهادي العجلوني الدمشقي
الشافعي (ت ١١٦٢ هـ) ، ط ٣ ، (١٣٥١ هـ ، ١٩٣٢ م) ، طبعة
مصورة لدى دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان .

- اللمع ، للطوسي ؛ الإمام الزاهد أبي نصر عبد الله بن علي بن
محمد السراج الطوسي الصوفي (ت ٣٧٨ هـ) ، تحقيق الدكتور
عبد الحليم محمود (ت ١٣٩٨ هـ) وطه عبد الباقي سرور ،
ط ١ ، (١٣٨٠ هـ ، ١٩٦٠ م) ، دار الكتب الحديثة ومكتبة
المثنى ، القاهرة ، مصر . بغداد ، العراق .

- مختصر الحجة على تارك المحجة ، للمقدسي ؛ الإمام العلامة
الفقيه المحدث أبي الفتح ابن أبي الحافظ نصر بن إبراهيم بن
نصر المقدسي الشافعي (ت ٤٩٠ هـ) ، تحقيق الدكتور محمد
إبراهيم محمد هارون ، ط ١ ، (١٤٢٥ هـ ، ٢٠٠٥ م) ، دار أضواء
السلف ، الرياض ، المملكة العربية السعودية .

- المستدرك على الصحيحين ، للحاكم ؛ الإمام الحافظ الناقد
شيخ المحدثين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن

حمدويه الحاكم الطهماني النيسابوري الشافعي (ت ٤٠٥ هـ) ،
وبهامشه تعليقات الأئمة : البيهقي والذهبي وابن الملتن وابن
حجر العسقلاني ، ط ١ ، (١٤٣٥ هـ ، ٢٠١٤ م) ، دار الميمان ،
الرياض ، المملكة العربية السعودية .

- المستصفى من علم الأصول ، للغزالي ؛ الإمام المجدد حجة
الإسلام زين الدين أبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي
الطوسي الطابراني الشافعي (ت ٥٠٥ هـ) ، تحقيق الدكتور
حمزة بن زهير حافظ ، ط ١ ، (بدون تاريخ) ، نشره محققه ،
المدينة المنورة ، المملكة العربية السعودية .

- مسند الإمام أحمد ابن حنبل ، لابن حنبل ؛ إمام أهل الدنيا
الحجة الفقيه أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني
البغدادى (ت ٢٤١ هـ) ، تحقيق جمعية المكنز الإسلامى
بإشراف الدكتور أحمد معبد عبد الكريم ، ط ١ ، (١٤٣٢ هـ ،
٢٠١١ م) ، دار المنهاج ، جدة ، السعودية .

- مسند الدارمي (سنن الدارمي) ، للدارمي ؛ إمام أهل زمانه الحافظ
الفقيه أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل التميمي
السمرقندي الدارمي (ت ٢٥٥ هـ) ، تحقيق حسين سليم أسد
الداراني ، ط ١ ، (١٤٢١ هـ ، ٢٠٠٠ م) ، دار المغني ، الرياض ،
المملكة العربية السعودية .

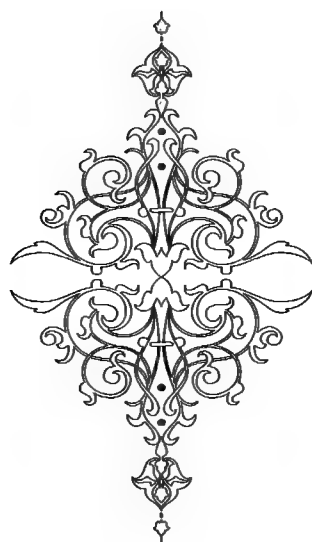
- مشكاة الأنوار ومصفاة الأسرار ، للغزالي ؛ الإمام المجدد حجة

الإسلام زين الدين أبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي
الطوسي الطبراني الشافعي (ت ٥٠٥ هـ) ، تحقيق عبد العزيز
السيروان ، ط ١ ، (١٤١١ هـ ، ١٩٩٠ م) ، دار الإيمان ، دمشق ،
سورية .

- المعجم الكبير ، للطبراني ؛ الإمام الحافظ الرحلة الجوال
أبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الشامي الطبراني
(ت ٣٦٠ هـ) ، ومعه : « الأحاديث الطوال » ، تحقيق حمدي
عبد المجيد السلفي ، ط ٢ ، (١٤٠٤ هـ ، ١٩٨٣ م) ، دار إحياء
التراث العربي ، بيروت ، لبنان .

- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على
الأسنة ، للسخاوي ؛ الإمام الحافظ الناقد شمس الدين أبي الخير
محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي القاهري الشافعي
(ت ٩٠٢ هـ) ، عني به عبد الله محمد الصديق الغُماري
وعبد الوهاب عبد اللطيف ، ط ٢ ، (١٤١٢ هـ ، ١٩٩١ م) ،
مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر .





محتوى الكتاب

٩	تقريظ
١١	بين يدي الكتاب
١٥	ترجمة الإمام الغزالي
١٩	لمحة عن كتاب « إجماع العوام »
٢٢	وصف النسخ الخطية
٢٦	منهج العمل في الكتاب
٢٩	صور من المخطوطات المعتمدة
٤١	« إجماع العوام عن علم الكلام »
٤٣	سبب تصنيف الرسالة
٤٥	خطبة المؤلف
٤٥	- ديباجة رسالة « إجماع العوام »
٤٥	- الحديث عن سبب تأليف هذه الرسالة
٤٦	- تلبية الإمام لطلبة السائل
	الباب الأول
٤٧	في بيان حقيقة اعتقاد السلف في هذه الأخبار
٤٩	- مذهب السلف هو الحق عند الإمام
٤٩	- الوظائف السبعة على كل مكلف في الأخبار الموهمة للتشبيه
٥١	الوظيفة الأولى : التقديس

- ٥١ - اليد في اللغة تُطلق لمعنيين
- ٥٢ - وجوب تنزيه الحق تعالى عن الجسمية
- ٥٢ - من ظنَّ الجسميَّة في حقِّه تعالى .. فهو عابد صنم
- ٥٣ - ما يجب اعتقاده بعد تنزيهه تعالى عن الجسمية
- ٥٣ - في بيان معنى الصورة في حقِّ الله سبحانه
- ٥٤ - لا يجب على المكلَّف بعد التفويض تحديدُ معنى
- ٥٤ - معاني النزول
- ٥٥ - أقبل على شأنك ، واحرص على ما ينفعك
- ٥٦ - في بيان معنى الفوقية في حقِّ الله تعالى
- ٥٧ - الوظيفة الثانية : الإيمان والتصديق
- ٥٧ - تحريجة : كيف يجوز إيقاع تصديق من غير تصوُّر ؟
- ٥٨ - تحريجة : ما الفائدة في مخاطبة الخلق بما لا يفهمون ؟ ...
- ٥٨ - مراعاة أحوال المخاطبين
- ٥٩ - التفويض عند مالك رحمه الله تعالى
- ٥٩ - التقديس ينبغي أن يكون مفصلاً
- ٦١ - الوظيفة الثالثة : الاعتراف بالعجز
- ٦١ - معنى قوله : (الكيفية مجهولة)
- ٦١ - سيد الوجود يقرُّ بالعجز عن إدراك كنه جلال الله تعالى
- ٦٣ - الوظيفة الرابعة : السكوت عن السؤال
- ٦٣ - تباین عقول الخلق قد يكون مانعاً عن التفهيم
- ٦٣ - شُغل القلب بغير الربِّ حجابٌ عن معرفة تلك الأسرار

